بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــة أم درمـــان الإســـلامية

كليـــــة الدراســـــات العليـــا

كليـــــة اللغـــــة العربيـــــة

قسم الدراسات النحويـة واللغويـة

التحليل النحوي عند ابن يعيش من خلال كتابه شرح المفصل

دراسة نحوية تحليلية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالبة: **فاطمة عمر السايـر**

إشراف الدكتور: **عبد الجبار بلال منير**

١٤٣٢هـ-٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

سورة الزمر الآية: (٩)

قال تعالي: ﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾

سورة النحل، الآية: (١٠٣)

الإهداء

إلى روح أمي منبع الحنان و إلى روح أبي الذي ظل يحثني على التعليم والتعلم إلى أن فارقني وأنا في بداية هذا البحث

إلى أساتذتي- مشاعل العلم والمعرفة-

إلى طلابي

إلى أبنائي وئام، المعتصم، القاسم،

إلى أخوتي وأخواتي

إلى أهلي أرحام وأقارب.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد وفاءً وعرفاناً

الباحثة...

شكر وعرفان

لعل من موجبات النعم أن أشكر الله جل ثناؤه بأن أنعم عليَّ بإتمام هذا البحث.

وأشكر أستاذي الدكتور/ عبد الجبار بلّال منير الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الدراسة – رغم كثرة مشاغله–، فقد أمدني بكل ما أحتاج من عون ورعاية منذ أن كان هـذا البحث في صفحات الخطة إلى أن خرج بصورته الحالية. وكانت لملاحظاته الفنية والمنهجية أثر عظيم في إخراج هذا البحث. فأشكره اعترافاً بفضله، جزاه الله عني وعن أهـل العلـم خيراً.

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأخ الدكتور/ الحسن المثني عمـر الفـاروق لإعانته السخية التي أفادتني في إعداد هذا البحث.

وأشكر رفيق الدرب الدكتور/ همة علي إزيرق الذي أفاد هذا البحث بتوجيهاته العلمية والمنهجية. وأشكر له تحمله الصعاب طوال فترة كتابة هذه الرسالة. وأشكر لـه حضـوره الكريم لجلسة مناقشة هذه الرسالة.

وأشكر الأستاذين الجليلين عضوي لجنة التحكيم والمناقشة. الأستاذ الـدكتور/ علـي الريح جلال الدين. والدكتور/ حسن منصور سوركتي.

وأشكر كلية الدراسات العليا بجامعة أم درمان الإسلامية التي نلت شـرف الانتسـاب إليها، فنهلت من معينها العذب.

والشكر إلى جامعة نيالا التي منحتني الفرصة لنيل هذه الدرجة العلمية.

والشكر إلى أسرة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية، ومكتبة جامعة القـرآن الكـريم، ومكتبة جامعة النيلين لما قدموه من خدمة جليلة ومعاملة كريمة وتعاون حسن.

مقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد كانت العرب أكثر حرصاً على لغتها باعتبارها أصلاً عزيزاً عليهم، فلما جاء الإسلام زاد حرصهم عليها لنزول القرآن بها دون سائر اللغات واللهجات الأخرى، فقد توالت الفتوحات الإسلامية، ودخل الناس في الدين أفواجاً، فكان اختلاط العرب بالعجم أمراً لا بد منه؛ لأن الإسلام جاء للناس كافة، وبالتالي أصبح العرب أشد تمسكاً بهذه اللغة لقداستها. وتفتحت أذهانهم نحو إيجاد وسيلة لحفظ لغتهم، فاتجهوا نحو تدريس اللغة، وتقعيد قواعدها. فأسسوا أحكامها، ووضعوا أصولها، واستمر ذلك الاجتهاد جمعاً وتأليفاً حتى وصل قمته في حوالي القرن الرابع الهجري تاركاً آثاراً لغوية ناطقة، تناقلتها الأجيال جيلاً بعد جيلٍ. بل أصبحت محاور للدراسات اللغوية فيما بعد نذكر منها على سبيل التمثيل "كتاب سيبويه" الذي تجلّت من خلاله مقدرة صاحبه العلمية، ومعرفته بدقائق اللغة ونحوها، وصرفها وشعرها ونثرها. والمبرّد صاحب التصانيف الكثيرة، وغيرهما من علماء اللغة في ذلك الزمان. وتلاهم جيل كان من بينهم جار الله الزمخشري صاحب كتاب "المفصل في صنعة الإعراب" الذي يظهر فيه علمه الغزير ودرايته الواسعة بعلوم اللغة كلها؛ فقد قال فيه عبد الله الطيب – طيب الله ثراه–: (أعلم الناس بالشعر وبالعربية) فكتاب المفصل يعد مؤلفاً ناضجاً في مجال الدرس اللغوي لأنه مؤلفٌ جاء بمنهج متفرد في التصنيف، الشيء الذي جعل العلماء يلتفون حوله بالدراسة والشرح

ووضع الحواشي والاستدلالات، فممن أدلوا بدلوهم في هذا المضمار "موفق الدين بن علي بن يعيش : فقد ألف شرحاً أسهب فيه. معتمداً على ذاكرته الذكية. فجاء شرحه مرتب الفكرة دقيق المصطلح سهل العبارة. زلل على الدراسيين حديثاً عناء البحث عن المعاني ودقائق اللغة.

وعليه فقد جاء إعدادي لهذا البحث للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية تخصص النحو والصرف تحت عنوان "التحليل النحوي عند ابن يعيش من خلال كتابه شرح المفصل" الذي أردته أن يكون دراسة تحليلية وصفية.

فإن المعنى الأظهر لمادة (حلّل) وفقاً لما ذكرته المعاجم العربية هو حلل يحلّل تحليلاً، وحلّل النفس كشف خفاياها، وحلّل المادة حاول معرفة عناصرها وخصائصها، ومنها حلّل الدم. وحلل نفسيته حاول معرفة أعماقها وخفاياها وعللها[1] . وحلّل الشيء رجعه إلى عناصره فيقال حلّل الدم وحلل البول ومن المصطلحات العلمية التي شاعت في الدراسات العلمية الحديثة "التحليل النفسي" وهو أحد فروع علم النفس الحديث، مجاله البحث في العقل الباطن لاكتشاف ما فيه من عقد ورغبات تمهيداً لعلاجه[2].

أما ما تريده الباحثة في هذا الموضوع هو الطريقة التي اتبعها ابن يعيش في شرحه لأبواب النحو لأجل الكشف عن معانيها ومعرفة المراد منها. وطريقته في

---

(١) المعجم العربي الميسر، أ.د أحمد زكي بدوي وصديقه يوسف محمود، حرف الحاء ط٢ ١٩٩٩م، دار الكتب المصرية القاهرة.

(٢) الكشاف (قاموس عربي- عربي)، صالح شلهوب ط ١، حرف الحاء، دار أسامة لنشر الأردن، عمان ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

العرض ومنهجه المتفرد في تناول القضايا النحوية موافقاً شيخه في بعضها ومخالفاً له في البعض الآخر على ما سنراه في ثنايا هذا البحث. إذ ليس الغرض عندي عقد مقارنة بين الشيخ وتلميذه بل الغاية هي تبيين منهج ابن يعيش وطريقته المتفردة في التحليل.

أما النحو في اللغة فهو القصد والطريق يقال نحوت نحوك، أي قصدت قصدك. أما في اصطلاح العلماء فقد عرفه ابن جني بأنه "انتحاء كلام العرب في تصريفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتصغير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فنطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ يعضهم عنها رُدّ به إليها"(١) . كما عرفه ابن يعيش بقوله: "النحو طريق إلى ظهور ما في القرآن من حسن وبديع"(٢) . كما ذكر: "إن النحو قانون يتوصل به إلى كلام العرب"(٣) . وعليه تكون الغاية من معرفة النحو هي فهم معاني القرآن والوصول إلى إعجازه والوقف على مواضع حسنه وبديعه.

فالنحو هو نظام مكون من معنى معّين وتركيب ألفاظ يستوعب دلالة على المعنى المراد، فهو الوجهة التي نضبط بها المبنى على ما يقتضيه (المعنى) وبالتالي هو ميزان العربية الذي يعرف به إعراب الكلام فقد واكب تطوراً ملموساً حتى استقر على بنائه المتكامل.

---

(١) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ٣٥/١ تحقيق محمد علي النجار، ط٢ عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٢) شرح المفصل ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ١٦/١، ط١، تقديم أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

(٣) المرجع السابق ١٧/١.

وبذلك كله يكون التحليل النحوي هو الاهتداء إلى معرفة مقصود الكلام عن طريق مقاييس علم النحو.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية اللغة نفسها لأنها لغة القرآن الكريم وارتباطها به ارتباطاً أبدياً. كما يستمد البحث أهميته من أهمية الدراسة النحوية والصرفية لآي القرآن الكريم، وكلام العرب شعره ونثره، ومن أهمية البحوث اللغوية عامة، ومن أهمية دراسة كتاب المفصل وشرح المفصل، ومن دراسة مناهج النحاة عامة وابن يعيش خاصة في التحليل النحوي وأثر ذلك في توسيع مدارك الدارسين والباحثين حول دلالة النصوص من جهة أن الإعراب فرع المعنى حيث قال ابن جني عن الإعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"(١) . إذ أن الإعراب هو من الخصائص التي تميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات فقد قال عنه عبد القاهر الجرجاني: "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها"(٢) . وهذه الدراسة تمثل الوقوف على جهود ابن يعيش النحوية وموقفه من السابقين والمحدثين، وهو باعثي لاختيار هذا الموضوع.

---

(١) الخصائص ٣٦/١

(٢) دلائل الإعجاز النحوي، عبد القادر الجرجاني، ص٨، د٣، مطبعة المدني، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

أهداف البحث:

التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عاقل إلا إذا ألف فيها أو في أحدها. وهذه الأقسام هي: شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو علم ناقص فيتمه، أو شيء غامض يتولى شرحه، أو شيء به إطناب فيختصره – دون الإخلال بالمعنى–، أو شيء متفرق فيجمعه، أو شيء مختلط فيرتبه، أو شيء خطأٌ فيقوم بإصلاحه[١]. كما إن من أهداف البحوث العلمية بصورة عامة جلب المنافع للناس من خلال الكشف عن الظواهر وحل المشكلات[٢] . وبناء على تلك المقدمة فإن هذه الدراسة تهدف إلى الآتي:

١. كشف مهارات التحليل والتفسير والتقويم والحكم السليم التي تميز بها "شرح المفصل".

٢. بيان أهمية التحليل النحوي في تفسير النصوص.

٣. الوقوف على جهود ابن يعيش في تحليل العبارة العربية وبيان مناهج السابقين في مجال التحليل وأهمية ذلك في ضوء الدراسات اللغوية.

٤. التعرف على الخواص التركيبية المعبّرة عن المعاني.

٥. معرفة دور النحو في تفسير النص فكتاب سيبويه مثلاً يتحدث عن تفكيره الذي يرشد للتحليل، والسكاكي قد جعل نقد الشعر معياراً لمعرفة علم المعاني.

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب الفنون، حاجي خليفة، ٣٥/١. دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت لبنان ١٤٢٧- ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

(٢) مناهج البحث العلمي. أ. البروفيسور مختار عثمان صديق، ص٢٤، دار جامعة القرآن الكريم للنشر، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الأسباب التي ساقتني لاختيار هذا الموضوع لبحث الدكتوراه تتلخص في الآتي:

١. اهتمامي بدراسة كتاب شرح المفصل منذ سنوات الدراسة الجامعية.

٢. إن قضية التحليل النحوي لم تحظ بالدراسة الواسعة وهي قضية جديرة بالدراسة.

٣. أنني ما زلت في حاجة لدراسة أبواب النحو واللغة وقضية التحليل تجعلني أكثر ارتباطاً بتلك العلوم.

الدراسات السابقة:

لقد عثرت الباحثة على ثلاث رسائل عن ابن يعيش تمثل الدراسات السابقة لهذا الموضوع الأولى بعنوان "ابن يعيش ومنهجه في الدراسة اللغوية من خلال كتابه شرح المفصل" بحث قدمه: محمد داؤد محمد، نال به درجة الدكتوراه بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في ٢٠٠٤م. وكان الموضوع قد تناول الجانب الصوتي من مادة الكتاب، أما الرسالة الثانية فكان موضوعها بعنوان استدراكات ابن يعيش على الزمخشري في شرح المفصل، قدمها محمد عبد القادر عبد الله أحمد، نال بها درجة الدكتوراه في جامعة أم درمان الإسلامية. وقد حصر الباحث دراسته في هذا الموضوع على المواضع التي استدرك فيها ابن يعيش الزمخشري وجعلها في نيف وأربعين مسألة.

أما هذا الموضوع فقد عالج جانباً يعد فجوة تحتاج إلى استكمال وهي قضية التحليل النحوي عند ابن يعيش فهو جانب لم يدرس من قبل في نظري. إن الباحثة هدى البشير لها رسالة في هذا المضمار بمكتبة جامعة القرآن الكريم بعنوان: القضايا النحوية في الجزءين الثالث والرابع من شرح المفصل لابن يعيش تناولت فيه بعض القضايا النحوية عند ابن يعيش مقارنة لها بآراء علماء المدرستين البصرية والكوفية وهو ما لم يتحقق في موضوع التحليل النحوي. عليه لقد وطنت نفسي على البحث والتنقيب فيه لعله يكون إسهاماً متواضعاً في مجال البحث العلمي ينقع ويحفز الآخرين إلي المزيد.

ومع ذلك كله فالباحثة مدينة بالفضل لكل السابقين من قدماء ومحدثين الذين اطلعت على أبحاثهم العلمية في هذا المضمار.

منهج البحث:

لعل طبيعة البحث قد اقتضت أن تجمع مادته من بطون الكتب قديماً وحديثاً ونسبة لكثرة تلك المصادر والمراجع التي أفادت البحث، فقد استخدمت المنهج الاستقرائي الوصفي التحليل لأنه يقوم باستقراء الظاهرة ثم وصفها ثم تحليلها فقد استطاع ذلك المنهج أن يجمع ويضم تلك المصادر بعضها إلى بعض. كما تناولت المنهج التاريخي في القضايا الخاصة بتلك الناحية. معتمدة في ذلك على "كتاب ابن يعيش" وما أورده من شواهد ثم تحليلها مع ذكر آراء العلماء فيها محاولة الجمع بين تلك الآراء ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

المصادر والمراجع:

اعتمدت في هذه الدراسة على أمهات كتب النحو والتفسير واللغة والتراجم والمعاجم ودواوين الشعراء، مع الاستفادة من البحوث الحديثة في هذا الموضوع. إلا إن المرجع الأساس يظل كتاب "شرح المفصل لابن يعيش" فقد أصبح هذا المؤلف محوراً لعدد من الدراسات والبحوث الحديثة والمقالات والمحاضرات.

هيكل البحث:

لقد جعلت هذا البحث في ستة فصول، بداخلها تسعة عشر مبحثاً تسبقها مقدمة وتمهيد وتقفوها خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها الدراسة.

التمهيد تناولت فيه معنى التحليل والفرق بينه وبين التعليل والتأويل وحاولت أن أوضح مكانته بين العلوم العربية عامة وعلم النحو على وجه الخصوص. كما عرضت لأهم العلوم المساعدة لعلم النحو في تفسير معاني الألفاظ وقد جاءت خطة البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: خصصت المبحث الأول والثاني منه للتعرف على شخصية كل من الزمخشري وابن يعيش- بشيء من الاختصار- من حيث نشأتهما ومكانتهما العلمية والمبحث الثالث قد دار حول منهج كل من العالمين في تقعيد القواعد اللغوية شرحاً وتحليلاً وتأليفاً – كما بينت أن ابن يعيش قد تفرد في تناوله لشرح المفصل عن غيره ممن سبقوه.

الفصل الثاني: فقد تحدث عن المفاهيم الخاصة بالتحليل فجاء المبحث الأول معرفاً للتحليل موضحاً موضوعه وأهميته. المبحث الثاني: وضح مناهج النحاة في التحليل وتعدد أوجه تحليلاتهم. والمبحث الثالث: تناول الأسس التي اعتمد عليها النحاة في تحليلهم للمادة النحوية.

الفصل الثالث: فقد جاء في ثلاثة مباحث متناولاً أصول التحليل النحوي عند النحاة المتمثلة في الشكل والمعنى وعلاقة الشكل بالمعنى.

الفصل الرابع: والخامس والسادس: قد جاءا في إحدا عشرة مبحثاً وفقاً لما يقتضيه تقسيم ابن يعيش لكتابه شرح المفصل من حيث التأليف. فجاء **الفصل الرابع:** بعنوان ما جاء في الأسماء. تحدث المبحث الأول: عن الجملة عند النحاة وأقسامها، والمبحث الثاني: عن الجملة الاسمية المثبتة، والمبحث الثالث: عن الجملة الاسمية المنسوخة. أما **الفصل الخامس:** فكان بعنوان ما جاء في الأفعال. تناول المبحث الأول: الفعل وأقسامه، والمبحث الثاني تحدث عن الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضي، والثالث تناول جملة الفعل المضارع، والرابع: تناول جملة فعل الأمر. أما **الفصل السادس:** تناول جانب الحروف. فتحدث المبحث الأول عن الحروف العاملة في الأسماء، وجاء المبحث الثاني متحدثاً عن الحروف العاملة في الأفعال ، والثالث تناول الحروف غير العاملة.

فقد تناولت المادة النحوية في تلك الفصول الثلاثة الأخيرة بشيء من الاختصار نسبة لغزارة المادة النحوية التي يزخر بها شرح المفصل ولم يسمح هذا البحث بعرضها كاملة.

وقد قصرت حدود الدراسة على "شرح المفصل" وجعلت تحقيق أميل بديع يعقوب مصدراً أساسياً لمادة البحث.

أما **مشكلة البحث** فقد تكمن في الطريقة التي اتبعها ابن يعيش في تحليل الموضوعات النحوية من خلال" شرح المفصل".

وفي خاتمة البحث لخصت أهم النتائج التي توصلت إليها. تليها الفهارس الفنية التي اشتمل عليها البحث وفهرس الموضوعات.

تمهيد:

أن اللغة العربية على الرغم من أنها لغة القرآن الكريم ليست يسيرة الفهم على الناس كغيرها من اللغات. وأن منبع تلك الصعوبة هو أنها ذات قواعد متشعبة ومتعددة مبنية على أسس منطقية وفلسفية لا يستطيع الدارس الدخول إليها وسبر غورها في يسرٍ و استطاع علماء العربية المتأخرون أن يكسروا حواجز تلك الصعوبات بوضع مناهج تحدد معالمها وتيسر وتختصر مسارها حرصاً منهم على اللسان الذي يتلى به كتاب الله العزيز.

فقد تطور الدرس النحوي في القرنين السادس والسابع الهجري في مصر والشام، وهي الفترة التي ألف فيها ابن يعيش كتابه شرح المفصل، وبرز العديد من العلماء في الدولتين، إلا أن الشام كانت أقل حظاً بسبب الاضطرابات السياسية وعدوان الصليبين حيناً بعد آخر(١). فالعلم نتاج طبيعي للاستقرار السياسي؛ والفكر نتاج طبيعي للجهود العلمية، وهما مرتبطان بالاستقرار. على الرغم من ذلك كله فإن هذه الفترة قد شهدت موجة من التأليف والشروح في مختلف مجالات العلوم ولمع أعلام كبار في علوم القرآن والحديث واللغة والأدب. وكان ذلك بفضل تشجيع صلاح الدين الأيوبي للعلماء والمفكرين لنشر العلوم الدينية التي كان قوامها اللغة والنحو؛ فلم يتخصص عالم بعلم محدود من تلك العلوم إلا بعد العصر الأول(٢).

عليه فإن مناهج العلماء في الدرس النحوي تقوم على الشريعة وذلك بالنظر إلى التركيب لآية القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره؛ لارتباط ذلك بالمعنى. لأن لكل كلمة بل لكل حرف وحركة مرادها لذاتها، لا يغني عنها غيرها فالجملة

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط٢، ١٩٦٩م، ص١٨٢.
(٢) ضحى الإسلام، للدكتور أحمد أمين ١٧٧/٢، ط٢ طبعة مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٥٦م.

إنشائية كانت أو خبرية لا تخرج عن دائرة النحو. فكلاهما تركيب ينشأ وفقاً للمعاني النحوية التي تنشأ عن علاقات أجزاء الجملة وارتباطها ببعضها. ومن هنا تبرز أهمية النحو في تحليل النص، لما يشتمل عليه من أدوات لفظية ومعنوية تقيد الدارس. وباستقراء مناهج النحاة في تحليل النصوص ندرك أن الغرض من دراسة النحو هو فهم الجملة والكشف عن معناها وتعد كتب السلف من أئمة النحو مثلاً يحتزى به لهذا النوع من الدراسة، ومنهم سيبويه الذي يعد كتابه نموذجاً ناضجاً للتحليل لما قام عليه من دقة من عرض المادة النحوية. ومن المحاولات الجريئة في هذا الجانب. تلك التي قام بها الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، التي قصد بها التعرض للنحو بالتحليل، لأجل نفع المتعلمين لهذه اللغة كما جاءت بعدها محاولات أسهمت إسهاما واضحاً في مجال الدراسات النحوية واللغوية من بينها محاولة ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل) الذي استطاع صاحبه أن يقدم المادة من خلاله إلى اسم وفعل وحرف ومشترك لفظي. وهذا التقسيم الذي نسبه عدد من الباحثين إلى أرسطو وقد ناقش الدارسون حديثاً ذلك الزعم لأن أرسطو لم يقسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف بل تحدث عن الاسم بأنه لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان أما الفعل فقد سماه الكلمة[1].

من ناحية أخرى فإن الأدب هو متن اللغة وتأتي علوم اللغة نحوها وصرفها وبلاغتها لتنقب عن أسراره بإتباع منهج التحليل إذ أن الغاية من الأدب هي الوصول إلى المعاني الكامنة وراء الصور البلاغية في النص فنجد النحو متصدراً

(١) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. علي مزهر محمد الياسري، تقديم د. عبد الله الجبوري، ص٣٠٣- ٣٠٤، الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠٠٣م – ١٤٢٣هـ، بيروت لبنان

هذه العلوم على نحو ما نجده في كتب ومؤلفات علماء اللغة. كما في كتب الجاحظ وكتاب سيبويه والجرجاني وأبي عبيدة والفراء وابن قتيبية والآمدي وابن يعيش صاحب هذه الدراسة الذي دار منهج تحليله في فلك من سبقوه في الدرس النحوي لأن كتب السلف تمثل الضوء الذي يرشدنا لتحليل النص.

كما إن الكلام لا تظهر منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكامه النحوية من الإعراب والترتيب الخاص ويتضح ذلك من قول ابنة أبي الأسود الدؤلي لأبيها: (يا أبتِ ما أشدُّ الحر) يرفع أشد وهي تريد التعجب فظنها أبو الأسود مستفهمة، فقال: شهر ناجر، وفي رواية: الرمضاء في الهاجرة[1]. فقالت يا أبت إنما أخبرتك ولم أسأل. وبذلك يتضح أن المعاني مغلقة على الألفاظ ويتأتى الإعراب ويفصح عنها[2]. والمتقدمون من علماء النحو كانت غاية النحو عندهم لا تقتصر في ضبط أواخر الكلم فحسب بل تعدت ذلك لغاية تحديد المعنى. فالحاجة إلى النحو ملحة باعتباره الركن الرئيسي في عملية تحليل النص. لأن التعليق بين الكلمات هو الذي يكسب الجملة معناها والذي من أهم وسائله الإسناد بين أركان الجملة الأساسية وتعلق قيودها بها. إضافة إلى أن النحو لا بد أن تتوفر له العلوم المساعدة قديماً وحديثاً في الوصول إلى معاني الألفاظ مثل علم البلاغة والقراءات والتفسير بجانب الأبحاث اللغوية الحديثة مع التبصر في إدراك المعنى.

فعلم النحو ومنذ نشأته الأولى قد ظهر في أنماط تأليف الألفاظ العربية وفقاً لما كان مألوفاً عند العرب. وإنما جاء ذلك لأجل التعرف على العلاقة بين أشكال النظم وصور المعنى وبيان مقاصد المتكلمين فيه وفهم معاني النصوص اللغوية وعلى رأسها كتاب الله

(١) المثل السائر،في أدب الكاتب، ضياء الدين إبن الأثير، ٤٢/١، تحقيق أحمد الحوفى ، ط١، دار النهضة - مصر.
(٢) الخصائص ٣٦/١.

فالتحليل للوصول إلى معانيها ومقاصد أصحابها. ويعد تفسير مقصود المتكلم هو الركيزة الأساسية في عملية التحليل النحوي. وهو يقوم على المعنى واللفظ. ويكون التحليل ظني في طبيعته تلعب الاحتمالات دوراً بارزاً فيه خاضعاً للافتراضات يدلنا على ذلك اختلاف التحليلات النحوية للبناء الواحد عند النحاة لأن كل واحد منهم يفسر مقصود المتكلم حسب فهمه للموقف الخطابي، مثل اختلافهم في إعراب جملة (وذو الشيب يلعب) من قول الشاعر:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِباً مِنى وذو الشَيْب يَلْعِبُ[1]

فمنهم من جعلها تقديرية ومنهم من جعلها استفهام حذفت أدلته وبعضهم جعلها استفهام أريد به الإنكار والتهكم، إذ يمكن حدوث اللعب من ذوى الشيب، وفي هذه الحال تكون تقديرية، أو جواز حدوث اللعب وهنا تعرب استفهامية إنكارية. وسبب تلك الاحتمالات هو عدم معرفة مال الخطاب حين أنشئ هذا البيت ولو عرف لانقطع الخلاف.

أما التعليل فهو علم ذو صلة بعلم الكلام الذي غلب على نحاة البصرة منذ أوائلهم فمن خلال تعاملنا مع شرح المفصل يتضح لنا أن ابن يعيش لم يخرج عن أنواع العلة التي بنى عليها النحاة السابقون تعليلاتهم وهي: العلة التعليمية التي بها نتوصل إلى ضبط الكلام العربي كرفع المسند إليه لأنه مبتدأ أو فاعل ونصب الخبر الذي دخلت عليه فالهدف من هذه العلة هو معرفة قواعد النحو لأجل التعلم، ومثل أن لكل عامل معمول ولا يجتمع عاملان على معمول واحد والمعمول محله التأخير لا يتقدم عامله إلا لغرض بلاغي وهكذا. وغير

(١)هاشميات الكميت بن زويد الأسدي، ص٦٢، تحقيق الدكتور داود سلوم نوري حمودي القيس، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٦م.

ذلك من أنواع العلة التي بنى عليها ابن يعيش شرحه مثل العلة القياسية، والعلة الافتراضية. وعلة كثرة الاستعمال.

التأويل هو تبيين الكلام والكشف عن مراده واستنباط مسائله وهو من الطرق المؤدية إلى معرفة معنى الكلام ويستلزم التقدير، إذ لا يتم المعنى إلا بذكر المحذوف ورد التركيب إلى أصله. أي أن التأويل يقتضي إرجاع الجملة إلى الأصل الذي عدل بها عنه وقانونه التمسك بالأصل اللغوي في فهم المعنى العميق للجملة ويرى العلماء أن مخالفة الأصل لا تكون إلا لغرض وعلى النحوي إقرار الألفاظ على أوضاعها إذ لم يدع داع إلى الترك والتحول[١]. فالعلاقة بين التحليل والتعليل والتأويل أصلية، إذ يقوم المحلل بعمليته التحليلية معتمداً على تعليله للظاهرة أو تأويله لها أو الاثنين معاً.

كما يقوم التحليل النحوي على جانب المبنى والمعنى؛ لأن اللغة نشاط مركب من عنصرين عنصر الشكل وهو الصورة المادية التي تتألف بها الأصوات في الألفاظ او جمل وعنصر المضمون وهو المعنى المراد من الألفاظ. فقد أقام ابن يعيش شرحه للمفصل على أساس هذا الازدواج بين المبنى والمعنى وهو الأساس الذي أدركه النحاة من قبله وهو الأساس الذي يتنادى به أصحاب النظرية التوليدية والتحويلية فيما يعرف عندهم بالبنية السطحية والبنية العميقة[٢]. فقد اعتمد العرب على المعنى في إصدار التفسير النحوي فراعوا المعنى في التعريفات وتحديد السلوك النحوي وتحدثوا عن الأدلة النحوية، والمعاني النحوية للألفاظ من خلال التضمين والتناوب وتحديد خصائص التراكيب ودلالة الصيغ. كما أقام

(١) الخصائص ٥٤٩/٢.

(٢)علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية، د. مازن الوعر، ص٢٥- ٢٦.

النحاة تحليلاتهم النحوية على وسائل اعتمدوا عليها في تأليف مصـــنفاتهم هـــي: العلامـــات الإعرابية، والرتبة، وغيرها مما ستكشف عنه هذه الدراسة في موضعه المخصص له وبذلك كله نستطيع القول بأن علم النحو يشتمل على عملية تقوم على ركيزتين الأولى تختص بحالة التركيب و لها قسم إعرابي. وآخر غير إعرابي وركيزة ثانية خاصة بحالة الأفـــراد؛ وهـــي التي تتغير فيها الصيغ لاختلاف المعاني، نحو ضرب وضـــارب وتضـــارب، وكالتصـــغير والتكبير، أو بتغير الكلمة كالإبدال والقلب والنقل. فدراسة التراكيب هو ما يختص بالتحليـــل وهو موضوع دراستنا هذه. كما أن دراسة الترتيب النحوي تؤدي إلى فهم المعاني المـــرادة من التركيب. والوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وحال وتمييز نستطيع بها الوصول إلى الفهم الصحيح للنصوص وللتقديم مدلول وللتأخير مدلول وهكذا تتطور الوظائف النحوية على حسب المواضع التي تقال فيها ليكون التعبير متضمناً للحدث.

فعلماء النحو هم الذين هيأوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعالـــة لفهـــم معـــاني القـــرآن والاجتهاد في أحكامه وتفصيل آدابه وكان لما قاموا به من بحوث في كتبهم، وما قاموا به من تحليل لآياته الأثر الأعظم في تفسير كتاب الله العزيز. وعليه فإن صلة النحو بالقرآن قديمة، لأن النحو نشأ في رحاب القرآن لأجل صيانته من اللحن وفساد الألسنة.

الفصل الأول

ترجمة الزمخشري، وابن يعيش، وكتابيهما المفصل وشرح المفصل

المبحث الأول

التعريف بالزمخشري، وابن يعيش.

المبحث الثاني

شيوخهما، وتلاميذهما، ومكانتهما العلمية.

المبحث الثالث

مؤلفاتهما ومنهجهما في التحليل النحوي.

المبحث الأول

التعريف بالزمخشري، وابن يعيش

أولاً: الزمخشري:

ذكرت معظم التراجم بأن اسمه محمود بن عمر الخوارزمي[١]. وقد زاد على هذا التعريف ابن خلكان فقال: (هو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري) [٢]. أما لقبه فقد أورد العلماء له عدة ألقاب أشهرها (جار الله). وقد قال السيوطي: (كان يقال له جار الله)[٣]. كما يظهر اللقب من خلال رسالة الملك أبي جعفر عندما كان الزمخشري في مكة والتي كانت بدايتها (كتابي إلى جار الله ..... الخ)[٤].

وكنيته أبو القاسم ذكر ذلك في طائفة من أصحاب التراجم فقال صاحب شذرات الذهب (وفيها توفى أبو القاسم الزمخشري) [٥]. كذلك نعته هذه الكنية

---

(١) أنظر: بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ٢٧٩/٢، ط٢، دار الفكر ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ص٣٤٥، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.، وشذرات الذهب في اخبار من ذهب، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي ٣٥١/٥، ط١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق محمد المصري، ص٢٥٦، منشورات وزارة الثقافة، بدون تاريخ وبدون طبعة.

(٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبكر بن خلكان ٣٩٨/٤، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جلال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢٦٨/٣، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ووفيات الأعيان ٣٩٨/٤، وبقية الدعاة ٢٧٩/٢.

(٤) إنباه الرواة ٣٧١/٣.

(٥) شذرات الذهب في اخبار من ذهب، شهاب الدين ابي الفلاح الحنبلي ، ٢٨٠/٤. تحقيق مصطفي عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

القفطي، والسيوطي في أنباه الرواة وبغية الوعاة[١]. أما الزمخشري فنسب إلى القرية التي كان قد ولد بها، وهي إحدى مناطق خوارزم بالشام التي أصبحت فيما بعد إحدى أحيائها بعد أن امتدت العمارة إليها[٢].

أما وقت ميلاد الزمخشري كما ذكر، فهو شهر الله الأصم رجب سنة أربعمائة وسبع وستين، والمولد قرية مجهولة من قرى خوارزم تسمى زمخشر[٣]. فقد أثبت ذلك ابن أخته أبو عمر عامر بن الحسن السمساري بقوله (ولد خالي بزمخشر خوارزم يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة) [٤].

أما مكان وفاته فقد كان موضع خلاف بين العلماء حيث ذهب بعضهم إلى أنه توفى بجرجانية[٥]. وذهب البعض الآخر إلى أنه مات بكركانج من قصبة خوارزم [٦]. ورأى آخرون إنه مات بزمخشر. فقال مجد الدين: (كانت وفاته بزمخشر في حوالي ثمانية وثلاثين وخمسمائة) [٧]. فكان وقت الوفاة حسب إجماع

---

(١) أنباه الرواة ٢٨٦/٣، وبغية الدعاة ٢٧٩/٢.

(٢) أنباه الرواة ٢٦٥/٣.

(٣) تحفة الأديب في نحاة مغنى اللبيب، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق الدكتور حسن الملح، والدكتورة سهى نعجة ٧٩٨/٢، عالم الكتب الحديث أربد الأردن، بدون طبعة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

(٤) المرجع السابق٢/ ٧٩٨.

(٥) البلغة في تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، ص٢٥٧، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة دمشق، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.

(٦) أنباه الرواه ٢٦٨/٣.

(٧) إشارة التعين وتراجم النحاة و اللغويين ، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ص٥٣- ٥٤، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب ، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

العلماء هو ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة [1]. ليكون قد عاش حوالي إحدى وسبعين سنة.

حياته:

عاش الزمخشري متنقلاً بين الأمصار القريبة والبعيدة إلى أن وصل المست، التي يطلب فيها العلم. فظل يتلمس أسباب العلم من كبار العلماء والأئمة بمختلف تخصصاتهم حتى صار عالماً في جميع فنون العربية والتفسير وعلوم الحديث. كما كان علامة في الأدب ونسابة للعرب فلما بلغ ذلك المبلغ وتلك الدرجة العلمية بخوارزم عزم الرحيل إلى الحجاز- بنية الحج- وأقام بها فترة من الزمان ثم رجع إلى خوارزم بعد أن جاور بمكة فترة [2].

وذكر أنه كان مقطوع الرجل اليسرى وقد أورد أصحاب التصانيف عدة أسباب لقطع رجله فقال القفطي برواية دعاء الوالدة التي أوردها الزمخشري عندما سئل عن سبب قطع رجله من أنه كان في صباه قد أمسك عصفوراً، وربطه بخيط في رجله، وانفلت من يديه، ودخل في خرق. فلما جربه انقطعت رجل العصفور فتألمت والدته لذلك ودعت له (بأن قطع الله رجلك كما فعلت بالعصفور) ذلك على حد قوله الذي أورده القفطي، فلما وصل إلى السن التي يطلب فيها العلم قد رحل إلى بخارى لطلب العلم فهنالك قد سقط عن الدابة فانكسرت رجله وعمل ما يستوجب قطعها فقطعت ووضع له عوضاً عنها رجل من خشب، وكان إذا مشى

(١) تاج العروس، السيد محمد مرتضى الزبيدي، ص٤٤٨- ٤٥١ المطبعة الخيرية بحمالية مصر ١٣٠٦هـ
(٢) إنباه الرواة ٢٦٦/٣.

ألقى عليهما ثيابه حتى يظن من رآه أنه أعرج[١]. أما السبب الآخر فهو الذي ذكره ابن خلكان من أنه في إحدى أسفاره لطلب العلم ببلاد خوارزم قد أصابه الثلج والبرد الشديد في الطريق. فسقطت رجله بسبب ذلك. كما أورد أن الثلج والبرد كثيراً ما يؤثر في الأطراف في تلك المناطق لأنه قد شاهد خلقاً كثيراً من سكان تلك البلاد سقطت أطرافهم بسبب البرد الكثيف[٢].

وقد قضى الزمخشري حياته أعزب من غير زواج فلم تذكر الكتب التي ترجمت له حياة زوجية أو أبناء، بل كان متديناً أبي النفس طموحاً، متواضعا لطيف المعاملة، ظريف المجاملة، محباً للعربية مدافعاً عنها[٣].

لعل من أبرز سماته الشخصية شغفه بالعلم، وحبه للعلماء والأخذ عنهم. فمما يلاحظ عليه أنه لم يحط عصا الترحال طالباً للعلم حتى سن السادسة والستين. فقد ذكر القفطي من ذلك أنه رآه عند أبي منصور بن الجواليقي سنة ٥٣٣ مرتين قارئاً عليه بعض كتب اللغة من فواقها مستجيزاً لها[٤]. فهو عالم في اللغة والنحو والأدب والعروض والبلاغة والتفسير والقراءات والحديث والفقه وعلم الكلام. وفوق ذلك كله كان شاعراً فذا له ديوان شعر. يفخر بعلومه تلك قائلاً من بحر الطويل[٥].

ترانِيَ في عِلْمِ المُنَزَّلِ عالماً وما أَنا في علم الأحاديثِ راسفاً

---

(١) أنباه الرواة ٢٦٨/٣، وبغية الوعاة ٢٧٩/٢ والبلغة ص ٢٥٦.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب المقدمة.

(٣) أنباه الرواة ٢٧٠/٣.

(٤) شرح المفصل، موفق الدين ابي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ٦٦/١، ط١، تقديم اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٥) ديوان الزمخشري ص٧٨.

فللسَّنَةِ البيضاءِ فِيَّ مناجحُ ويبغى كتاب الله مني المعارفا

وما أنا من الديانات عاطلاً فأحْسَنُ حَلْي لم يزلْ لي شانفاً

وما للغاتِ العرب مثلي مُقَوَّمُ أبى كلُّ ندب متقن أن يخالفا

وبي يستفيد النحو من أن يسوسه نهيَّ لم يجدها الذائقون حصائفا

وعلما المعاني والبيات كلاهما ازفٌّ إلى الخطاب منه وصايفاً

وعلم القوافي والأعاريض شاهِدُ بفُسْحَةٍ خطوى فيه إذ كنتُ زاحفا

أقرَّتْ بيَّ الآدابُ أصلاً لها ومَن رأى مشرفات جَحَدْنَ المشارفاً

وديونُ منطوقي يريك بدائعاً وديوان منشوري يُرِيكَ طرائفا

هذه الأبيات تعضد ما نعته به الدارسون من بعده من سعة علم، وإلمامٍ بكل أطواف العلوم في عصره إلا أنه يأتي في موقع آخر يرد على السلفي رسالة يصفه فيها بأنه قد وصل أعلى مكانة من العلم والمعرفة فيقول في رده:

"بسم الله الرحمن الرحيم. ما مثلي بين أعلام العلماء إلا كمثل السهى بين مصابيح السماء، أو الجهام الصفر من الرهام مع الغوادي العامرة للقيصان والأكمام، والسكيت المخلف عن خيل السباق، والبغاث مع الطير العتاق. أما التلقيب بالعلامة فليس إلا شبه الرقم بالعلامة كما قال بعض العرب و قيل له: لم سميت نعامة؟ فقال: الأسماء علامة، وليس بكرامة ولو كانت كرامة لاشترك الناس في الاسم"(١). كما قال: "والعلم مدينة أحد بابيها الرواية والآخر الدراية وأنا في كل الحالين ذو بضاعة مزجاة ظلي فيه أقلص من ظل حصاة"(٢).

(١) تحفة الأديب في نحاة مغنى اللبيب ٣٨٢/١.

(٢) وفيات الأعيان ٣٨٢/١.

فهذه الأقوال تظهر لنا وكأنها ضرب من التناقض ولكننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على هذا العالم نجد أنفسنا أمام حقيقة واحدة هي: تواضع الرجل أمام شيوخه وعلمائه الذين أخذ عنهم، والاعتراف بالفضل لهم في طول باعهم ومعرفتهم الغزيرة بتلك العلوم.

ثانياً: ابن يعيش:

اسمه:

هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحي النحوي الحلبي. ذكر هذا التعريف الإمام السيوطي في كتابه بغية الوعاة[1]. وهو يكاد يطابق تعريف ابن خلكان لولا ما بينهما من افتراق، فقد زاد ابن خلكان وقال:

"وهو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا بن محمد بن علي بن الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي" وكان يعرف بـ (ابن يعيش) وبـ (ابن الضائع) من كبار علماء العربية أصله من الموصل[2].

---

(١) بغية الوعاة ٣٥١/٢.

(٢) أنباه الرواة ٥٠/٤، وبغية الوعاة ٢٥١/٢، وفيات الأعيان ٤٦/٧.

لقبه:

أما لقبه: فقد لقب بأبي البقاء، ولم يصرح علماء التراجم بكنية لابن يعيش بين مصنفاتهم بل نجدهم يشيرون إليه بابن الضائع.

مولده:

أجمع المترجمون على أن ابن يعيش موصلي الأصل حلبي المولد والمنشأ ولد في ثلاث من رمضان لسنة ثلاث وخمسين وخمسمائة[١]. بحلب وتوفى بها في الخامس والعشرين من جمادي الأولى سنة ثلاثة وأربعين وستمائة للهجرة، ودفن في المقام المنسوب لإبراهيم الخليل عليه السلام[٢].

حياته:

نشأ ابن يعيش في حلب، وأقبل على التعلم في سن مبكرة فقرأ وتتلمذ على خيرة شيوخها في تلك الفترة، وحصل على قدر كبير من المعارف والعلوم مما مكنه من تصدر مجالس العلم والتدريس والتصنيف، رحل في صدر عمره إلى بغداد لطلب العلم من أبي البركات ابن الأنباري. فلما وصل الموصل بلغه خبر وفاته فأقام بها ودرس فيها الحديث ثم قفل راجعاً إلى حلب[٣].

ورغماً من أن ابن يعيش قد كان ولوعاً بمقابلة علماء اللغة والأخذ عنهم ومناقشتهم إلا أن الملاحظ على حياته أنه لم يغادر حلب إلا مرتين، المرة الأولى هي رحلته إلى ابن الأنباري – التي لم تكتمل والثانية رحلته إلى دمشق لمقابلة

(١) شذرات الذهب ٢٨١/٤.
(٢) وفيات الأعيان ٤٨/٧.
(٣) المرجع السابق ٤٨/٧.

الكندي[١]، – لما عزم التصدر للأقراء والتي هدف منها مسائلة الشيخ عن مواضع مشكلة في العربية[٢]. وبهذا يجوز لنا القول بأن ابن يعيش لم يتكبد مشاق السفر مقارنة بالزمخشري وغيره من علماء ذلك الزمان، فقد جعل الدارسون من ذلك سبباً في قلة مؤلفاته على الرغم من عمره المديد.

أما حياته الشخصية فقد كان – رحمه الله – ظريف الشمائل، حسن التفهيم لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدئ والمنتهى كما وصفه ابن خلكان. كما كانت تبدو عليه السكينة والوقار[٣].

ومن صفاته أيضاً أنه كان مؤدباً إذا أراد التعريض بالنحويين أو الأخذ منهم، فنراه عند معارضته أحدهم يعرض بهم دون ذكر اسمائهم. من تلك المواقف عيبه على بعض النحاة جهلهم بالروم والإشمام فقال: "وبعض النحويين لا يعرف الإشمام ولا يفرق بين الروم والإشمام"[٤].

كذلك من صفاته العلمية أنه إذا جهل مسألة يعلن ذلك صريحاً مثل قوله: (أما آفة بتاء التأنيث فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت فما أقلها) [٥]. وكذلك قوله: (وحاصل كلام أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجروراً ولا أعرف هذا المذهب) [٦].

---

(١) الكندي هو تاج الدين أبو اليمن زيد الحسن زيد بن سعيد ولد ونشأ ببغداد، وكان يلقب بسيبويه، وكان عارفاً بالمعاني والقراءات، توفى في ٦١٣هـ.
(٢) إنباه الرواة ٥٠/٤، وفيات الأعيان ٤٨/٧.
(٣) وفيات الأعيان ٤١١/٥.
(٤) شرح المفصل ٦٧/٩.
(٥) المرجع السابق ٧٠/٤.
(٦) المرجع نفسه ١٢٤/٢.

المبحث الثاني

شيوخهما، وتلاميذهما، مكانتهما العلمية

أولاً: الزمخشري:

١. شيوخه:

تتلمذ الزمخشري على عدد من علماء عصره ولكن أعظمهم في نفسه هو شيخه أبو مضر محمود بن جرير الضبى الأصفهاني الذي كان يلقب بفريد العصر ووحيد الدهر في علم اللغة والنحو[١]. فكان الزمخشري محباً له كثير الاتصال به فلما توفى رثاه بأبيات قال فيها[٢].

وقائله: ما هذه الدرر التي تساقط من عينيك سمطين سمطين

فقلت لها : الدر الذي حشا أبو مضر أذني تساقط من عيني

كما أخذ الأدب عن أبي مضر علي الحسن المظفر النيسابوري[٣]. وسمع الحديث من أبي منصور نصر الحارث ومن أبي سعد الشقاني[٤]، ومن أبي الخطاب بن البطر[٥]، ولما نزل مكة وجد بها الشريف السيد الفاضل الكامل أبا الحسن علي

(١) معجم الأدباء، ياقوت الحموي الرومي، ٢٦٨٨/٦، ط١، تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار الغرب الاسلامي بيروت، ١٩٨٣م.

(٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، وشمس الدين الذهبي حققه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف ص٤٨٩، وط٢ ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(٣) معجم الأدباء ١٢٧/١٩.

(٤) بغية الوعاة ٢٧٩/٢.

(٥) شذرات الذهب ١١٨/٤.

بن عيسى بن حمزة، فأكثر الاستفادة منه وأخذ عن الزمخشري وأخذ الزمخشري عنه[١].

٢. تلاميذه:

تتلمذ على الزمخشري كثيرون بزمخشر وسمرقند وخوارزم[٢] حيث قال عنه القفطي: (ما دخل بلداً إلا واجتمعوا عليه وتتلمذوا له، واستفادوا منه. وكان علامة العرب، ونسابة العرب. وأقام بخوارزم، تضرب إليه أكباد الإبل وتحط بفنائه رحال العرب وتحدي باسمه مطاياً الآمال) [٣].

تتلمذ عليه محمد بن أبي القاسم أبو الفضل الخوارزمي الملقب بزين المشايخ النحوي الأديب (ت ٥٦٢) [٤]. وأبو يوسف يعقوب بن علي بن جعفر أحد الأئمة في النحو والأدب[٥]. وعلي بن عيسى بن حمزة بن وهاس أمير مكة. وزينب بنت الشعري التي أجازت ابن خلكان[٦].

كما قرأ على يديه أبو عمر بن الحسن السمسار بزمخشر، وأبو المحاسن إسماعيل عبد الله الطويلي بطربستان، وأبو سعد أحمد بن محمود الشاتي بسمرقند، وأبو طاهر سامان، والموفق بن أحمد بن أبي سعيد المعروف بأخطب خوارزم.

---

(١) أنباه الرواة ٢٦٨/٣.
(٢) مقدمة الشرح ص٨.
(٣) أنباه الرواة ٢٧٠/٣.
(٤) معجم الأدباء ٢٦٨٩/٦.
(٥) أنباه الرواة ٢٧٢/٣.
(٦) وفيات الأعيان ١٧١/٥.

مكانته العلمية:

عرف الدارسون للتراث العربي والمؤرخون له فضل الزمخشري ونبوغه في علوم اللغة والحديث والتفسير والقراءات فكثر ثناؤهم عليه وعلى إسهاماته العلمية، يقول عنه ياقوت: (كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب واسع العلم كبير الفضل متفنناً في علوم شتى) [١].

وصفه القفطي بأنه أعلم فضلاء العربية في زمانه، وأكثرهم أنساً واطلاعاً على كتبها [٢].

نال الزمخشري أعلى المقامات في علوم عصره المختلفة، حيث قال صاحب الوشاح: (أستاذ الدنيا فخر خوارزم جار الله العلامة أبو القاسم محمود الزمخشري من أكابر الأئمة، قد ألقت إليه العلوم أطراف الأزمة، واتفق على إطرائه الألسنة، وتشرفت بمكانته وزمانه الأمكنة والأزمنة ...الخ) [٣].

كما أثنى أبو حيان على أدبه وعلمه في مقدمة الكشاف حيث قال: (... وأنت ترى هذا الكلام وما احتوى عليه من الترصيف الذي يبهر بحسنه الأدباء ويقهر بعضٌ منه البلغاء. وهو شاهد له بأهليته للنظر في تفسير القرآن واستخراج لطائف الفرقان ...الخ) [٤].

---

(١) معجم الأدباء ١٢٨٨/٦.

(٢) إنباه الرواة ٢٧٠/٣.

(٣) المرجع نفسه ٢٦٨/٣- ٢٦٩.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي، ٩/١، ط١، دار الكتب بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

فمن ذلك كله يظهر جلياً إعجاب العلماء بالزمخشري وعلمه. فالثناء عليه من أقوالهم تلك لم يأت من فراغ، لأن الزمخشري قد ألف في جميع العلوم فبرع فيها، حتى أن صاحب الوشاح جعله صاحب الأصول في العلوم التي ألف فيها [1].

ثانياً: ابن يعيش:

شيوخه:

أتيحت الفرصة لابن يعيش أن يجالس عدداً من العلماء، واستفاد منهم على اختلاف تخصصاتهم، وتفاوت مقدراتهم. ساعده على ذلك فسحة عمره وطبيعة مدينة حلب التي كانت مهبطاً للعلماء في ذلك الزمان. وكما ذكرنا في موضع سابق أن ابن يعيش لم يكن كثير الرحلة في طلب العلم، لكنه حظي بالاستفادة من العلماء وأفاد بالتدريس وهو مقيم في حلب.

فمن الذين أخذ عنهم ابن يعيش العلم.

١/ أبو السخاء الحائل النحوي:

عاش هذا العالم في فترة نزول الفرنج بلاد الشام، وهو من عوام حلب، قد قرأ شيئاً من النحو على مشايخ بلده، أخذ عنه ابن يعيش بمقدار ما عنده[2].

٢/ أبو محمد التكريتي:

قرأ عليه ابن يعيش الحديث كان عالماً بالحديث. له تصانيف عديدة[3]. توفى سنة ٥٨٤هـ.

---

(١) إنباه الرواة ٢٦٨/٣.

(٢) إنباه الرواة ١٢٢/٤.

(٣) البداية والنهاية، الحافظ بن كثير، ٢٣٢/١٢، ط٢ بيروت لبنان ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٣/ أبو فرج يحي بن محمد الثقفي الصوفي:

كان محدثاً قرأ عليه الحديث بحلب وأصفهان والجزيرة وسمع منه الحديث[١].

٤/ أبو الفضل الطوسي:

كان محدثاً وفقيهاً. سمع الحديث عنه ابن يعيش. توفى بالموصل.

٥/ تاج الدين الكندي:

بغدادي المولد والمنشأ، دمشقي الدار والوفاة. نحوي ومقرئ ومحدث سمع منه ابن يعيش[٢].

٦/ أبو القاسم البوزوزي:

ذكر ياقوت في معجم البلدان أن البوزوزي قدم حلب وأقام بها مدة يقرأ القرآن وقرأ عليه شيخنا أبو البقاء يعيش بن علي، ورحل البوزوزي إلى الموصل وتوفى بعد إقامته بها[٣].

٧/ أبو الحسن الطوسي: كان زاهداً فاضلاً حدث بحلب فسمع منه طائفة منهم ابن يعيش[٤].

٨/ القاضي أبو الحسن الطوسي: أقرأ ابن يعيش الحديث في حلب.

---

(١) بغية الوعاة ٣٥١/٢، ووفيات الأعيان ٤٧/٧.

(٢) إنباه الرواة ١٠/٢-١٢، ووفيات الأعيان ٢٣٩/٢.

(٣) معجم البلدان، ياقوت الحموي الرومي، بوزون، دار صادر بيروت، دار احياء التراث العربي.

(٤) الوفيات ٤/٧، والبغية ٣٥١/٢.

تلاميذه:

كان ابن يعيش (رحمه الله) لفسحة عمره، وغزارة علمه نبعاً يقصده كل من أراد المعرفة في العلوم التي اشتهر بها فقال عنه القفطي: (إن ابن يعيش مقصود، وينثال عليه أجله أصحابه مستقين لفضله استقاء السحاب[١]. رغم ذلك الفضل في العلوم والمعرفة فإن أصحاب التراجم لم يذكروا له إلا عدداً قليلاً من تلاميذه) هم:

١/ ياقوت الحموي: الرومي الجنس والمولد، الحموي المولى، البغدادي الدار. تنقل بين البلدان وجلس إلى حلقات الدرس، من بينها حلقة ابن يعيش في حلب فقد سمع منه أنباء الأدباء والشعراء[٢].

٢/ القفطي: من الصعيد الأعلى لمصر. نزل حلب وكان مجاوراً لابن يعيش في السكن. فقال: (فقد كنت بقرب الدار أستفيد من مذكراته أنواع الفصل إلى أن انتقلت عن جواره) [٣].

٣/ ابن عمرون: أخذ النحو عن ابن يعيش وجالس ابن مالك، واخذ عنه كثيرون[٤].

٤/ أبو العباس المغربي الفيروزابادي: درس عن ابن يعيش النحو.

٥/ ابن النديم: ولد في حلب وحفظ القرآن في سن العاشرة ثم رحل إلى دمشق وفلسطين والحجاز والعراق، روى عن ابن يعيش علوماً ضمنها كتابه (النجوم الزاهرة)[٥].

---

(١) أنباه الرواة ٣٩/٤.
(٢) وفيات الأعيان ١٣٩/٦.
(٣) أنباه الرواة ٥٠/٤، وبغية الدعاة ٢٣١/١.
(٤) بغية الوعاة ٢٣١/١.
(٥) المرجع السابق ٢٣١/١.

٦/ **ابن مالك:** ولد في حيان بالأندلس وأقام مدة ثم رحل وجالس ابن عمرون وغيره وقال عنه السيوطي (وله شيخ جليل هو يعيش بن علي بن يعيش الحلبي)[١].

٧/ **ابن علوان الحلبي:** ولد في حلب وتولى القضاء بها إلى أن مات بها. حدث عن جماعة من بينهم ابن يعيش[٢].

٨/ **ابن العمادية:** أبو المظفر منصور بن سليم بن منصور بن مثوح الهمزاني الاسكندراني درس على بن يعيش في حلب[٣].

٩/ **محمد بن يعقوب الأسدي:** المشهور بابن خلكان ولد بحلب، وسمع من ابن يعيش، درس عليه علوم اللغة[٤].

مكانته العلمية:

يعد ابن يعيش واحداً من كبار أئمة العربية، بارعاً في النحو والتصريف، استفاد الدرس النحوي من علمه، فانتفع به من أدرك عصره سماعاً، ثم نهل من مؤلفاته من جاء بعده. كما يعد ابن يعيش من أشهر نحاة القرن السابع الهجري، ترجم له القفطي في أنباه الرواة فبالغ في الثناء عليه إذ يقول: (إن وصفته بالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب، أو بالعدالة فهو أبو ذرها، أو بالمعاني فهو مكنون درها، أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حلب درها. إمام إذا قاس قطع، وإذا

---

(١) بغية الوعاة.

(٢) شذرات الذهب ٣٤١/٥.

(٣) طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ١٩٢/٢- دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٤) الوفي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ٢٤٤/٥، ط١، دار احياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

تربع ربع الأدب برع، فصل المجمل، تصدر في رواية أبي علي، وجلي للطلبة غامض كلامه. وما تعبير كل متصدر جلي، حملته على إدراك العلوم نفسه الأبية. وإلا فهو في شغل بأحكام العيال عن أحكام العربية) [1]. كان متصدراً للإقراء والإفادة زمناً بعد رجوعه من رحلتيه اللتين ذكرناهما في مكان سابق. كما وصفه ابن خلكان بأنه شيخ الجماعة في الأدب، فلم يكن فيهم مثله، فشرعت في القراءة عليه[2].

(١) أنباه الرواة ٤/٤٥- ٤٦.

(٢) وفيات الأعيان ١٧/٤٦.

المبحث الثالث

مؤلفاتهما ومنهجهما في التحليل النحوي

أولاً: الزمخشري:

ألف الزمخشري في شتى علوم الدين، واللغة، والنحو، والعروض، والأدب، والحديث، والتفسير، قال ياقوت: (كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب)[١]. وقد أحصى ابن خلكان التصانيف الخاصة بالزمخشري وهي مرتبة كما يلي حسب ورودها في كتابه وفيات الأعيان[٢]:

١. الكشاف في تفسير القرآن.

٢. المحاجات بالمسائل النحوية

٣. المفرد والمركب في العربية.

٤. الفائق في اللغة.

٥. ربيع الأبرار.

٦. قصوص الأخبار.

٧. متشابه أسامي الرواة.

٨. النصائح الكبار و النصائح الصغار.

٩. ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض.

١٠. الأنموذج في النحو .

---

(١) معجم الأدباء ١٢٦/١٩.

(٢) وفيات الأعيان ٣٩٨/٤.

١١. المفصل في النحو.

١٢. المفرد والمؤلف في النحو .

١٣. رؤوس المسائل في الفقه.

١٤. شرح أبيات كتاب سيبويه .

١٥. المستقصى في أمثال العرب.

١٦. صميم العربية.

١٧. سوائر الأمثال.

١٨. مقدمة الأدب.

١٩. ديوان الرسائل.

٢٠. ديوان الشعر.

٢١. القسطاس في العروض.

٢٢. المناهج في الأصول.

فالزمخشري يعد علماً من أعلام العربية، لأنه طرق جل أبوابها تدريساً وتأليفاً. فهو كما سبق كان مبدعاً في التصنيف. فمن حيث مصنفاته التي ملأت الأرض شهرتها كتاب (المفصل) الذي يعد الركن الأساسي لهذه الدراسة. فقد وجد هذا الكتاب منذ تأليفه في سنة ٥١٣هـ – ٥١٥هـ عناية فائقة من قبل العلماء. فدارت حوله الدراسات النحوية والشروح والتعليقات وشروح أبياته، ومختصراته التي تربو على المائة مؤلف. فقد أثرت تلك المصنفات ساحة الدرس اللغوي بما فعله أصحابها بمختلف أعمالهم.

كما يعد المفصل أشهر الكتب التي كانت تدرس في القرن السابع الهجري، حتى حرص الطلاب على حفظه ودراسته، فأصبح أكثر الكتب تداولاً بين دارسي النحو إلى يومنا هذا.

منهج الزمخشري في تحليل الكتاب:

الذي دفع الزمخشري إلى تأليف (المفصل) هو تيسير المادة النحوية لطلابها، وتذليل عقباتها، واختصار طريقها للمشتغلين بها. فقد انتهج الزمخشري منهجاً مكنه إلى حد كبير من الوصول إلى تلك الغايات، فإذا رجعنا للعصر الذي وضع فيه الزمخشري (المفصل) نجده عصر الموسوعات العلمية والتوسع في المسائل وتفريعها وتعميق البحث فيها. وكان البحث قبل هذه الفترة يقوم على نقطتين هما[1].

أولاً: البحث عن الأبواب النحوية وفقاً لنظرية العامل. فترى العلماء قبل هذا الكتاب يطغي على مؤلفاتهم تقسيم الأبواب حسب ما جاء في نظرية العامل.

ثانياً: اهتمام العلماء بقضية العمل، أي الشكل الإعرابي، أو الحركات الإعرابية.

أما الزمخشري فقد كان على خلاف من أولائك المتقدمين، فقد اختط لنفسه منهجاً خاصاً في عرض المسائل اللغوية، فهو يدرس الكلمة من ناحية بنائها ووظيفتها في الكلام، فيقسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف فيدرس كلا منها على حده. بل ذهب إلى أبعد من ذلك في منهجه فهو قد مزج القضايا النحوية بالصرفية وأتى بقسم رابع سماه (المشترك) وقد درس في هذا القسم بعض الأبواب الخاصة بالأصوات مثل: الإمالة والوقف وغيرهما.

---

(١) النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس ١٩٨٩، ص٢٥٣.

فقد راعى في تصنيفه وعرض المادة اللغوية المتجانس من الموضوعات مما يسهل انتقال الذهن، وهذه الميزة لم تتوفر بالوجه الأكمل في كتب السلف الذين سبقوه في مجال التأليف. كما أن كتاب (المفصل) يمثل مرحلة من مراحل التطور والتدرج في إخراج المادة النحوية بطريقة أكثر وضوحاً وأسهل فهماً للدارسين. فقد أحاط مؤلفه بما في كتاب سيبويه والكتب التي تليه. ورتب هذه المادة ثم أخرجها في نظام علمي واضح وأسلوب قريب مما يعرف الآن من تقسيم وتعبير واصطلاحات نحوية، سيما وأنه قد ألف في عصر هذبت فيه اللغة، وانصقلت فيه المصطلحات العلمية، وتعقدت فيه الأصول النحوية، الشيء الذي لم يتوفر لسيبويه ولا للذين جاءوا من بعده من النحاة واللغويين.

أما منهجه في تقسيم المادة النحوية فقد لخصه في مقدمة كتاب المفصل بقوله: (فقد أنشأت هذا المترجم بكتاب المفصل في صنعه الإعراب مقسوماً أربعة أقسام؛ القسم الأول في الأسماء، والقسم الثاني في الأفعال والقسم الثالث في الحروف والقسم الرابع في المشترك من أحوالها. وصنفت لكل من هذه الأقسام تصنيفاً وفصلت كل صنف فيها تفصيلاً حتى رجع كل شيء إلى نصابه واستقر في مركزه. ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة، ونظمت من الفرائد المتناثرة مع الإيجاز غير المخل والتخلص غير الممل) [1].

أما منهجه في تناول موضوعات (المفصل) فقد اتسم بالآتي:

١. الاستشهاد بالآيات القرآنية في تقصير القاعدة والاحتجاج ببعض القراءات القرآنية.

(١) المفصل في صنعة الإعراب، ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ص١٤، ط١، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢. الاستناد إلى الحديث النبوي، وبهذا الصنيع قد خالف الزمخشري علماء البصرة، وبعض المتقدمين من أئمة الكوفة الذين لم يحتجوا بالحديث بحجة أنه مروي بالمعنى[١].

٣. كثرة الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي بلغت واحداً وأربعين وأربعمائة بيت، فهو بهذا العمل قد أتبع خطى سيبويه.

٤. الاستشهاد بالأمثال والأقوال العربية بنسبة تقل عن استشهاده بالأبيات الشعرية.

أما منهجه النحوي فإنه منهج مزدوج بين البصرة والكوفة وبغداد. فنراه كثيراً ما يوافق سيبويه في بعض المسائل النحوية، من شواهد ذلك متابعة له في أن الفصل الثاني هو العامل في باب التنازع، وإن (زيداً) من قولك: (هل زيد قام) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور لا مبتدأ كما ذهب الكوفيون[٢]. وهذا الالتزام بالمذهب البصري جعله يعبر عن نفسه وعن البصريين بضمير المتكلمين يقول مثلاً في فصل لام الابتداء: (ويجوز عندنا إن زيد لسوف يقوم ولا يجوزه الكوفيون) [٣].

مع هذا نجده يختار أحياناً آراء الكوفيين فقد وافقهم في زيادة الفعل (حيث) على الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، كأن يكون المبدل والمبدل منه نكرة[٤]. كما جاء في الآية: ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾[٥]. وفي حرف لتعليل (أي) قال: (اختلف النحويون إعراب (ما)

---

(١) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ١٥٩/١، المكتبة السلفية القاهرة، ١٣٤٨هـ.

(٢) المفصل ص٤٨.

(٣) المرجع السابق ص ٤٢٧.

(٤) المفصل ص ١٥٥- ١٥٦.

(٥) سورة النور الآية ٣٥.

في (فيمه) و(عمه) و(لمه) فهي عند البصريين مجرورة وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر كأنك قلت (كي تفعل ماذا وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب) [١].

كما يوافق البغداديين كموافقته مثلاً لأبي علي الفارسي في أن (ما) في مثل نعما محمد نكرة تامة منصوبة على التمييز[٢].

وعلى الرغم من متابعته لتلك المذاهب النحوية إلا إننا نراه ينفرد ببعض الآراء التي تشكل مذهبه الخاص وهي:

١. ذهب على أن رافع الخبر هو الابتداء فقط[٣].

٢. ذهب على أن (لن) تفيد تأكيد النفي.

أما أسلوبه في المفصل فقد تميز بالإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل كما جاء في مقدمته.

ثانيا : ابن يعيش:

لم يكن أبن يعيش كثير التأليف لعل اشتغاله بالتدريس قد أخذ جل وقته، أو لأنه قد استنفذ كل جهده وعلمه في تأليف شرح المفصل فالذي وصل إلينا من مؤلفاته لا يتجاوز الثلاثة هي:

١. شرح المفصل للزمخشري.

٢. شرح التصريف الملوكي لابن حني[٤].

٣. له كتاب في القراءات[٥].

---

(١) المفصل ص٤٢١.
(٢) المفصل ص ٣٥١ والمدارس النحوية، شوقي ضيف،ص٢٨٤، ط٨، دار المعارف.
(٣) المفصل ص٥٣.
(٤) أنباه الرواة ٤٦/٤.
(٥) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، لبنان بيروت ٢٥٦/١٣.

لكن شرح المفصل يعد أعظم تلك الكتب وأكثرها شيوعاً لأنه أكثر استفتاءً في جمع المادة النحوية، وشرح مفرداتها اللغوية وتبين أوجه الاحتجاج بالآيات والشواهد الشعرية. كما أنه قد تناول المادة الصرفية والصوتية في إسهاب لا يمل.

قدم ابن يعيش هذا الكتاب في أسلوب أدبي بديع، سّهل تناول المادة النحوية لأفهام الدارسين. والباحثين، الشيء الذي جعله محوراً للدراسات اللغوية فيما بعد. فقد تناوله القفطي بالثناء والتعظيم حتى يظن القارئ أنه لم يؤلف في العربية كتاب غير شرح المفصل فيقول: (... وشرح المفصل فوصل به ما فصله وفرق للمستفيدين ما أجمله واستقى له من ركية[١]. النحو ما جمله، وشرفه بإعانته وعنايته فنوه بذكره وجمله وبسط القول فيه بسطاً أعيا الشارحين، وأظهر من عونه وعيونه ما فتح باباً للمادحين) [٢].

كما ذهب ابن يعيش إلى أن المفصل قد اشتمل على أحكام بعبارات سهلة قريبة من الأفهام، لكنها خالية عن الحجج والعلل والأدلة فأراد هو أن يضع ذلك لكي تتم الفائدة. فلم يترك مسألة من المسائل التي عرض لها في شرحه إلا أعطاها حقها كاملاً بالشرح والتفصيل والتعليل والاستشهاد كما أشار ابن يعيش إلى الأسباب التي دعته إلى شرح المفصل حتى لا يظن أحد أن الزمخشري قد قصر فأتى هو بإكمال النقص[٣].

منهج ابن يعيش في تحليل الكتاب:

تراوح التحليل عند ابن يعيش بين ثلاثة مستويات هي المستوى النحوي، والمستوى الصوتي والمشترك بينهما. كما جاء في كتاب المفصل. فابن يعيش من الناحية النحوية قد

(١) ركية جمع ركا، لسان العرب، مادة ركا.
(٢) أنباه الرواة ٤٦/٤.
(٣) شرح المفصل ٢٠١/١.

اهتم بدراسة الجملة من ناحية ترابط عناصرها وترتيب مفرداتها وأنواعها المختلفة، وتوضيح إعراب كلماتها، لأجل الوصول إلى المعنى المقصود. فقد قامت دراسته لهذا العمل على مبدأ المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة اللغوية أو النحوية ثم تحليلها دون فرضها. أو رفضها وهو المنهج الذي اصطلح عليه علماء اللغة المحدثين بعلم التركيب. فهو لم يأخذ بمنهج النحو التعليمي الذي يقوم على الخطأ والصواب. وهو في شرحه يستشهد بكثير من الآيات القرآنية والقراءات والشواهد الشعرية. كما استشهد بالأحاديث والأمثال والأقوال. فكان يشرح ما يجده صعباً من الألفاظ، وينسب الأبيات التي لم ينسبها الزمخشري. ويبين موضع الاستشهاد فيها. ويعرض الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ثم يناقشها. لذا جاء شرحه محققاً غايته مستوفياً شروطه.

كما كان ينقل من المفصل فقرة برمتها، ثم يعود إليها فيتناولها جزءاً جزءاً في فكرة متحدة، كلمات وتراكيب ومقاطع، حسب القاعدة التي يريد بيانها أو أيضاحها. فإذا فرغ منها انتقل إلى غيرها. ويستمر على هذا الحال حتى يأتي على آخر الفقرة. مثال ذلك قوله: (قال صاحب الكتاب: قد سموا ما يتخذونه، ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام، كل واحد منها مختص بعينه، يعرفونه كالأعلام في الإناس، وذلك نحو اعوج ولا حق وعليان وخطه وهيلة، وحمزان وكساب) فقال الشارح: (إعلم أن الأعلام وضعت على الأشخاص لتميز بعضها عن بعض، والأشخاص على ضربين آدمية وغير آدمية. فالآدمية قد تقدم شرحها وغير الآدمية على ضربين منه ما يتخذ ويلف، كالخيل والإبل والغنم والكلاب ... الخ) [1]. فقد تناول هنا من النص الجزء الأول وهو (كالأعلام في الإناس) ثم بدأ يتناول

(١) شرح المفصل ٢/١.

الأسماء المشهورة من هذه الحيوانات مثل أعوج ولا حق وغيرها ثم ينتقل إلى فقرة أخرى من فصل آخر وهكذا.

وهو في تحليله لنصوص المفصل يتقيد في أحيان كثيرة ينص الكتاب بل يصرح بالنص في بعض المواضع فقد قال: (وقد أبدلت التاء من حروف صالحة العدة على سبيل الشذوذ ولا يقاس عليه ونحن نسوق الكلام على حسب ما ذكره) [١].

وقد يسوق عبارة المفصل فيراها واضحة الدلالة بينه المعنى وليس بحاجة إلى شرح منه أو تعليق يعلقه. لكنه يعرض النص كما ورد في المفصل ثم ينتقل إلى نص آخر ليرى رأيه فيه وهو في عمله هذا يشير إلى أن النص ليس بحاجة إلى بيان فوق بيانه. ومن أمثلة ذلك: (ما جاء في خبر ما ولا المشتبهتين بليس. قال الزمخشري: هذا التشبيه لغة أهل الحجاز أما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ويقرؤون ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٢]. إلا من درى كيف هي في المصحف فإذا انتقض النفي بإلا أو تقدم الخبر بطل العمل فقيل ما زيد إلا متطلق ولا رجل إلا أفضل منك). فيعلق ابن يعيش على ذلك بقوله: (هذا القول بين من كلام صاحب الكتاب، وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن إعادته) [٣].

وقد تعرض له المسألة المرة بعد المرة فلا يعود إلى شرحها، وإنما يحيل عليها مبيناً أنه قد مضى البيان. وقد يتطرق إلى أمور لم ترد لها أية إشارة في نص المفصل من ذلك ما قع له في مبحث (عطف البيان)، حيث تعرض الزمخشري للفرق بين البدل وعطف البيان،

---

(١) شرح المفصل ٢٤/١٠.

(٢) سورة يوسف الآية ٣١.

(٣) شرح المفصل ٣٤/١٠.

فذكر وجهين من أوجه المقارنة، ولكن ابن يعيش بدأ بأوجه الموافقة أولاً فقال: (عطف البيان له شبيه يبدل الشيء من الشيء وهو من حيث أن كل واحد منهما تابع، وإن الثاني هو الأول في الحقيقة، فلذلك تعرض للفصل بينهما وجملة الأمر أن عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه) [١]. فذكر أن أوجه المقارنة أربعة بينما اكتفى الزمخشري من ذلك بوجهين إيغالاً في الإيجاز وتقليص العبارة ما أمكن.

مذهبه النحوي:

ذهب العلماء إلى أن ابن يعيش كان منتصراً للبصريين، وكان يوهن في صراحة آراء الكوفيين، من نماذج ذلك موافقته رأي البصريين في أن الاسم مشتق من السمو لا من السمة كما رأى الكوفيون[٢]. كما أنه ذهب مذهب البصريين في أن عامل المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما قال الكوفيون[٣]. ويرفض رأى الكوفيين في أن عندك في مثل محمد عندك منصوب بالخلاف[٤]. كما ضعف رأى الكوفيين في أن إن وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر وإنما هو مرفوع لحاله دون دخول إن وأخواتها عليه[٥].

على الرغم من ذلك الموقف الصارم تجاه الكوفيين إلا إننا نجده يستحسن بعض آرائهم مثل استحسانه: لقراءة ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٦]. على أن (إن) نافية وآلام بمعنى (إلا)

---

(١) شرح المفصل ٧٢/٣.
(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص٢٨٠، ط٩، دار المعارف.
(٣) شرح المفصل ٨٤/١، وما بعدها والمدارس ٢٨١.
(٤) شرح المفصل ٩٦/١.
(٥) المرجع السابق ١٠٢/١.
(٦) سورة طه الآية ٦٣.

فيكون التقدير (ما هذان إلا ساحران) فهو يرى أنه تقدير حسن[١]. وقد وصفه شوقي ضيف بأنه أكثر البغداديين المتأخرين انتصاراً للبصريين.

على الرغم من أن ابن يعيش له نظرته الخاصة في بعض مسائل النحو المتعلقة بالجملة إلا أننا نراه قد انتهج نهجاً تعليمياً في شرحه، تناول فيه النحو بمفهومه القديم موافقاً في ذلك طرائق النحاة الذين سبقوه في مضمار العربية. فقد تأثر بالمتقدمين من النحاة واللغويين تأثراً بالغاً شكل فكره اللغوي ومنهجه في الدراسة. ومن الذين تأثر بهم ابن يعيش:

١/ سيبويه: فقد خص ابن يعيش آراء سيبويه بالتأييد، وكان منتصراً له دائماً. من تلك الموافق تأييده له في تعريف صفتي الجهر والهمس[٢]. في قوله: (انقلاب العين عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء والعمل على الأكثر وبذلك وصى سيبويه) [٣].

كما أخذ ابن يعيش بآراء الكسائي لأنه الركن الرئيس في منهج مدرسة الكوفة وآراؤه النحوية هي الأقرب إلى مدرسة البصرة. كما أنه أحد القراء السبعة. فقد جاء شرح المفصل زاخراً بآراء الكسائي. فمن نماذج موافقته له ما ذهب إليه من أن العامل في المضارع الرفع ما فيه من الزوائد، وقول الكسائي: (باكت الناقة تبوك إذا سمنت) [٤].

كذلك كان حضور ابن جني واضحاً في شرح ابن يعيش لاسيما وأنه قد قرأ لابن جني وتعمق في دراسة كتبه خاصة (اللمع)، و(التصريف الملوكي) الذي اشتهر به ابن جني. فإذا ألقينا نظرة للمفصل نجد أن عبارات ابن جني تتخلله بل كان ابن يعيش ينقل نصوص ابن

---

(١) المدارس النحوية ص٢٨١ وشرح المفصل ٢٩/٣.

(٢) كتاب سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ٣٤/٤ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل بيروت، وشرح المفصل ١٢٩/١٠.

(٣) المرجع السابق ٩٩/١٠-١٠٠.

(٤) شرح المفصل ١٧/٦.

جني نقلاً حرفياً أثناء شرحه للمفصل، من ذلك نقله من سر صناعة الإعراب قوله: (وأعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً وهذه السنة الحسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام) [١].

لولا الزمخشري لما كان المفصل الذي شرحه ابن يعيش لذلك لا يمكن أن نتحدث عن ابن يعيش وعلمه والمؤثرات التي أثرت في منهجه بمعزل عن الزمخشري. فهما ابنا جيل واحد وإن لم تتح لهما الظروف أن يلتقيا لوفاة الزمخشري قبل ميلاد ابن يعيش بخمسة عشر عاماً. فكان أثر الرجل واضحاً وجلياً فلم يكتف ابن يعيش بالمفصل فقط بل أمتد عمله ووصل إلى مصنفات الزمخشري الأخرى كالمستقصى الذي عول عليه كثيراً في شرح أمثال المفصل، كما كان ابن يعيش مهتماً بمعرفة تفاصيل شخصية الزمخشري خاصة مذهبه الاعتزالي الشيء الذي سهل على ابن يعيش شرح بعض عبارات المفصل فيقول: صرح بذلك على مذهبه[٢].

ولكن إعجاب ابن يعيش بالزمخشري لم يكن حائلاً دون التعرض لبعض المواضع التي رأى فيها خللاً أثناء شرحه لكتاب (المفصل) فقد أحصى الدارسون بعده جملة الاعتراضات التي اعترض بها ابن يعيش على الزمخشري بلغت حوالي اثنين وأربعين اعتراضاً[٣].

وبذلك كله أرى أن منهج ابن يعيش في التحليل قد اتسم بالآتي:

---

(١) سر صناعة الأعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي ٤٦/١، دار القلم دمشق ط١، ١٤٠٥-١٩٨٩م.

(٢) شرح المفصل ٣/٥.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الخامس والستون، ١٩/١، ص٢٩- ٤٩.

١. قد شرح المفصل بنوع من الصبر والروية فكانت الثمرة هي سهولة المادة اللغوية للإدراك والإفهام. لأنك تراه يحلل المسألة تحليلاً دقيقاً لا يترك جانباً من جوانبها إلا ويتعرض له ويبالغ في تحليله ويسرف في تعليله.

٢. كان ابن يعيش عميق النظر دقيق الملاحظة في الكلمة والتركيب يستطيع أن يوافق بين المعاني وسوق الأمثلة.

٣. لقد اطلع ابن يعيش اطلاعاً واسعاً على مؤلفات السابقين فلم يترك من أبواب النحو شيئاً إلا عرض له. وكان له فضل الحديث فيه أو الاجتهاد.

٤. إننا نلاحظ أن ابن يعيش من خلال منهجه إما أن يكون موافقاً لفريق من العلماء فيما ذهبوا إليه فيناصرهم فيه ويرى القوة في مذهبهم، أو مخالفاً لآخرين يرى آرائهم ضعيفة واهية، أو مخالفاً للجميع شاقاً لنفسه طريقاً وسطاً يعتقد أنه أقوى وأثبت.

٥. يلاحظ عند ابن يعيش من خلال شرحه كثرة تكرار العبارات كحديثه عن أسماء الأعلام[١].

٦. كثرة الاستطراد، فنراه يدلل للمسألة الواحدة بأكثر من رأي، كما فعل في البحث عن لفظ (ما) الاستفهامية[٢].

---

(١) شرح المفصل ٣٥/١، ٥٧ و ٨٦/٤ ، ٣٨/٤.

(٢) المرجع السابق، ١٠٢/٦ و٧٠٥/٤.

الفصل الثاني

مفاهيم حول التحليل النحوي

المبحث الأول:

التحليل النحوي مفهومه، موضوعه، أهميته.

المبحث الثاني:

أوجه التحليل عند النحاة.

المبحث الثالث:

أسس التحليل النحوي.

المبحث الأول

التحليل النحوي مفهومه- موضوعه، أهميته

شاع مصطلح التحليل في جل الدراسات اللغوية الحديثة، وأراد به أصحابه مفاهيم عديدة فمنهم من أراد به دراسة النظام التركيبي للغة ما، ومنهم من قصد به التطبيق الإعرابي التعليمي لأجل تبسيط المادة النحوية وتقريبها لأفهام الدارسين؛ وهذا المعنى هو الذي أراده الخوارزمي من التحليل وهو أن تجعل المتعقدات مثل الماء[١].

وما ذهبت إليه من تعريفات أصحاب المعاجم في مقدمة هذه الدراسة يمثل التعريف اللغوي والاصطلاحي لهذا المصطلح[٢]. وإن تمام حسان هو أول من يطالعنا باستخدام هذه المفردة في الدراسات اللغوية. فقد ورد عنده مرات عديدة في أكثر من سياق حيث يريد به الدراسة التي تتناول النظام التركيبي وتجزئته وتفكيكه، لمعرفة عناصره التي يتشكل منها[٣].

كما أن التحليل النحوي هو: أن يستطيع المتعلم تفسير الكلام تفسيراً نحوياً يكشف عن فهم الوظائف المعنوية للكلمات، وما يستوجبه ذلك من ضبط خاص وترتيب معين في نسق الجملة[٤]. وبهذا تصبح دلالة التحليل النحوي هي تناول النظام التركيبي ليعرف الدارس المعاني التي تشتمل عليها الكلمات في التركيب وفقاً لعناصر تجب مراعاتها ليتحقق ذلك مثل: الأسس والأدوات التي تقوم عليها عملية التحليل النحوي. و يرى تمام حسان أن لبعض الأساليب اللغوية دور في فهم السياق مثل الإثبات والنفي والشرط والتأكيد وغيرها. كما ذهب

---

(١) مفتاح العلوم. ، يوسف بن أبي بكر السكاكي، ص١٤٩، ط١، بيروت دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م

(٢) أنظر مقدمة هذا البحث.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسن ص١٦، ١٧، ١٨٩، ط٤، عالم الكتب ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

(٤) النحو الوظيفي. عبد العليم إبراهيم، ص١٣، ط٩، القاهرة دار المعارف، ١٩٩٨م.

إلى أن من لم يعط تلك المعاني التركيبية حقها يقع في أخطـــاء منهجيـــة خطيـــرة[١]. إلا أن الدارسين حديثاً قد رفضوا رأي تمام وذهبوا إلى أن المحلل حتى لو لم يتناول تلك النـــواحي يعد مساهماً في عملية التحليل. وأطلقوا على ذلك النمط الذي يريده تمام مصـــطلح التحليـــل الإعرابي[٢].

بل ذهبوا حديثاً إلى أنه إذا كان موضوع التحليل النحوي هو النظام التركيبـــي فـــإن حدوده تقتصر على دراسة عناصره وما يتصل بها من قضايا لغوية، وما يتعلق باللفظ فـــي حالة كونه مفرد غير مقبول عند من يريد التحليل، وبهذا يكون مفهوم التحليل النحوي عنـــد الدارسين حديثاً هو الأداة التي تحمي الشاهد الذي تقوم عليه القاعدة في حالة خروج الشـــاهد عن القاعدة، والوسيلة لتوليد القواعد الفرعية عند بعض النحاة الذين يحرصون علـــى عـــدم التأويل والأخذ بالظاهر. كما يعد وسيلة للحفاظ على القواعد الأصلية بتأويل ما خرج عليهـــا عند بعض النحاة الآخرين، ذلك من خلال الأمثلة التي يعرضونها. وهـــو أداة عنـــد النحـــاة للتمييز بين مستويات الأسلوب استطاعوا عن طريقه أن يفرقوا بين الشعر وغيره واستنبطوا قواعد خاصة بالشعر لا تنطبق على غيره من كلام العرب[٣].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص١٦ -١٧.

(٢) مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، عدد ٢٠، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١، ص٣٣٨- ٣٣٩.

(٣) كتاب سيبويه ٢٦/١- ٣٢.

التحليل النحوي وسيلة يتوصل بها إلى أهمية النحو الجمالية. لأن سر الإبداع يكمن في توخي معاني النحو[١]. فإنهم عن طريق تحليل المبنى أدركوا قيمة النحو الجمالية بعد أن تبينت لهم العلاقة بين المعنى المعجمي للمفردات ومعنى المبنى.

وبذلك نخلص إلى أن التحليل النحوي مصطلح تعاورته مفاهيم متنوعة تدل جميعها على دراسة عناصر النظام التركيبي، ذلك بمعرفة معانيها، وكيفية انتظامها، وعلاقة المفردات بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا تتضافر مجتمعة في تشكيل النظام الكلامي.

نشأته:

لقد أجمع العلماء أن سبب وضع النحو الذي يضبط أواخر الكلم انتهاجاً لسمت العرب في كلامها هو فشوْ اللحن[٢]. وهو ظاهرة معروفة عند العرب[٣]. فقد قام العلماء من بعد بوضع قوانين يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه. فجاء وضع علم النحو لأجل القرآن الكريم وحفظ اللغة العربية من الاضمحلال، فقد نشأ علم النحو في رحاب القرآن وتطور فقد بدأ بعمل الحجاج بن يوسف الذي أعجم المصحف، وانتهى بعمل الخليل ابن احمد الفراهيدي الذي تمثل في ضبط أواخر الكلمات بالحركات المعروفة (الضمة والفتحة، والكسرة والسكون) [٤]. فقد كانت هدف النحاة الأوائل من وضع تلك القوانين هو الحفاظ على

---

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص٦٢، ٦٣، ٦٧، تصحيح رشيد رضا، مكتبة محمد علي صبيح القاهرة.

(٢) مراتب النحويين، ابو الطيب اللغوي، ص٥، تحقيق محمد ابو الفضل، مكتبة نهضة مصر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

(٣) مراتب النحويين ص٢٣.

(٤) أخبار النحويين البصريين، ص١٢.

لغة القرآن من اللحن، وتوثيق نص القرآن لحفظه من الخطأ في قراءته. وهدف أخير هو فهم كتاب الله تعالى ومعرفته. ولا يتم ذلك إلا بمعرفة إعراب وتركيب جملة، فإن زياد ابن أبيه قد قال لأبي الأسود الدؤلي: (أعمل شيئاً تكون فيه للناس إماماً، وينتفع الناس به وتعرف كتاب الله) أو يعرف به كتاب الله[١]. وتبعاً لتلك الأهداف توالت المؤلفات النحوية منذ فترة الخليل ابن أحمد الذي أخذ عنه سيبويه صاحب الكتاب. فجعلوا لهم مصادر أقاموا عليها صرح النحو تمثل الشواهد التي تبني القواعد النحوية، وهي القرآن الكريم، وكلام العرب شعره ونثره، والحديث النبوي على اختلاف فيه.

وبما أن التحليل هو الأداة التي توصل إلى فهم المعنى فإنه قد نشأ بعد قبول الشواهد التي تمثل العربية الفصحى. وذلك لمعرفة نظامها التركيبي. وجاءت المؤلفات العديدة فيما بعد شارحة ومفسرة لأمهات كتب النحو. فقد راعى النحاة في تحليلهم أمور لها صلة بالنظام التركيبي للغة. فأخذوا قضايا السياق (المقام والسياق اللغوي) بالحسبان كأن يقولوا مثلاً بحذف المبتدأ أو الفعل لدلالة المقام عليه[٢]. ويحذف المفعول به أو الموصوف لدلالة الكلام عليه[٣]. ويحذف الكلام استخفافاً لكثرة الاستخدام[٤].

كما راعى النحاة معطيات السياق التي تجعل عنصراً نحوياً أو أسلوباً يحتمل غير معنى[٥].

---

(١) المرجع السابق ص١٢ ووفيات الأعيان، ٢١٧/١٢.

(٢) كتاب سيبويه ١٢/١.

(٣) المرجع السابق ٨٥/١ ، ٢٣٢، ٢٥٧.

(٤) المرجع السابق ٢٨٠/١، ٣٢٧.

(٥) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، إبن هشام الانصاري، ص٥٥، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٨٩م.

أن النحاة في سبيل تطويرهم لعملية التحليل النحوي قد بينوا أن هنالك بعض العبارات تحتمل أكثر من معنى بسبب غموض بنيتها التركيبية وهي عندهم ظاهرة شائعة في مختلف اللغات الإنسانية فوقفوا عندها وبينوا الأوجه التي تحتملها[١].

بعد أن حلل النحاة التركيب العربي وجردوا قواعده، أخذوها أنموذجاً يقاس عليه. يولدون منها مسائل ويحللونها لأغراض تعليمية[٢]. ولم ينحصر التحليل النحوي في مؤلفات النحويين، بل تعداها إلى المؤلفات التي تفسر النصوص مثل تفاسير القرآن وشروح الشعر القديمة.

ونظراً لأهمية علم النحو في فهم النصوص أشترط أن يكون مفسر القرآن الكريم ذا صلة بمعرفة النحو[٣]. ولا شك إن انتشار النحو في كتب التفاسير دلالة على أهميته الكبيرة في فهم النصوص.

---

(١) كتاب سيبويه ١/١٥٦- ١٥٧.

(٢) مجلة الدراسات الإسلامية والعربية العدد ٢٠، ص٣٤.

(٣) البحر المحيط، ١/٢٠٦.

المبحث الثاني

أوجه التحليل عند النحاة

يجد الدارس للكتب النحوية في تراثنا اللغوي أن النحاة قد اتبعوا طرقاً شتى في أمر التحليل النحوي؛ فمنهم من أجاز قاعدة سبقت، أو رَّجح مذهباً على غيره، أو خالف غيره في قضية ما، أو رد وجهاً لعدم إجماع النحاة عليه. وقد ظهر ذلك جلياً من خلال حواراتهم داخل كتبهم. لقد استطاع ابن الأنباري أن يحصي ذلك في عدد من المسائل النحوية من خلال كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف). ولعل مرد ذلك إلى أن اللغة ظاهرة إنسانية؛ وإن الظواهر الإنسانية لا تخضع لأحكام مطلقة[1]. ويعد قولهم: (هذا الغلام منطلق) شاهداً على ذلك التعدد في الأوجه النحوية التي ذهبوا إليها؛ فالمطرد عندهم هو نصب الاسم المشتق الواقع بعد الخبر الجامد دلهم على ذلك وقوع المبتدأ اسم إشارة.

أما عند سيبويه والخليل إن رفع "منطلق" على وجهين الأول جعل"منطلق" خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أو (هذا)، أما الوجه الثاني أن تجعل كل من الغلام ومنطلق خبراً لهذا[2]. فهذا الاستعمال يقودنا إلى تعدد في الأوجه النحوية. الشيء الذي حدا بالدارسين حديثاً إلى وضع أسباب لهذا التباين في الآراء النحوية حول القضية الواحدة نذكر منها ما يلي:

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٦، ١٤٢٥- ٢٠٠٤م، ص٩٤.

(٢) كتاب سيبويه ٨٣/٢. شرح المفصل ٩٤/٢.

أولاً: تعدد اللهجات العربية:

ثبت أن تعدد اللهجات العربية له أثر عظيم في تنوع الأوجه الإعرابية للقضية الواحدة فقد اقتضى المنهج النحوي أن تراعي اللهجات العربية في عملية وضع القاعدة النحوية؛ فهنالك لغات جاءت بما هو غير مطرد في قواعد النحو من ذلك قول بني تميم: "ليس الطيب إلا المسك" فقد ذهب النحاة بهذا القول مذاهب شتى إذ الأصل إن (ليس) تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويكون اسمها وتنصب الخبر فيصير خبرها فقد جاء تخريج النحاة لتلك العبارة بأن بني تميم قد أهملوا "ليس" وعاملوها معاملة "ما" النافية؛ وعليه يكون إعرابها: المسك مبتدأ خبره الطيب و "إلا" حرف حصر ذلك ما ذهب إليه ابن هشام[١].

ومما جاء خارجاً عن المطرد قوله تعالى [**وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**] [٢]. فقد وقع نفسه موقع التمييز وهو معرف بالإضافة وهذا مخالف للقاعدة إذ أن التمييز لا يأتي إلا نكرة[٣]. فذهب الفراء من أهل الكوفة إلى أنه تمييز جاء معرفاً شذوذاً[٤]. وقره بعض البصريين على أن الاسم انتصب على إسقاط الجار ويكون تقدير ذلك(أسفه في نفسه) كما ذهبوا إلى أنه توكيد لمؤكد محذوف تقديره (قوله) أي (سفه قول نفسه) [٥]. وذهب أبو حيان إلى أنه مفعول به والفعل متعدٍ بنفسه[٦]، مدللاً برأي "ثعلب" و "المبرد" أن (سفه)

---

(١) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٨٩م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري عبدالله بن يوسف أحمد أبو محمد جمال الدين،٢٤٦/١- ٢٥٤، بيروت لبنان ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٢)البقرة: ١٣٠.

(٣) أوضح المسالك ٢٩٥/٢.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٥٦٥/١.

(٥) المرجع السابق ٥٦٥/١.

(٦) البحر المحيط ٥٦٥/١.

بكسر الفاء يتعدى كسفه بفتح الفاء وشدها[١]. كما أن هنالك قراءات خرجت عن القاعدة قد أفضت إلى نوع من التعدد في التحليل النحوي والمعروف إن القراءة سنة لا تخالف. فلا بد من توجيه ما خرج منها عن القاعدة ومن ذلك توجيه سيبويه لقراءة الرفع في الصابئون من قوله تعالى: **[إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ]**[٢]. فقد قرأها القراء العشرة بالرفع خرجه الخليل وسيبويه وجمهور أهل البصرة أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه والنية به التأخير والتقدير والصابئون والنصارى كذلك، وقد يكون المحذوف هو خبران والموجود خبر المبتدأ وقد يكون العكس والقولان مشهوران[٣]. فسيبويه ومن معه بهذا التأويل يبعدون الآية من الحكم عليها بالشذوذ؛ لأن القراءة: سنة لا تخالف. ذهب إلى ذلك الزمخشري ذاكراً الدواعي البلاغية التي دعت إلى هذا الاستعمال[٤].

كذلك ظهرت هذه القضية عند الشعراء في إنتاجهم الأدبي. فهم لا يستخدمون أسلوبا إلا وهم يحاولون به وجهاً من وجوه العربية الجائزة. فإن ما جاء من ذلك مخالفاً للقاعدة قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما *** وصال على طول الصدود يدوم[٥].

---

(١) كتاب سيبويه. ١٤٨/١.

(٢) المائدة، الآية:٦٩

(٣) التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه وموقف النحاة والمقري منه، د. سليمان يوسف خاطر، ص٢٦٠، ط١، ١٤٣٠- ٢٠٠٩م، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض.

(٤) الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الاقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، ٦٣١/١ وما بعدها، ط١، دار الكتب، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(٥) شرح أبيات سيبويه ابن السيرافي،١٠٥/١، تحقيق د. محمد علي سلطان دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٩م. أبيات سيبويه وديوان المرارة الفقعسي ضمن كتاب شعراء أمويون، ص٤٨٠، جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيس.

فالمعروف أن الفعل "قلَّ" إذا دخلت عليه (ما) كفته عن عمل الرفع. فقد جاء في قول الشاعر ما هو مخالف لهذه القاعدة. قد خرجه سيبويه بأن الضرورة الشعرية اقتضت ذلك. وهو فاعل ليدوم المتأخرة[١]. وقال المبرد: أن "ما" زائدة لا كافة و "وصال" مبتدأ لا فاعل[٢].

فالضرورة الشعرية اقتضت أن يخرج النص ولو كان خلاف لما جاءت به القاعدة لأن الأصل عند البصريين أن الفاعل لا يتقدم على فعله في شعر ولا نثر[٣].

ثانيا: طبيعة اللغة:

لعل الظواهر الإنسانية لا تخضع أثناء دراستها لأحكام خاصة لأنها تعكس طبيعة الإنسان المعقدة. فاللغة أهم الظواهر التي تتجلى فيها تلك الطبيعة. فهي تطالعنا أحياناً بعناصر تركيبية لا يعرف لها أوجه محدد إلا بالعلامة الإعرابية؛ فإذا غابت عن اللفظ نجده يحتمل أوجهاً متعددة. من ذلك قولهم: "هذا أخبرته" فيحتمل موقع "هذا" في التركيب وجهين الأول: الابتداء، والجملة بعده خبره، أو النصب على الاشتغال، والجملة بعده مفسرة له. وقد تتعدد معاني اللفظ لعدم وجود قرينة تحدد وجهاً معيناً. ويتمثل هذا الأمر في الأدوات والأفعال والأسماء فمثال الأدوات "ما" التي تحتمل معنى الموصولة والشرطية كقوله تعالى: **[وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ]** [٤].

فإن سياق القرآن الكريم يرجح الشرط لما يقتضيه من بلاغة من خلال الجزم، كما أنها تحتمل معنى الموصول فالوجهان محتملان في هذا التركيب.

---

(١) كتاب سيبويه. ٦٣/١.

(٢) مغنى اللبيب ٥١٩/١.

(٣) المصدر السابق ٥٨٩/١.

(٤) سورة النحل الآية ٥٣.

كذلك (من) فإنها تحتمل معنى الاستفهام والموصولة[١].ففي قوله تعالى: [**مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**] [٢]. تشرب (من) معنى الموصولة، أما في قوله: [**مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا**] [٣] فتفيد الاستفهام. ومثال الأفعال: فإن هنالك صيغ للأفعال تفيد الدلالة على الماضي، أو المضارع من ذلك الفعل "توفاهم" من قوله تعالى: [**إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ**] [٤]. يحتمل الدلالة على الماضي والمضارع قال الزمخشري " "توفاهم يجوز أن يكون ماضياً كقراءة من قرأ: توفتهم. ومضارعاً بمعنى تتوفاهم كقراءة من قرأ: توفاهم بضم التاء على مضارع وفيت"[٥].

ومن قوله تعالى: [**قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ**] [٦]. لفظة آتيك لها دلالتان هي دلالتها على الفعل المضارع واسم الفاعل ومثال الأسماء فهنالك أسماء تقع في تراكيب معينة تحتمل أكثر من معنى مثل لفظة مدخلاً من قوله تعالى: [**إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا**][٧]. فقد احتملت اللفظة الدلالة على اسم المكان كما تحتمل المصدر[٨]. فقد اعتمد ابن يعيش عن طريق الاستطراد على لغات العرب في إثبات الأوجه النحوية.

---

(١) مغنى اللبيب ٦٢١/١.
(٢) سورة النساء الآية ١٢٣.
(٣) سورة يسن الآية ٥٢.
(٤) سورة النساء الآية ٩٧.
(٥) الكشاف ٥٤٣/١. والبحر المحيط ٣٤٣/٣
(٦) سورة النمل الآية ٣٩.
(٧) النساء الآية ٣١.
(٨) تفسير البحر المحيط ٢٤٤/٣.

ثالثا: فهم المعنى:

يعد فهم المعنى أحد الأسباب التي تؤدي بالنحاة إلى الاختلاف في الأوجه الإعرابيـــة. فهنالك عدد من العناصر تسهم في تشكيل المعنى عند المتلقي يتعلق بعضها بأمور خارجيـــة تخص صاحب الكلام الذي يبتغي هدفاً "ما" وفقاً للقرائن اللغوية المستخدمة وهو المعـــروف بالمقام. وجزء آخر متعلق بالمتحدث ذلك من خلال الصور الصوتية التي يؤدي بها الكـــلام والتي تسمى بالأداء. فغياب أحد هذه الأمور يؤدي إلى تعدد فهم المعنى فحوارات النحاة التي تطالعنا في كتبهم من غير أن يقصدوها تمثل هذا الجانب. والمقصود بالمقام جملة العناصر غير اللغوية المكونة للموقف الخطابي من حيث الجنس والعمر والانتماء الاجتماعي والثقافي والمهني والإيحاءات والإشارات العضوية التي تصدر من تلك المجموعة. كما يمثل ظروف الزمان والمكان التي يؤدي بها الحدث الكلامي عاملاً مهماً في فهم المعنى. كذلك العلاقـــات الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والتاريخية، والفكرية تؤثر في عملية فهم المعنى[١]. فكلمـــا كان وصف المقام أكثر تفصيلاً كان المعنى أكثر وضوحاً. فقولهم: كرم زيدُ أباً مثلاً تحتمـــل أن يكون زيد هو الأب أي بمعنى ما أكرمه من أب كما تحتمل أن يكون المراد كرم أبي زيد ففي هذه العبارة يكون التمييز غير منقول من الفاعل في الوجه الأول. وبالتالي يجوز دخول (من) عليه ويكون منقولاً من الفاعل في الوجه الثاني لا يجوز دخول من عليه. فعدم معرفة المقام يقود إلى التعدد في الأوجه النحوية التي تنعكس بدورها على عملية التحليل النحوي.

(١) اللغة العربية ومعناها ومبناها، ٣٥٢/٣٣٧.

رابعاً: الأداء الصوتي:

أما الصورة الصوتية التي يؤدي بها الكلام فلا يقل شأنها في فهم المعنى عن المقام. فهي تتمثل في ظاهرتين معروفتين عند علماء اللغة بظاهرة التنغيم وظاهرة الوصل والوقف. ويعرف التنغيم بأنه: "تنوع الأصوات الذي يحدثه اهتزاز الوترين الصوتيين تنوعاً يتراوح بين الارتفاع والانخفاض في أثناء النطق"(١). وهذا له أثرٌ مهمٌ في تشكيل المعنى الدلالي للعبارة بل أن المستمع يستطيع أن يفهم مراد المتحدث اعتماداً على التنغيم. وذلك بالاعتماد على بعض الفوائد مثل أداة الاستفهام والشرط والصفة، وغيرها(٢). فالتنغيم؛ خاص بالصورة المنطوقة لكن هنالك ألفاظ يجوز أن تؤدي بغير صورة صوتية إنما يتوقف معناه النحوي على طبيعة الأداء وذلك يؤدي إلى وجود عدد من الأوجه النحوية بتعدد أنماط الأداء التي تحتملها. وإبراز الأساليب اللغوية التي يتضح فيها هذا الأمر هي أساليب الاستفهام والأخبار(٣). من ذلك قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة

قالوا ثم قال: تُحبها قُلتُ: بهراً *** عدد الرمل والحصى والتراب

فتحبها من قول الشاعر يتوقف معناها على طبيعة الأداء التنغيمي. فقد تؤدي بنوع من التدرج بين الانخفاض والارتفاع. وهنا يفيد المعنى الاستفهام بتقدير همزة استفهام قبل جملة (تحبها). وقد يكون التنغيم مستوياً فيفيد الإخبار(٤). كذلك في بعض الأنماط التركيبية التي تسبقها أدوات الاستفهام والنفي كما في قوله تعالى [**قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ**

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٢٧.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٦٦، ص١٢٨.

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة، د. يوسف شكري فرحات، ص٤٢٣، دار الجيل، بيروت ، ومغنى اللبيب ٣٩/١.

(٤) مغنى اللبيب ٤٠/١.

يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ] [١]. فقد تفيد النفي فيكون الأسلوب إخباراً مؤكداً بالحصر، أو تفيد استفهاماً لغير العاقل ويكون الأسلوب استفهاماً.

كذلك عملية الوصل والوقف لها أثر كبير في تحديد المعنى خاصة وأن معرفة مواطن الوقف وأحكامه توصل إلى فهم القرآن الكريم[٢]. ففي قوله تعالى: [**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**][٣]. نجد أن تحليل العناصر النحوية لهذه الآية يتوقف على كيفية الأداء وقفاً ووصلاً. فالواو قبل المؤمنين تكون عاطفة إذا جاء الكلام دفعة نطقية واحدة. أما في حالة الوقف على (ربه) تكون حرف استئناف والاسم بعدها مبتدأ (كل) مبتدأ ثانٍ و (آمن بالله) جملة في موضع خبر كل، وجملة كل وخبرها في موضع خبر المؤمنين[٤]. والمعروف أن واو الحال، والاستئناف يرتفع ما بعدها[٥].

الشاهد يبين أن الأداء بظاهرتيه المعروفتين – التنغيم والوصل والقطع– يعد من أهم معاول فهم المعنى. كما أن النحاة والمفسرين قد اعتمدوا في تحليلاتهم على أمور أخرى مثل: الذوق الأدبي، والمستوى الثقافي، والنحوي؛ فهذه كلها تؤثر في عملية تعدد الأوجه النحوية.

---

(١) سورة يوسف، الآية ٢٥.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ٨٩/٢ وما بعدها، المكتبة الثقافية بيروت، ١٩٧٣م.

(٣) البقرة، الآية : ٢٨٥

(٤) البحر المحيط ٣٧٨/٢- ٣٧٩. والكشاف ٣٢٦/١. .

(٥) مغنى اللبيب ٦٧٤/١.

خامساً: الغموض:

هو أن يكون في الكلام نوع من الغموض يتعسر على المتلقي فهم المراد منه، كما هو ملاحظ في بعض كتب النحو، وفي مقدمتها كتاب سيبويه الذي دارت حوله الشروح الكثيرة. فقد تباين الدارسون لهذا الكتاب في تحديد الأحكام النحوية مما قادهم إلى التعدد في الأوجه النحوية. من ذلك اختلافهم في قول سيبويه: (هذا باب من الفصل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول) وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم يجيء على وجهين؛ على انه أراد ....) [١].

أما الوجهان اللذين أرادهما سيبويه فهما إما أن يريد (رأيت أكثر قومك) أو أنه يريد (رأيت قومك) ثم يبدو له أن يبين ما الذي رآه منهم فيقول ثلثيهم أو ناس منهم. ويظهر من كلام سيبويه أن العامل في البدل مقدر، قد فسره قول سيبويه (فيعمل فيه) على أنه لما كان العامل في البدل مقدر غير منطوق وكان الظاهر نائياً عنه مجازاً فقد نسب العمل إليه مجازاً[٢].

كما يوضح أبو حيان أن بعض النحاة قد فهموا من كلام سيبويه أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وليس على نية التكرار[٣].

---

(١) الكتاب ١٥٠/١.

(٢) تذكرة النحاة، ابو حيان الاندلسي، ١٨٢- ١٨٣، تحقيق دكتور محمد عفيف، مؤسسة الرسالة.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف، ٦١٩/٢، ط١، تحقيق محمد مصطفي، القاهرة، ١٩٨٤م.

كما يظهر الغموض عند سيبويه اضطراب الدلالة الاصطلاحية التي يبتغيها من ذلك موقفه من الواو في قوله تعالى: [**ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الحَقِّ ظَنَّ الجَاهِلِيَّةِ**] (١).

جعلها بعض النحاة واو للحال، وطائفة مبتدأ، وجاء توجيههم لذلك على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال(٢). وجعلها البعض الآخر على أنها بمعنى "إذ"(٣). في حين إن سيبويه لم يرد أن تكون واو عطف، أو حال إنما هي واو الابتداء(٤).وهو بذلك يجعلها وقتاً. ويجوز القراء الرفع والنصب ويرجح النصب(٥).

من نماذج الغموض أيضاً ما يلاقينا في فواتح بعض السور مثل قوله تعالى: [**الم ذَلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**] (٦). فقد ذهب النحاة إلى إن هذه الفواتح هي أسماء للسور بعدها. وبذلك يحتمل من الناحية النحوية أن تكون في موضع رفع أي أن تكون مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، أو أن تكون في موضع نصب بإضمار فعل، أو في موضع جر بإضمار حرف القسم وهكذا(٧). ذلك إذا جعلت أسماء للسور. أما إذا لم تكن كذلك فلا يكون لها محل من الإعراب لأنها كحروف المعجم وردت مفردة من غير عامل، فاقتضى

---

(١) آل عمران، الآية ١٥٤.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٨٥، مغنى اللبيب ٦٧٥/١، والكتاب ٩٠/١.

(٣) المرجع السابق ٦٧٥/١.

(٤) الكتاب ٩٠/١.

(٥) معاني القرآن، الفراء يحيي بن زياد، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

(٦) الكشاف ٣٤/١. والبحر المحيط ١٥٨/١.

(٧) البحر المحيط ١٥٨/١.

أن تكون مستكنة كأسماء الأعداد[١]. كما ذهب بعض المفسرين أي أنها سر الله في القرآن، وهي من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه ولا يحق أن يتكلم فيها.

ومن الألفاظ التي تعدد تفسيرها لغموضها لفظة (ويكأن) من قوله تعالى: [**وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ**] [٢]. فذهب الخليل إلى أنها كلمتان هما "وي" اسم فعل يراد به التندم و"كأن" الداخلة على الجملة الاسمية والله اسم كأن[٣]. وذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم إلى أن أصلها (ويلك) فحذفت اللام والكاف في موضع جر بالإضافة وهي كلمة تدل على التحزن. والمعنى (لأن الله يرى) وقال الأخفش هي ويك والكاف حرف خطاب لا محل لها. وعن أبي زيد الأنصاري تـ٢١٥هأ (ويكأن) كلمة واحدة معناه (ألم تر أن) [٤].

سادساً : الاجتهاد:

بعد أن اكتمل جمع المادة النحوية وأسست الأصول وجردت معظم القواعد، بدأ النحاة يعيدون النظر في قضايا النحو وشواهده. فولدوا وجوه جديدة تتمثل في قضية الاجتهاد في ما سبقهم من أوجه أو رفضوه. فتشعبت بذلك وجوه القضية الواحدة وكثرت الأسس المعتمد عليها في بناء القاعدة الواحدة وطال الحوار بالجدل والأخذ والرد والتعليل ومن ذلك مثلاً: ما

---

(١) البحر المحيط ١٥٨/١.

(٢) سورة القصص، الآية ٨٢.

(٣) الكتاب ١٥٤/٢.

(٤) البحر المحيط، ١٣٠/٧- ١٣١.

جرى في تحليل (ما) من "بئسما" الذي خرج عن قاعدة الإسناد في مثل قوله تعالى: [**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللهُ**] (١).

ذهب سيبويه إلى أنها معرفة تامة في موضع رفع فاعل "بئس" على تقدير "بئس الشيء"(٢). وقال جماعة منهم الأخفش أنها منصوبة على التمييز(٣). وأجاز القاري أن تكون موصولة بمعنى الذي و"اشتروا" صلة(٤). وذهب الكسائي إلى أنها معرفة ناقصة. كما يجوز عنده أن تكون مصدرية وصلتها في موضع رفع(٥). أما الفراء فذهب إلى أن "ما" مع "بئس" ركبت فصارت كلمة واحدة وبذلك لا موضع لها من الإعراب(٦).

ولعل تلك المواضع التي وقفت عليها مدعمة القول بالدليل تمثل أهم الأسباب التي حدت بالنحاة إلى الاختلاف في الأوجه النحوية، الشيء الذي أثر في تحليل المادة النحوية.

---

(١) سورة البقرة الآية ٩٠.
(٢) البحر المحيط ٤٧٣/١ ومغنى اللبيب ٥٦٩/١.
(٣) المرجع السابق ٤٧٢/١.
(٤) المرجع السابق نفس الصفحة ونفس الجزء
(٥) المرجع السابق ٤٧٣/١.
(٦) المرجع السابق ٤٧٢/١.

المبحث الثالث

أسس التحليل النحوي عند النحاة

أولاً: السماع

عندما شرع العرب في وضع قوانين يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه اعتمدوا على أصول فاستقوا منها المادة اللغوية ووضعوا لذلك حدوداً زمانية، بداية بالفترة التي عرف فيها الشعر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، والرابع الهجري في البادية. وكان الأساس المعتمد عندهم هو الشواهد المسموعة التي وصلتهم عن طريق النقل والمشافهة. وهي جملة المادة النحوية التي تمثل اللغة العربية الفصحى ممثلة في القرآن الكريم، وكلام العرب شعره ونثره، والحديث النبوي الشريف على خلاف فيه[١]. كما أن الشعر قد حظي بنصيب وافر من الاهتمام. وذلك نسبة لسهولة حفظه، واهتمام العرب بروايته. إذ تمثل الشواهد الشعرية عند سيبويه ما يقرب من خمسين وألف من الأبيات. بينما تبلغ الشواهد القرآنية ثلاثاً وسبعين ومائة آية فقط[٢]، على الرغم من قداسة القرآن ونزوله بأفصح لغات العرب، فشرعوا بذلك قوانين اللغة التي يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه تناقلتها الأجيال جيلا بعد جيلا، دراسة وشرحاُ وتحليلاً. والذي أريد أن أبينه هنا هو أن الشراح والمفسرين للمؤلفات النحوية قد انطلقوا من تلك القاعدة التي أقام عليها النحاة وضعهم لعلوم العربية، ممثلة في أصول النحو. واعتمدوا عليها في تفسير نظام اللغة التركيبي. فقد كان النظام المعتمد عندهم في التحليل هو الشواهد المسموعة. فهي تواجه

---

(١) الاقتراح في علم اصول النحو، السيوطي، ص٣٦- ٦٥، تحقيق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

(٢) عصور الاحتجاج في النحو العربي، د. محمد إبراهيم عبادة، ١٨٦/١ وما بعدها، دار المعارف ١٩٨٠م.

النحوي في أثناء وضع القاعدة النحوية، كما تواجهه في أثناء تحليل التراكيب اللغوية. من شواهد ذلك القاعدة التي صاغها الكوفيون لمعنى (من)، محتجين في ذلك بما سمعوه من القرآن الكريم وكلام العرب. إذ جاز عندهم أن تستخدم لابتداء الغاية في الزمان كما يجوز في المكان. معتمدين في ذلك على قوله تعالى: [**لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ**] [١]. فقد أقاموا تحليلهم ذلك على ما سمعوه فجعلوا (من) في الآية الكريمة لابتداء الغاية من الزمان بدليل ما دخلت عليه وهو (أول يوم) [٢]. فأقاموا تحليلهم هنا على شاهد مسموع. بل ذهبوا إلى تثبيت رأيهم بأن احتجوا بشاهد من كلام العرب وهو قول زهير:

لمن الديار بغنة الحجر ** أقوين من حجج ومن دهر[٣].

فقد دخلت "من" هنا على الظرف، وبذلك قوى قولهم بمجيء "من" لابتداء الغاية في الزمان[٤].

أما البصريون فقد رفضوا ذلك التقصير الذي ذهب إليه الكوفيون، بأن جعلوا ذلك من باب حذف المضاف فقدروا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وجاء تأويلهم للآية الكريمة: "من تأسيس أول يوم" وفي البيت "من مر حجج" و"من مر دهر"[٥]. أرى بذلك أن السماع هو أساس معتمد في عملية التحليل النحوي.

---

(١) التوبة ، الآية ١٠٨.

(٢) البحر المحيط، ٨٣/٣ ومغنى اللبيب ١٠٨/١.

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى، ضعه أبوالعباس ثعلب، ص٨٦، دار الكتب القاهرة ١٩٦٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، ابن الانباري، ٣٧٢/١ - ٣٧٣، المكتبة التجارية الكبري.

(٥) المرجع السابق ٣٧٢/١- ٣٧٣.

كما يعد السماع أساساً في تحليل الوجه الذي يرجحه صاحبه على غيره، مثل رأي أبي حيان في عود الضمير الفاعل المستتر في "أصلح" من قوله تعالى: [**فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ**] [١]. فقد رأى بعض النحاة أن الضمير يعود على الورثة، أو على الموصى لهم وعلى الورثة أو على الموصى لهم إن لم يتقدم لهم ذكر. فقد رجح أبو حيان هذا الرأي[٢]. ويضيف شاهداً شعرياً يعزز به ما ذهب إليه وهو قول الشاعر:

وما أدري إذا يممت أرضاً ** أريد الخير أيهما يليني[٣].

فقد أرجع الشاعر الضمير في "أيها" على الخير والشر (دونما) يتقدم ذكر الشر. لأن الخير يدل عليه[٤]. كما يعتمد المحللون على السماع في قضية الأخذ والرد كما هو ملاحظ في القراءات القرآنية فيقال هذا الرأي تؤيده قراءة فلان. ومما جاء في ذلك من تأيد وجه ما من جملة وجوه تحليلهم قوله "أضاء" من قوله تعالى: [**يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا**] [٥]. فقد ذهب بعض النحاة ومنهم أبو حيان إلى أن الفعل أضاء يحتمل التعدية فيكون الضمير فيه عائد على "البرق". ومفعوله محذوف أي "كلما أضاء لهم البرق" كما يحتمل الفعل اللزوم وهنا يحتم عود الضمير على البرق. فقد اعتمد أبو حيان في مذهبه التحليل على الدليل السماعي. وهو قراءة الآية بصورة تركيبية تؤيد الوجه الثاني فيقول: "ويؤيد هذا قراءته ثلاثياً"[٦].

---

(١) سورة البقرة الآية ١٨٢.

(٢) البحر المحيط ٢٨/٢.

(٣) ديوان المثقب العبدي عائز بن محص، ص٢١٢، تحقيق كامل الصيرفي، القاهرة، ١٩٧٠م.

(٤) البحر المحيط ٢٨/٢.

(٥) سورة البقرة الآية ٢٠

(٦) البحر المحيط، ٢٢٨/١.

وبذلك نستطيع القول بأن النحوي يدعم قوله بالأدلة السماعية. وهذا يبين أن السماع يعد من جملة الأسس التي تقوم عليها أوجه التحليل النحوي؛ فيأتي في أثناء صوغ الأحكام ليكون أساساً في توليد قاعدة لم تكن من قبل. كما يأتي ليعزز أو يضعف أو يرفض وجهاً من الأوجه.

ثانياً: الأصل:

المقصود بالأصل عند النحاة اصطحاب الحال أي إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه[١] من ذلك رأيهم في بناء الأمر فقد ذهبوا إلى أنه جاء مبيناً. لان الأصل في الأفعال البناء. وما أعرب منه إنما كان لتشبهه بالاسم. ولا يوجد في فعل الأمر دليل على هذا الشبه[٢]. ذلك يبرهن أن الاعتداد بالأصل يصلح أساساً يقوم عليه الوجه النحوي. بل يعد الوسيلة الوحيدة التي يقوم عليها الوجه النحوي. ومن شواهد ذلك تحليل "لن" عند البصريين والكوفيين فقد ذهب الخليل والكسائي إلى أن أصلها "لأ" و "أنْ" حذفت منها الهمزة تخفيفاً فأصبحت "لانْ" ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فأصبحت لن"[٣]. وقد تمسك بهذا المذهب المبرد فقد روى عنه أن قولك "لن أفعل" مبتدأ حذف خبره و"لن أفعل" بتأويل "لا لفعل". والخبر محذوف تقديره واقع. أي لا الفعل واقع[٤].

ومن ذلك أيضاً تحليل النحاة لـ "ماذا" في "ماذا صنعت" يجوز عندهم أن تكون مركبة من كلمتين (ما) الاستفهامية (وذا) إشارة. أي ما الذي. أن تكون (ما) استفهامية (وذا)

---

(١) الاقتراح، السيوطي ١٣ – ١٤.

(٢) الاقتراح والإنصاف ٥٢٤/٢ – ٢٤٨.

(٣) مغنى اللبيب ٣٧٤/١.

(٤) مغنى اللبيب ٣٧٤/١.

موصول. يجوز أيضاً أن تكون كلمة مفرده بمعنى أي شيء. فتكون مبتدأ أو في موضع نصب مفعولاً به مقدماً وان تكون "ما" استفهامية و"ذا" زائدة[١].

الوجه الثاني: مستدلاً بقوله تعالى: [وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ] [٢]. بالرفع وقد يفاضل النحوي بين أكثر من أصل يمكن أن يقيس عليه أثناء عملية التحليل، بترجيح وجه على غيره. من ذلك قولهم في "في كل" من قوله تعالى: [**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللهُ**] [٣].

فقد رأى النحاة أن شبه الجملة "في كل" في موضع صفة لـ "سنابل" أو موضع نصب صفة "لسبع" وأن "مئة" فاعل لشبه الجملة الواقعة صفة لموصوف في التقديرين. ويجوز أن يعرب مبتدأ وشبه جملة في موضع الخبر والجملة في موضع الصفة[٤].

فقد رجح أبو حيان الوجه الأول وهو رأي البصريين لأن الوصف بالمفرد أولى من الوصف بالجملة. ويبرر أبو حيان موقفه هذا بأن مراعاة الأصل تستوجب ذلك عنده. فالأصل هو الإفراد والتركيب فرع ومن خرج عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل[٥].

ومن أمثلة الأصل التي تمسك بها النحاة: الأصل في المعرفة ألا توصف[٦]. والأصل في الأفعال البناء[٧]. والأصل في حروف الجر أن ألا تعمل في الأفعال وتعمل مع الحذف في

---

(١) مغنى اللبيب ٥٧٦- ٥٨٠.
(٢) سورة البقرة الآية ٢١٩.
(٣) سورة البقرة ٢٦١.
(٤) البحر المحيط ٢/ ٨٧.
(٥) الإنصاف ٣٠٠/١
(٦) المرجع السابق ٧٠٩/٢.
(٧) المرجع السابق ٥٣٤/٢.

بعض المواضع[١]. وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[٢]. والفرع أبداً هو أضعف من الأصل[٣].

فالتمسك بالأصل أساس لا بد أن يعتمد عليه كل من أراد أن يخوض في تحليل مسائل النحو لأنه يمثل التمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة في التحليل النحوي.

ثالثاً: أراء النحاة:

يتناول النحاة الجانب التركيبي في أثناء التحليل الذي يقومون به، فتكون غايتهم إما تجريد القواعد، أو التحليل على ضوئها. فيقفون عند بعض الأوجه التي يقتضيها التحليل. وتأتي مواقفهم متباينة فيما يذهبون إليه. يمثل ذلك التباين ما اصطلح عليه الدارسون بآراء النحاة. فقد تراوحت تلك الآراء بين الترجيح والتصنيف والرفض. وأسهمت بدورها في التحليل وتوليد الكلام من ذلك إجماعهم على معاني بعض الأدوات كإجماعهم على "عدا" في أنها تفيد الفاعلية[٤]. فيكون ذلك قاعدة يتنافس عليها في التحليل. وقد يجرد بعض النحاة قواعد يروها صالحة للتحليل. كما في نداء المعرف بالألف واللام فذهبوا إلى عدم نداء ما فيه ال منعاً للجمع بين معرفتها بـ"النداء" و "ال". لأن ذلك لم يكن معهوداً في الأساليب العربية. كما إنهم قد أجازوا بعض الوجوه لنداء المعرف بالألف واللام[٥].

---

(١) الإنصاف ٣٩٦/١.

(٢) السابق ١٧٦/١

(٣) السابق ١٧٦/١.

(٤) الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ٤٦١/١، ط٢ ١٩٨٣م. تحقيق فخر الدين قيادة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الأفاق الجديد.

(٥) أوضح المسالك ٢٢/٤.

كما يجرد بعضهم قواعد يخالفون فيها ما ذهب إليه آخرون. من ذلك خلافهم في بعض الأدوات مثل "الباء" في نحو قولهم (مررت به) فقالوا إنها للاستعلاء[١] المجازي. مستدلين بقوله تعالى: **[وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ]** [٢]. فقد حملوا المعنى على قوله تعالى: **[وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ]** [٣].

وقيل إنها للإلصاق المجازي، لأن المرور قد أفضى إلى ما يقرب من المجرور[٤]. وبهذا نقول: إن أراء النحاة تعد أساساً وأصلاً مهماً في عملية التحليل النحوي. يدلنا على ذلك ما هو موجود في كتب النحاة من عبارات، مثل أن يقال: هذا مخالف لإجماعهم. والإجماع خلاف فلان، وهكذا.

فقد استخدم بعض النحويين أراء النحاة أساساً في تضعيف وجه من الأوجه التي ذكرت في بعض الظواهر من ذلك ما جاء عن أبي حيان في "إلى" من قوله تعالى **[وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ]** [٥]. فقد ذكر أراء النحاة حول معنى "إلى" ورجح رأي الخليل وسيبويه في قوله (وهذا ضعيف إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل) [٦].

---

(١) معنى اللبيب ٢٠٣/١.
(٢) سورة المطففين الآية ٣٠.
(٣) سورة الصافات الآية ١٣٧.
(٤) مغنى اللبيب ١٩٧/١.
(٥) سورة البقرة: الآية ١٤.
(٦) البحر المحيط ٢٠٠١/١.

ونجد أن أراء النحاة قد أسهمت في عملية التحليل النحوي، بأن رفضت بعض الأوجه النحوية ومن العبارات التي تؤيد ذلك قولهم: (وهذا مردود بالإجماع)[١]. (وهذا خطأ عند حذاق النحويين)[٢]. (والمشهور خلاف ما ذهب إليه صاحب الوجه)[٣].

من ذلك (أيهم أشد) من قوله تعالى: [**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**][٤]. ذهب ابن الطراوة إلى أن (أي) مبنية مقطوعة عن الإضافة و (وهم أشد) مبتدأ وخبر ويرى ابن هشام إن هذا وهم لأنه مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين.

مما تقدم أرى أن أراء النحاة تسهم في التحليل النحوي لأنها تأتي لتعزيز الأخذ بالوجه أو لترد عليه وتتمسك بالإجماع أو برأي مجموعة أو فرد.

---

(١) المرجع السابق ١٨٠/٣.

(٢) المرجع السابق ٦١٥/٣- ٦١٦.

(٣) مغنى اللبيب ص١١٣.

(٤) سورة مريم الآية ٦٩.

رابعاً: القياس:

القياس هو عملية حمل الفرع على الأصل، للعلاقة التي تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع فهو أن يكون قياساً لعلة أي أن تكون العلة موجودة في المقتبس والمقتبس عليه، مثل: رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما(١).

ومثل: علة بناء (ليس) فيقال أن الأصل في الأفعال البناء. ومثل حذف أداة النداء (يا) لأنها أكثر أدوات النداء استعمالاً ومن ثم يحلل النحاة ما جاء من شواهد حذفت منها أداة النداء بناء على هذا الحكم(٢).

وكعلة إعراب المضارع فقد قيس على إعراب اسم الفاعل لشبه به، مثل علة قياس "إن" وأخواتها العاملة في الجملة الاسمية على الأفعال التي ترفع وتنصب لذلك سميت المشبه بالفعل.

وقد جعل المحللون أراء النحاة أصلاً يقاس عليه في عملية التحليل. كما في "ما" من قولهم "ما زيد بقائم" فرأى بعض النحاة إنها عملت حملاً على ليس وخبرها قائم المجرور لفظاً والمنصوب محلاً. كما يقال إنها نافية والجملة مؤلفة من مبتدأ وخبر مجرور لفظا بالباء الزائدة المسبوقة بالنفي(٣). فالرأي الأول احتاج إلى توضيح علة في "ما" بخلاف الوجه الثاني لأنه الأصل والأصل معروف لا يسأل عن علته التي توضحه.

فالقياس بذلك يكون ركيزة أساسية يقوم عليها التحليل لأن النحوي عندما يطلق حكماً خاصاً بالقياس يستحضر القواعد الخاصة بهذا الحكم.

---

(١) البحر المحيط ١٦٨/١.

(٢) مغنى اللبيب ص١٤٨.

(٣) البحر المحيط ٤٣٣/١.

الفصل الثالث

أصول التحليل عند النحاة

المبحث الأول:

الشكل.

المبحث الثاني:

المعنى.

المبحث الثالث:

علاقة الشكل بالمعنى.

المبحث الأول

الشكل

المقصود بالشكل الصورة اللفظية المنطوقة. أو المكتوبة، على مستوى كل جزء من أجزاء التحليل الخاصة بالتعبير الكلامي، أو على مستوى التركيب الكلامي ككل. وتقوم هذه الصورة على عدة زوايا هي:

أ/ الصورة الإعرابية وتشتمل على الآتي:

١. **علامات الإعراب** ممثلة في الحركات والحروف والحذف فالحركة إما أن تكون ظاهرة أو مقدرة. الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات وذلك لسببين الأول: هو أن الحركات أقوى في الدلالة على المعنى، لأنها أقل وأخف للوصول لذلك الغرض. والثاني: هو أن الكلمة مركبة من حروف فالأولى أن تعرب بما يخالف الحرف وهو الحركة [١].

وهذه الحركة إما أن تكون ظاهرة أو مقدرة. فالمقدرة إما تكون للثقل مثل الأسماء المقصورة نحو: عصا ورحا، أو للتعذر في المنقوصة في حالة الرفع والجر نحو: جاء القاضي ومررت بالقاضي وهكذا[٢].

أما الإعراب بالحرف فيتحقق في مواضع منها الأسماء الستة؛ وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حالة إفرادها، ولتضمنها معنى الإضافة فكان إعرابها بالحروف بمثابة العوض عن الحروف المحذوفة.

---

(١) شرح المفصل ١/١٥٢- ١٥٣.

(٢) المرجع السابق ١/١٥٣.

٢. **المحل الإعرابي:** وهو يشمل محل الجملة، ومحل المفرد فمحل الجملة يتوقف على نوعها. فإن كانت صفة فمحلها تابع، وإن كانت حالية أو مفعولة فمحلها النصب، وإن كانت خبرية فمحلها الرفع أو النصب، وإن كانت مضافة فمحلها الجر، وإن كانت جواباً لشرط يكون فعله وجوابه مجزومين فمحلها الجزم، وإن كانت معطوفة على أي جملة مما سبق فمحلها حسب محل الجملة المعطوفة عليها. أما محل المفرد فيكون على الحرف في مثل: (رام) وعلى الحرف في مثل قولك (ظالمون).

٣. **ظاهرة التنوين:** في كل موضع تصلح رفعاً ونصباً وجراً، وتشترك في هذه الصورة الأسماء والصفات.

ب/ الرتبة:

ويقصد بها موقع الكلمة في التركيب وتنقسم إلى اثنين. رتبة محفوظة، وهي موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً في القول[١]. إذ لو اختل هذا الموقع لاختل معنى التركيب. وتعد الرتبة المحفوظة من الظواهر الشكلية التي بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين الكلام مثل: تقدم الموصول على الصلة، لأن الموصول لا يتم بنفسه بل يحتاج إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً فتحتم أن يأتي بعده. ولا فرق في ذلك بأن كان الموصول فاعلاً نحو: (قام الذي عندك) أو مفعولاً نحو: (ضربت الذي قام أبوه)، أو مجروراً نحو: (جاءني غلام الذي أبوه قائم)[٢]. أو تأخر التمييز عن الفعل أو المصدر أو الصفة. وفي ذلك قال ابن يعيش: (اعلم إن سيبويه ليرى تقدم المميز على عامله فعلاً كان العامل أو معنى لا يجوز أن تقول

---

(١) شرح المفصل ١٥٣/١.

(٢) نفس المرجع ٣٧١/٢.

(عرقاً تصبب زيد ولا نفساً طبت) [1] (وتأخير التوكيد عن المؤكد نحو: (جاءني زيداً زيد) و(قمت أنت نفسك). كذلك صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام، وتقدم حروف الجر على المجرور، وحروف الاستثناء على المستثنى نحو: (قام القوم إلا زيد)، (وجاء القوم خلا زيداً) وهكذا وحروف القسم على المقسم به نحو: (تالله لأفعلن)، وواو المعية على المفعول معه نحو: (سرت والطريق مسرعاً)، والمضاف على المضاف إليه نحو: (جحر ضب خرب)، وفعل الشرط على جوابه نحو: (إن تذاكر تنجح).

وقد ذهب ابن السراج في باب التقديم والتأخير إلى أن الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر فقال: (فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الضامر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة، وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة والمضاف وما اتصل به على المضاف إليه وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع، فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل على الفعل، الأفعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والتي لا تشبه بأسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يقدم التمييز (ما عمل فيه معنى الفعل) وما بعد إلا وحروف الاستثناء لا

---

(١) شرح المفصل ٤٢/٢.

تعمل فيما قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين الفعل والعامل والمعمول فيه) [1].

٢. رتبه غير محفوظة: وهي موقع الكلمة المتغير في التركيب فقد يتقدم أحياناً ويتأخر أحياناً أخرى كما نرى في رتبة المبتدأ والخبر إذ الأصل في الأخبار إن تؤخر على المبتدأ والعبرة في ذلك ترجع إلى أن الخبر يشبه الصفة من حيث موافقة الإعراب[2].

كما جوز العلماء تقديم الخبر في مواضع محددة أحصوها فيما يلي:

١/ إذا عاد عليه ضميره من المبتدأ مثل قول الشاعر:

أهابك إجلالاً وما بك قدرةٌ عليّ لكن ملء عين حبيبها

فالشاهد في قوله: (ملء عين حبيبها) إذ قدم الخبر على المبتدأ (حبيبها) لأن الضمير هنا قد عاد على متأخر لفظاً ورتبة.

٢/ إذا كان من الألفاظ التي لها الصدارة كأسماء الاستفهام والشرط.

٣/ إذا كان المبتدأ (أن) وصلتها نحو: (عندي أنك فاضل) وغيرها من المواضع[3].

ورتبة الفاعل والمفعول نحو: (ضرب زيداً عمر) وضرب زيداً عمر في حالة أمن اللبس أما في حالة اللبس مثل قولنا: (ضرب موسى عيسى) فيمتنع الفاعل لعدم أمن اللبس،

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج النحوي البغدادي، ١٧٥/٢- ١٨٦، ط٤، تحقيق دكتور عبد الحسين الفتل، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٢) حاشية الصبان الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي، ٣٠٦/١، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

(٣) حاشية الصبان، ٣١٤/١.

ورتبة الفاعل قال ابن يعيش "أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل، أن يكون بعد الفعل ... وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك"[١].

ورتبة الحال مع الفعل المتصرف؛ فالعامل في الحال إما أن يكون فعلاً أو شبهه من الصفات، أو معنى فعل فإذا كان فعلاً فلا بد أن يكون متصرفاً غير جامد ولا بد أن يتقدم على الحال نحو: (جاء زيد ضاحكاً) فضاحكاً حال من زيد والعامل فيها الفعل جاء لأنه متصرف[٢]. كما يجوز أن تقول (ضاحكاً زيد جاء) ولا يجوز في الأفعال غير المتصرفة نحو: (عسى زيد ناجحاً) وهكذا. ورتبة المفعول به والفعل مثل: ضرب خالداً أحمد فيجوز أن يتقدم المفعول على الفعل وتقول: (خالداً أحمد ضرب)، وربتة الظرف والفعل في قولك: (جلس الولد أمام الدار) و(أمام الدار جلس الولد).

ثالثا: الصيغة:

وهو الغالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه. وقد ساهم اللغويون بالصيغة الصرفية. فللأسماء صيغها الخاصة، وللصفات والأفعال صيغها الخاصة. وقد جعل النحاة المباني التقسيمية ليصغ الصرف ثلاثة هي: الاسم، والصفة، والفعل دون أقسام الكلام الأخرى. إذ لا صيغة للضمير[٣].

---

(١) شرح المفصل ١٥٣/١.

(٢) شرح المفصل ٧/٢.

(٣) أقسام الكلام العربي، مصطفي فاضل الساقي، ص١٨٩- ١٩٠، دار المعارف القاهرة مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.

رابعاً: التضام:

ويعني به النحاة أن تستدعي كلمة كلمة أخرى في السياق، أو الاستعمال، أو أن تستخدم كلمتين فأكثر لخلق معنى أعم كضم حرف النداء (أيّ) مع الضمير (ها) في أيها، أو ضم الصلة مع الموصول نحو: (الذي عندك)، أو الظرف مع إذ في وقتئذٍ وحينئذٍ وساعتئذٍ. فكل كلمة من الكلمات السابقة تعطي معنى لوحدها كما تعطي مع ضميمتها معنى آخر. فهذا التضام يعد أحد القرائن الشكلية التي تعين على تحديد موقع معنى بعض الكلمات في اللغة العربية؛ وهو من العناصر البارزة التي تكون نظام تأليف العبارة في اللغة. فالكلمة التي تأتي بعد حرف النداء لا تكون إلا اسماً وتصبح العلاقة بين حرف النداء والمنادى علاقة تضام. والاسم المضاف مع المضاف إليه في الإضافة المحضة يكونان علاقة تضام وفي مثل هذه الحال لا بد أن يكون الاسم المضاف مع المضاف إليه ظاهراً غير مضمر[1].

كذلك الأسماء المبهمة كالأعداد والموازين والمكاييل والجهات والمقاييس والأوقات تحتاج إلى ضميمة توضحها. فقد تأتي وصفاً نحو: (جاء عشرون رجلاً) أو إضافة نحو: (عندي شبر أرضاً) أو تمييزاً نحو: (بعت أردباً تمراً) وهكذا. كما أن صيغة التعجب تمثل ضميمة مكونة من (ما) و(أفعل) أو (أفعل به) فصيغة المدح والذم لا بد أن تضم إلى الاسم مرفوعاً أو منصوباً. كذلك الظروف بحاجة إلى أن تضم إلى غيرها لإزالة إبهامها الزماني أو المكاني. وبعض الظروف تتبعها (ما) مثل: (إذ ما) أو (إذا ما) وكذلك نقول: (إلى أين) و(من حيث)، و(إلى حيث). فالحروف جميعاً تحتاج إلى أن تضم إلى غيرها لكي تفيد معنى من المعاني ومن هنا جاء تعريف النحاة للحروف من أنها كلمات لا تدل على معنى إلا مع

(١) المرجع السابق ص١٩٦-١٩٩.

غيرها. إذ لا فائدة من حروف العطف إلا مع المعطوف، ولا فائدة من حروف الجر إلا مع المجرور ولا لأدوات الاستفهام إلا مع الجمل الاستفهامية.

خامساً: الرسم الإملائي:

بالاستقراء نجد أن اللغة العربية حافلة بالكلمات التي تتشابه رسومها الإملائية على الرغم من اختلافها في التقسيم الكلامي. فالرسم الإملائي هو الجانب الذي يتناول صورة الكلمات في السياق سواء اتصلت باللواصق والزوائد أم لم تتصل. فقد اختلط الأمر على كثير من متعلمي اللغة العربية، بل وجدوا نوعاً من المشقة أن يفرقوا بين الحروف العربية عند ورودها في بعض الكلمات العربية مثل: التفريق بين الواو والنون في مجنون ومعلمون أو بين الياء في كرسي ومصري والألف والتاء في معلمات وبنات والنون في أستأذن وأكتبن. ففي كلمة مجنون تجد إن الكلمة تقبل التنوين وتكون بذلك اسماً مفرداً بينما لا تقبل كلمة معلمون التنوين لأن الواو والنون أتت في الكلمة لتفيد الجمع فيجوز أن تحذفها وبالتالي تعود الكلمة إلى المفرد ولكن لا يجوز حذفها في مجنون لأنها من أصول الكلمة. والياء في كرسي لا يجوز حذفها لأنها من أصول الكلمة أما في مصري فيجوز حذفها إذا أردنا سلب النسب. والألف والتاء في معلمات جاءت لتدل على الجمع أما في بنات فهي من أصل الكلمة. أما النون في أستأذن فهي من أصول الكلمة ظهر عليها البناء على النون فلا يجوز إسقاطها أما النون في أكتبن فيجوز إسقاطها عند إرادة سلب التوكيد لأنها أتت للتوكيد أيضاً.

في حالة ورود الأداة على حرف واحد يحدث إلصاق مع كلمة أخرى حتى تصير معها كالجزء الواحد. نحو: يا الجر ولامه في باب القسم، وفاء العطف، وفاء الجواب وغيرها[١].

أما إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف فإن النظام الإملائي يفصلها في الكتابة عن ضميمها في نحو: (في الدار) و(على الرصيف) أما في (منه) و(عنه)و(عليه) فالوصل هنا للضمير لا للأداة. والضمير إذا أصبح على حرف واحد لحق ما قبله أما في (به) و(له) فإن كل منها جاء على حرف واحد تكونت منها كلمات قائمة بذاتها مثل (صه) و(ق) و(عِ)[٢].

وبهذا تستطيع القول بأن الرسم الإملائي على المستوى التحليلي يمكن أن يعد من الظواهر الشكلية التي تعين على تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلمة[٣].

سادساً: اللواصق والاشتقاق والإسناد:

هذه الأقسام تعين دارس اللغة على تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام. فقد جعل تمام حسان ذلك التقسيم في جداول أطلق على الجزء الأول منه الجدول الإلصاقي وعلى الثاني الجدول التصريفي وعلى الثالث الإسنادي[٤].

ففي القسم الأول يشترك الاسم والصفة في تقبل بعض اللواصق مثل (أل) وعلامات التثنية والجمع، وتاء التأنيث المتحركة، والتنوين، وضمائر الجر وياء النسب، وحروف الزيادة في جموع التكسير.

---

(١) أقسام الكلام العربي ص٢٠٠.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٢- ١١٣.

(٣) المرجع السابق ص١٢٦.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠.

أما في الأفعال فيتفرد الماضي بقبول تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل ويشترك المضارع والأمر بقبول نون التوكيد وياء المخاطبة بلام الأمر والسين وحروف المضارعة. بينما يقبل الفعل بشكل عام نون النسوة، أما الضمائر فهي مبان صرفية لا تقبل لواصق الأسماء والصفات وقد شذ من ذلك مثنى الموصول والإشارة فإنهما يقبلان علامة التثنية رفعاً ونصباً وجراً، لذلك ألحق بالمثنى. فقال (هاتان) و(أنتما) و(هو) و(هما) وهكذا[١].

وفي الموصولات قيل: (اللذان واللتان) بحذف الياء لعلة التقاء الساكنين، لان الأصل اللذيان واللتيان[٢]. كما نقول في التي اللتان في الرفع واللتين في النصب والجر. كما يقبل الضمير لواصق الأفعال. أما حالة الاشتقاق فهي خاصة بالأفعال والصفات. فيقال ضرب يضرب فهو ضارب ومن الصفات صفة الفاعل نحو: حاذر وصفة المفعول نحو محذور وتفضيل نحو: محذور منه، ومبالغة نحو حذار وحذر، أما الأسماء فلا تقبل هذا الأمر ماعدا أسماء الحث والمكان والزمان والآلة[٣].

أما القسم الثالث الخاص بالإسناد فهو من الأفعال قد اختصت بالإسناد إلى الضمائر المتصلة نحو: قمت وقمنا وذهبوا بينما لا يسند شئ من بقية أقسام الكلمة إلى هذه الضمائر إلا ما جاء من كان وأخواتها وكاد وأخواتها.

---

(١) شرح المفصل ٣٥٤/٢.

(٢) المرجع السابق ٣٧٧/٢.

(٣) شرح المفصل٢ / ٣٧٧.

المبحث الثاني

المعنى

المقصود هنا المعنى النحوي أو المعنى الوصفي للتركيب أو لأجزائه. ويقال إن الإعراب دليل المعنى والمعنى مرشد إلى فهم الإعراب. فالعلامة الإعرابية تؤدي بالسمع إلى فهم المعنى النحوي، وبالتالي نجد أن المعنى يسبق الإعراب عند المتكلم، والإعراب يسبق المعنى عند السمع وقد يرافقه[1]. فالمعنى النحوي يتحدد بواسطة النظام اللغوي والموقف الخطابي، فحال المتكلم أو المخاطب لها قيمة في توضيح المعنى المقصود من التعبير. فمثلاً قولك: (هذا مرفوض شرعاً) يمكن أن نعرب لفظه (شرعاً) على أنها مفعول لأجله لو فهم من السياق البنية أي لأجله رفض الشرع كما يمكن أن تعرب نائباً عن المفعول المطلق، إذا فهم منه بيان النوع أي رفضاً شرعياً. أو منصوب على نزع الخافض إذا فهم منه الظرفية أي مرفوض في الشرع وهكذا.

كذلك قد ذهب النحاة في استنباط المعاني المتنوعة للتركيب مذاهب عديدة عند إعرابهم لجملة (وذو الشيب يلعب) من قول الشاعر:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً منّي وذو الشّيبِ يلعبُ

فقد أعربها بعضهم تقريراً، وبعضهم استفهاماً حذفت أداته إلى عدم معرفة حال المتكلم وقت إنشاد هذا البيت. إذ لو عرف لانقطع الخلاف ولم يقع خلاف في التحليل النحوي لهذه الجملة.

---

(١) مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد ٢٠، يناير ٢٠٠١م، شوال ١٤٠٢هـ، ص٣٠٥.

ومن جانب آخر قد عد النحاة العلامات الإعرابية أهم الوسائل التي توصل إلى المعنى النحوي، ويعرف بها أغراض المتكلمين. وذلك في نحو قولك: (ما أحسن زيد) من غير ضبط كان المعنى النحوي غير واضح فهل أتعجب أم استفهام. وكذلك لو قلت (ضرب عمر زيد) كان القول مبهم لأنه لا يعرف من من الاثنين ضارب عمر أم زيد أما لو قلت: (ما أحسن زيداً) فقد أفاد القول هنا وفي هذا التعبير قال: المبرد الفرق بين ضربت زيداً وزيد ضربته إنك قلت: (ضربت زيداً إنما أردت أن تخبر عن نفسك) وتثبت أن وقع فعلك. وإذا قلت (زيد ضربته) إنما أردت أن تخبر عن زيد. وقال أيضاً إذا قلت كنت أخاك فمعناه أشبهت أخاك وإذا قلت لست أخاك فمعناه باينت أخاك[١].

وجعل عبد القادر الجرجاني علاقة بين المعنى النفسي والتنظيم الكلامي. إذ ذهب إلى أن تنظيم الكلام يسير على أثر المعنى النفسي ويسير حسب تبويب المعاني في النفس[٢]. فقد اعتمد النحاة في التحليل النحوي على المعنى اعتماداً ملحوظا. إذ به استطاعوا أن يفسروا قصد المتكلم لأن المعاني المستفادة من المتكلم تقوم على العلاقة التركيبية والسياقية للكلمة. فهم يقرون أن كل ما صلح به معنى التركيب في التحليل النحوي هو جيد. وكل ما قصد به المعنى فهو مرفوض ومردود وقد بناه ابن هشام على أهمية مراعاة جانب المعنى في التراكيب اللغوية فقال: (أول واجب على المعرب أن يفهم ما يعربه مفرداً أو مركباً) [٣].

---

(١) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ص١٣٦ – ١٣٧، ط٥، دار النفائس ١٤١٦هـ.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٤٨ .

(٣) مغنى اللبيب: ٥٨٢/٢.

وقد جعل النحويون المعنى هو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التعبير النحوي دعموا رأيهم ذلك باعتمادهم على بعض المسائل، مثل رأيهم في (أن) لغير الإيجاب في استثناء. يأتي نصباً واستفهاماً وإنكاراً وذلك جعلهم يبرزون أوجه اختلاف المعنى الواحد في التراكيب التالية:

١. قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ وقوله: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ وقوله: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ وقوله: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ فالنهي والنفي في التراكيب السابقة متقاربان في المعنى. أما الاستفهام الإنكاري فرده إلى النفي بالتقدير، وذلك بأن جعلوا هل يهلك إلا القوم الفاسقون بمعنى لا يهلك إلا القوم الفاسقون وفسروا لفظه يأبى بمعنى لا نريد فقد سلكوا بها مسلك النفي لأنهم وجدوا أن يأبى بمعنى لا يريد كذلك ذهب النحاة إلى أنك إذا قلت: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم الفعلين كنت تنهي السامع عن أكل السمك وشرب اللبن في وقت واحد أما إذا قلت: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم الأول ونصب الثاني فالمفهوم هو إنك تنهاه عن الجمع بين الاثنين في وقت واحد، وتجيز له شرب اللبن.

وجملة تستطيع القول بأن التركيب اللغوي يشتمل على معنيين: معنى عام مستفاد منه المعنى. لعرفي للمفردة المؤلفة للتركيب والعلامات بينها وخصائصها ووظائفها النحوية، ومعنى أخر خاص بالمتكلم الذي يوصل إلى إفهام السامع مقصوده من الكلام. وربما يتعسر معرفة المعنى الخاص بالمتكلم إذا كان الكلام مخالفاً للقاعدة النحوية أو كان مبهماً غير معتاد للسامع، أو مشتملاً على إضمار، أو حذف يؤدي إلى تعتقد التركيب. وبالتالي تكون للمعرفة

النحوية أهمية قصوى في تفسير الجمل والنصوص وقد حدد الدارسون أهم المصادر التي يقوم عليها التحليل النحوي لعبارات المتكلمين ونحوها فيما يلي:

١. **الإتقان اللغوي:** يقوم على تلك الأصول التي أثبتها النحويون واللغويون وجعلوها أصول اللغة، والنحو وهي القياس أو التحليل أو التأويل وغيرها من الأدوات التي تتعلق بالاستخدام اللغوي التي يتناولها أهل اللغة. وقد أفاد الزجاجي بان علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقياساً كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها(١).

٢. **المعرفة اللغوية:** وتعود هذه المعرفة إلى معلومات خاصة مفصلة عن الخصائص التركيبية نتيجة للنظرة الدقيقة أو العميقة والمتمثلة في معرفة أسس القياس والتعليل، والتركيب العامة والخاصة والمبهمة والمخالفة فالمتخصص في علم النحو مثلاً: يستطيع بسهولة الإهتداء إلى اكتشاف التراكيب العميقة والمختلفة مثل: قولك مالك وزيداً ويعرب زيد مفعولاً به وليست مفعول معه. وإذا قدرت فعل أو مصدر مثل: (تناول) قبل زيد يكون التركيب مالك وتناولك زيداً. ومن ذلك تحليل ابن هشام لقوهم: (ما أنت وزيد)، و(كيف) أنت زيد على نصب زيد في الجملتين على أنه مفعول معه كما أنه رأى إن الأكثر في مثل هذه العبارة الرفع لأن الضمير أنت فاعل لفعل محذوف)(٢).

لقد نبه علماء اللغة إلى أن التوافق بين تقدير الإعراب وتغير المعنى مهم. فذهب ابن جني إلى أنه إذا كان تقدير الإعراب على سمت تغير المعنى فذلك لا غاية وراءه. أما إذا كان تقدير الإعراب مخالفاً لتغير المعنى يقبل تغير المعنى على ما هو عليه صحيح

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٦٤.

(٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد محي الدين عبد الحميد، ص٢، المكتبة العصرية.

الإعراب[1]. وقد بين الدكتور عبده الراجحي وظيفة النحو فقال: (من الحقائق المفردة في الدرس الحديث أن النحو بما هو درس للتركيب أو الجملة – إنما يدرس المعاني النحوية وليس المعاني المعجمية. أي أنه يدرس معاني الإشكال ذاتها أو المعاني التي تؤدي إليها البنية اللغوية والعلاقات التي تمثلها العناصر التي تتركب معاً في الكلام) [2]. ويؤكد هذا القول ما زعمه ابن جني من إن وظيفة الألفاظ في التركيب تتبين من ناحية المعنى لا من ناحية اللفظ فيقول: (فقد علمت إن دلالة المثال على الفاعل من معناه) [3].

فهذه الاتجاهات كلها تؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك إن المعنى النحوي هو خلاف المعنى المعجمي ذلك إن الكلمة تكتسب معناها النحوي من التركيب، فمثلا: لفظة يوم، وأمام، وساعة تعامل تارة أنها ظروف عندما يقع فيها الفعل، وتارة أخرى غير ذلك لأنك إذا قلت مثلاً: (وقفت أمام الباب) جاء ظرفاً. وإذا قلت جرى اللاعب من أمام الباب يكون أمام هنا غير ظرف. كذلك إذا قلت جاء زيد يوم الجمعة، يكون خلاف قولك يوم الجمعة يوم مبارك فأمام ويوم في (من أمام الباب) ويوم الجمعة لا تعرب ظرفاً لأنها لم يحدث فيها الفعل. فعلى هذا المنوال سار منهج الدرس النحوي في تحليل النص بضروبه المختلفة لاسيما وأنه الموصل الأحكام الشرعية ذلك بالنظر إلى التركيب النحوي لأي القرآن الكريم، وإلى المعاني البلاغية واللغوية بالنظر إلى التراكيب الخاصة بالشعر وكلام العرب بأنواعه المختلفة من حكم، وأمثال ووصايا لارتباط ذلك بالمعنى. لأن كل كلمة في القرآن مثلاً: مقصودة لذاتها بل

---

(١) الخصائص، ابن جني، ٢٥٨/٣.

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية، ص١٥٩.

(٣) الخصائص ٩٩/٣.

كل حرف وكل حركة. كذلك الجملة إنشائية كانت أو خبرية لا تخرج عن دائرة النحو فكلاهما تركيب ينشأ وفق المعاني النحوية التي تنشأ من علاقات أجزاء الجملة وارتباطها ببعضها، ودخول العوامل والمعمولات. فتتألف العلاقة بينهما وتتكون المعاني لأن كل نص يقوم على معطيات النحو ومعانية التي تعتمد على تعليق الكلم ببعضه. وهنا يتحقق حسن التأليف كما إن علم النحو يختص بأنه زاخر بالأدوات التي تعين الدارس في دراسته وتحليله للنصوص نذكر فيها الذكر والحذف والتقديم والتأخير والفصل والوصل والإضمار والإظهار والنفي والنهي والتعريف والتكبير ونوع الجملة خبرية وإنشائية وأنواع الخبرية والمعاني التي تؤديها وأنواع الإنشائية وأقسامها وأساليبها والمعاني المستفادة منها مع مراعاة دور اللفظ في المعنى، لأنه جسد والمعنى روحه ولأن الألفاظ دليل المعاني. كما إن ملائمتها مع جاراتها فضل في وضع الكلام الوضع الذي يرتضيه علم النحو. لهذا عظم العلماء شأن النظم لأن تركه سبب في فساد الكلام.

باستقراء منهج النحاة في تحليل النصوص نصل إلى حقيقة هي إن الغرض من دراسة النحو هو فهم الجمل وتحليل بنائها والكشف عن معناها ويعد كتاب سيبويه نموذجاً حياً لهذه الدراسة. فقد أكدت أراء العلماء تلك الحقيقة فقال ابن الأثير: (يكون الكلام بهيئة مخصوصة من الحسن بتوخي معاني النحو والإعراب)[1] كما تظهر أهمية النحو عند عبد القاهر الجرجاني (الإعراب) من قوله: (النحو في الكلام كالملح في الطعام) [2].

---

(١) المثل السائر، ١/ ٢١.

(٢) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص٧٢، تحقيق دكتور علي رمضان الجربي.

فالكلام لا تحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد إلا إذا راعينا أحكامه النحوية من الإعراب والترتيب الخاص المعيار الذي يسبب نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح القول من سقيمه حتى يرجع إليه[١]. وعن دور الإعراب وأثره في المعنى يقول السيوطي: (والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني) [٢]. فقد نقل رأي البصريين في أن الإعراب أصلاً في الأسماء وفرعاً في الأفعال لأن الاسم يقبل معاني مختلفة مثل الفاعلية والمفعولية والإضافة. فلولا الإعراب لما عرفت هذه المعاني. يدلنا على ذلك تحليل معنى قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾[٣]. فقد اشترك في البراءة الله ورسوله باستخدام حرف العطف. ولولا الإعراب لما صح المعنى. فمن نماذج الفساد في الكلام الذي يؤدي إلى فساد المعنى قول ابن سلام: (أخبرني يونس بن حبيب قال الحاج لابن يعمر: أتسمعني ألحن قال حرفاً قال: أين قال في القرآن قال ذلك أشنع له فما هو قال (تقول) ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٤].

فقد قرأ قوله تعالى أحب إليكم بالرفع والوجه الصحيح هو أن يقرأ بالنص على خبر كان وفعلها.

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٢٣.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، ١٤٨٠هـ.

(٣) سورة التوبة الآية ٣.

(٤) سورة التوبة الآية ٢٤..

وقال ابن الأنباري (إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث لأن من ذكر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له كلؤمه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً) [١].

هناك قضايا لها دورها في تأدية المعنى النحوي نذكر منها:

١. **الاعتراض:** هو عند العرب يدل على التأكيد وقد أخذ بهذا الرأي ابن جني قائلاً: (الإعراض جار عند العرب مجرى التأكيد. ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفعل فيه بغيره أي بغير الاعتراض. قال ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴾ [٢]. فقد اعترض به بين القسم الذي هو أقسم بمواقع النجوم والجواب الذي هو قوله إنه لقسم وهنالك اعتراض أخر في نفس الاعتراض بين الموصوف هو (قسم) وبين صفته التي هي (عظيم) وهو قوله لوتعلمون فهذان اعتراضان[٣].

٢. **التقديم والتأخير:** كذلك له أثر في تأدية المعنى مراعاة الاقتضاء المقام مثل تقديم المبتدأ في مقام التفخيم على الخبر وتأكيد معنى اختصاص المبتدأ بالخبر من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ تَنزِيلٗا ﴾[٤]. وذلك لتأكيد اختصاص الله سبحانه وتعالى بالتنزيل. والتقديم باعتبار الأصل كتقديم الفاعل على المفعول والمبتدأ على الخبر وصاحب الحال عليها.

---

(١) المذكر والمؤنث، أبو البركات بن الأنباري ١٠٧/١، ط٢، تحقيق الدكتور طارق عيد عون، دار الرائد العربي بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
(٢) سورة الواقعة الآيات (٧٥- ٧٧).
(٣) الخصائص ٣٣٥/٣.
(٤) سورة الإنسان الآية ٢٣.

فالعبرة في تقديمها لمبتدأ هي أن حق المنسوب أن يكون سابقاً للمنسوب إليه لأنه فرعاً له[١]. وتقديم الفاعل على فعله إذا سبق بنفي. ونجد أن تقديم الفاعل على فعله من مقامات تقوية الخبر وتوكيده وتقريره وإثباته وتقديم المبتدأ على الخبر فقولك: (محمد يقول الشعر) اوكد من (يقول محمد الشعر) ومثله: (هو يعط) أوكد من (يعطي هو).

وعن دور المقام في التقديم ركز الزركشي من قول سيبويه (كانهما يقدمون الذي شأنه أهم وهم ببيانه أعني) [٢].

فالتقديم والتأخير له أثره الواضح في تأدية المعنى في مقامات الكلام المختلفة: كالتقديم باعتبار الأصل والاحتراس من أمن اللبس وتقوية معنى المدح والاختصاص وغيرها. ومن هنا تظهر أهمية التقديم والتأخير في تنوع المعنى بتنوع المقامات فهي إذاً أداة مهمة من أدوات الكشف عن المعاني[٣].

٣. الفصل والوصل: نجد إن علاقة الجملة تكرار بالجملة تقتضي وصلها بها أو فصلها عنها وذلك له أثر في المعنى يقول السكاكي: (إذا انفضت معاني الفاء، وثم، وحتى، ولا، وبل، ولكن، وأو، وأم، وأما، وأي حصلت لك دلالة كل منها على معنى محصل فكل منها مقام تلبي فيه المعنى) [٤]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾[٥]. فقد أفاد وصل (إن) معنى التأكيد.

---

(١) همع الهوامع ٩/٢.
(٢) البرهان في علوم القرآن: الزركشي ٢٢٣/٣..
(٣) البرهان في علوم القرآن، ٢٣٣/٣.
(٤) مفتاح العلوم، السكاكي، ص٢٤٩.
(٥) سورة الحج الآية ١.

وقد تحدث الجرجاني عن العطف فقال: (وإذ فائدة العطف على المفرد أن يشترك الثاني في إعراب الأول في كلمة مرفوعاً كان أم منصوباً، والجمل المعطوف بعضها على بعض إن كان للمعطوف عليها موضع من الإعراب كان حكمها كحكم المفرد إذ لا يكون للمعطوف موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد. إذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثاني عليها جارياً مجرى عطف المفرد) [١]. وقد أسس الشيخ الجرجاني نظريته المسماة بنظرية النظم على أساس المعاني النحوية فقال: (واعلم إن ليس النظم لا أن تضع كلامك بالوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على أساس قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي فهمت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تحل بشي منها، وذلك إنا لا نعلم شيئاً منها يتبعه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ... هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا هو معنى من معاني النحو وقد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له)[٢].

وقال في شان معاني النحو وأثرها في قضية النظم: (فلا ترى كلاماً قد وصف بصفة نظم أو فساده أو وصف بميزة وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه. وجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه) [٣]. كما ذهب إلى أن الكلام لا يأتي مرتباً ولا منظماً حتى يتعلق بعضه ببعض ويبني بعضه على بعض، فإنك تعمد إلى الاسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعتمد

---

(١) دلائل الإعجاز، ص١٧.
(٢) دلائل الإعجاز ص٦٣.
(٣) المرجع السابق، ص٦٥.

إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الأخر أو تتبع الاسم اسماً فيكون أحدهما صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو أن تأتي باسم فضلة بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً وفي ذلك كله يُرجع إالى المعنى ولا يرجع فيه شيء إلى اللفظ.

المبحث الثالث

علاقة اللفظ بالمعنى

ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن اللفظ يتبع المعنى في النظم وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس. وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء وحروفاً لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجيء فيها نظم وأن يجعل لها منازل[١]. وقال: (معلوم أنه ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم ثلاث اسم، وفعل، وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما) [٢].

فالجرجاني بتلك النظرية يستطيع أن يجعل التراكيب اللغوية هي موضوع الدراسة النحوية وهو الأمر الذي اهتم به الباحثون في الدراسات اللغوية الحديثة. كما أن دراسة المعنى التي عنى بها الدرس البلاغي هي أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي أريد بها أن تكون خطأ؛ الشيء الذي جعل بعض الدارسين يظن أن هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني يحسن أن يكون قمة الدراسات النحوية[٣].

فلكي يصبح النص متماسكاً لا بد من التناسق بين اللفظ الذي يمثل الشكل والمضمون الذي هو المعنى، أي الفصل بين اللفظ والمضمون يفسد سلامة الكلمة، وبالتالي يفسد سلامة النص. ذلك لأن الإيجاز اللغوي يتجاوز الأبعاد الشكلية بما يقيمه من تلازم بين المستوى

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٤٤.

(٢) المرجع السابق ص٢.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨.

اللفظي ومدلوله. ويكون التناسق الدلالي محوراً نصياً يتجه إلى وصل اللفظ بالمعنى وبذلك يتكون المستوى البنائي الذي تتوقف عنده جمالية النص. وخير ما يبرر المساواة بين اللفظ والمعنى عند الجاحظ قوله: (فإنما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير)[١]. فالشكل والمضمون هما عماد العمل الإبداعي، وبهذا يكون مفهوم النسيج صادراً عن وعي تراثي قادر على إظهار التجربة الإبداعية. فقد دارت نظرية اللفظ والمعنى عن التجانس الذي يريده المبدع. رأى ابن قتيبيه أن اللفظ متلازم مع المعنى فلا يصدر أحدهما إلا بوجود الآخر. فعلاقتهما متوازنة تبنى على أساس التوازن. فإذا نقص أحدهما عن الآخر ظهر اختلال العلاقة التي تقوم عليها سلامة النص ومن هذه الزاوية قسم الشعر إلى ثلاثة أضرب هي[٢]:

١. ضرب منه حسن لفظه وجاد معناه.

٢. ضرب حسن لفظه وخلا من المعنى فإذا أنت قد اختبرته لم تجد له فائدة المعنى.

٣. ضرب جاد معناه وقصرت ألفاظه.

فبذلك يذهب ابن قتيبة ببينة النص إلى أرقى بناء يتشابك فيه الشكل والمعنى لإنجاز أجود بناء مداره حسن اللفظ وجودة المعنى. ومعياره في ذلك هو سعي المعنى واللفظ لبناء نسج في شكل متجانس تتألف فيه كل المستويات على محور دلالي في ضوء تماسك لا يسمح بفقدان وحدة النص.

---

(١) الحيوان: ١٣١/٣.

(٢) الشعر والشعراء، ابن قتيبيه، ص٢٤- ٢٧، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

كما ذهب ابن جني إلى أن التماسك الداخلي للنص هو عبارة عن هيئة يتلازم فيه الركنان اللفظ والمعنى.

فالمعنى على الأبنية اللفظية التي ترمي إلى إيصاله إذ يقول: (الألفاظ للمعاني أذمة وعليها أدلة وإليها موصلة وعلى المراد منه محصلة)[١].

وقد تجلى مفهوم التطابق بين اللفظ والمعنى في نسيج التجربة الإبداعية عند الآمدي فقد عمل على انتقاء اللفظ المناسب لمعناه. لأن الرابط الذي يوجد بين عناصر العمل الأدائي هو موافقة البنية اللفظية للمحتوى الذي تتضمنه ذهب الآمدي إلى أن "سوء التأليف ورديء اللفظ يذهب بطلاوة المعنى. وحسن التأليف وبراعة اللفظ تزيد المعنى بهاء وحسناً ورونقاً حتى كأنه قد أحدث فيه غرابة وزيادة لم تعهد وإذا جاء لطيف المعاني في غير بلاغة ولا سبك جديد ولا لفظ حسن كان ذلك مثل الطراز الجيد على الثوب الخلق أو تفش العبير على خد الجارية القبيحة"[٢].

أما ابن رشيق فيعتمد في اتحاد اللفظ والمعنى على المستوى العلائقي الذي لا يسمح بوجود فجوة بينهما. وعبر عن ذلك بعلاقة الروح بالجسد وما بينهما من ارتباط وثيق، فاللفظ والمعنى عنده يكونان بنية متماسكة ذات تجانس دلالي محكم يحفظ سلامة العمل الادبي. يقول: "اللفظ جسم المعنى وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم يضعف بضعفه ويقوي بقوته

---

(١) الخصائص: تحقيق محمد النجار ٣٢/١.، ط٢.

(٢) الموازنة بين أبي تمام والبحتري، الأمدي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ص٣١١، دار الجيل بيروت، ط٥.

فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصاً للشعر وهجنة عليه، كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعور وما أشبه ذلك من غير ما تذهب الروح"[١].

ويرى الجرجاني أن العمل الفني يؤسس على هيئة وحدات دلالية تنظمها دلالة كلية ويبين هذا المفهوم بقوله: "إنهم لم يوجبوا اللفظ ما أوجبوه الفضلية وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف ولكن جعلوه كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا "اللفظ" وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى والخاصة التي حدثت فيه، أو يعنون الذي ما عناه الجاحظ حيث قال: "المعاني مطروحة في الطريق فإنما الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير"[٢]. فيما بدأ العلماء من أراء حول قضية اللفظ والمعنى وأهميتها في وضع الكلام بحسب ما يقتضيه علم النحو نخلص إلى الآتي:

أولاً: إن جودة النظم تقتضي وضع الكلام وفقاً للمعايير اللغوية وعلى رأسها النحو.

ثانياً: يتحقق تأليف المعاني النحوية تأليفاً سليماً بمراعاة قوانين النحو وأصوله ومناهجه.

ثالثا: إن نظم المعاني النحوية لا يتحقق إلا بالمباني الصرفية التي تشتمل عليها اللغة. وبالتالي يكون اختلاف المعاني النحوية تبعاً لاختلاف المباني المنطوقة في السياق الكلامي.

رابعاً: الإعراب هو الإطار الأساسي في عملية التحليل النحوي[٣]. أو ما يسميه النحاة بالتعليق- وقد بين الجرجاني أن التعليق لا يتعدى ثلاثة أقسام معلومة هي: تعلق اسم باسم أو تعلق اسم بفعل أو تعلق حرف بهما ويأتي هذا الأخير في ثلاثة أضرب هي:

---

(١) العمدة ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبد المجيد ١٢٤/١، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٩١م.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٣٦٨- ٣٦٩، والحيوان ١٣١/٢ – ١٣٢.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ص١٨٩.

١. أن يتوسط الحرف بين الاسم والفعل كحروف الجر.

٢. أن يتوسط الحرف بين الاسم والاسم كحرف العطف.

٣. أن يتعلق الحرف بمجموع كتعلق حروف النفي والاستفهام والشرط بما بعدها.

خامساً: أن النظر في الإعراب وطرقه يقودنا إلى البحث في التراكيب اللغوية وتعدد أساليبها وهذا يقتضي البحث في الأدوات والضمائر والظروف والصفات وبقية أقسام الكلم لأن التركيب اللغوي يعد تعبيراً عن المعاني النحوية وهي تقتصر على التعبير بالاسم والفعل والحرف وبالتالي أن لكل قسم دوره الوظيفي وسماته الشكلية المتميزة.

سادساً: أن كل لغة لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة لأن الارتباط بين الشكل والوظيفة هي صلة المبنى بالمعنى وهذا الأمر يشمل الصرف والأصوات والنحو والمعجم والدلالة(١).

سابعاً: إن النظام النحوي للغة يتكون من المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد وغيرها، ومجموعة المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية وغيرها.

ثامناً: ليس للنحو من المباني إلا ما يقدمه له الصرف ومن هذا ندرك مدى الترابط بين العلمين حتى يصبح التفريق بينهما لا مبرر له إلا الرغبة في التحليل.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ص٩.

الفصـــــل الـــــرابــع

ما جـــاء فــي الأسماء

المبحث الأول:

الجملة عند النحاة أقسامها وخصائصها.

المبحث الثاني:

الجملة الاسمية المثبتة.

المبحث الثالث:

الجملة الاسمية المنسوخة.

المبحث الأول

الجملة عند النحاة أقسامها وخصائصها

أجمع النحاة على أن الجملة هي مادة الكلام وموضوعه في الدراسات النحوية، سواء أكان ذلك من خلال تحليل التراكيب اللغوية إلى مكوناتها، أم من خلال تركيب الكلمات لإنتاج الجمل. فقد ذهبوا إلى أن موضوع التركيب هو الجمل المفيدة[١]. كما أثبت علماء النحو أن هنالك علاقة أبدية بين الجملة والنحو، إذ لا نحو دون جملة ولا جملة دون تأليف الكلمات المضبوطة بقوانين النحو. فقد ذكر سيبويه الجملة في مواضع كثيرة من خلال كتابه منها قوله: (جملة هذا الباب إن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل) [٢] وقوله: "فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست أوله زيادة، وله مثال في الأسماء انصرف وإن سميته باسم أوله زيادة أشبه الأفعال لم ينصرف فهذه جملة هذا كله"[٣]. في ذلك كله قد أورد سيبويه المعنى المعجمي، ولم يستخدمها بمفهومها الاصطلاحي؛ لأنه لم يعرف الجملة اسمية أو فعلية، ولكنه قد تطرق إلى ذلك في حديثه عن المسند والمسند إليه بقوله: "وهما لا يغني واحد منهما عن الأخر، ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله ... الخ"[٤] وذكر المبرد الجملة في حديثه عن الفاعل في قوله:

---

(١) الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، أميرة علي توفيق، ص٤٥، مطبعة البرلمان العتبة ١٩٧١م.

(٢) كتاب سيبويه ١٠١١٩/٣.

(٣) المرجع السابق ٢٠٨/٣.

(٤) كتاب سيبويه ٢٣/١

(إنما رفعاً لأنه هو والفعل جملة بحسب السكوت عليها) [1]، ولعل أول من ذكر الجملة بمعناها الاصطلاحي هو الفراء في معاني القرآن، ومن أقواله في الجملة: (وتقول لي تبين لي أم زيد أم عمر فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك قلت تبين لي ذلك) [2]. فمعنى الجملة الذي أراده الفراء هو الذي يحسن السكوت عليه، ويستفيد منها المخاطب. إلا أنه لم يذكر هذا الكلام صراحة كما ذكره المبرد. ومن الذين سبقوا الفراء في استخدام مصطلح الجملة أبو عثمان المازني، وكان ذلك في كلام ذكره المبرد في المقتضب فقال: (وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنها قلت الظانان منطلقان هما فتجعل الخبر) وهو مضمر ثم يقول: والظان أخويك منطلقين أنا فتعطف الجملة على الجملة، وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه[3]. ونحاتنا القدماء الذين ألفوا في الجمل لم يفردوا لها باباً مستقلاً خاصاً بدراسة الجملة؛ مثل ما صنع الخليل بن أحمد في كتابه (الجمل في النحو)، والزجاجي في كتابه (الجمل في النحو) على الرغم من ظاهر هذين الكتابين يوحي بانهما تناولا الجملة وأقسامها إلا أنهما في حقيقة الأمر قد تناولا جمل الأشياء أي مجموعها مثل: جمل الألفات، وجمل اللامات، وجمل التاءات، وجمل الواوات... الخ[4].

([1]) المقتضب، المبرد أبوالعباس محمد بن يزيد، ٨/١، عالم الكتب بيروت.

([2]) معاني القرآن، أبو زكريا الفراء يحي بن زياد ص٥١.

([3]) المغتضب، ٨/١.

([4]) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة ص٣٧٠- ٣٧١، مؤسسة الرسام – بيروت ١٩٨٥م.

أما ابن هشام فقد عده الدارسون حديثاً خير من عنى بالجملة وأنواعها وأقسامها عناية لم يسبقه إليها أحد. فقد أورد في مغنى اللبيب باباً خاصاً لمناقشة الجملة، وتفسيرها، وذكر أحكامها الخاصة بها. ويعد ذلك عملاً متفرداً في مجال دارسة الجملة[١].

أما الكلام في اصطلاح اللغويين فيطلق على الإشارة، والخط، وما يفهم من حال الشيء. وقد أطلق على هذه الثلاثة مجازاً[٢]. فقد ذكر سيبويه للكلام أقساماً هي مستقيم حسن مثل: (آتيك اليوم)، و (سأتيك غداً)، ومنه ما تقض أوله بأخره نحو (أتيتك غداً) و(سأتيك أمس)، ومنه مستقيم كذب نحو (حملت الجبل)، و(شربت ماء البحر)، والمستقيم القبيح وهو أن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: (قد زيد رأيت) [٣]. كما أن الكلام عند اللغويين يأخذ دلالة أوسع منها عند النحويين. لأن الكلام عندهم يختص بشرط الإفادة. فإن لم يفد فلا يعد عندهم كلاماً، وقد وافقهم في ذلك من النحاة سيبويه. حيث قال ابن مالك: وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد فليس بكلام مفرد كان كزيد أم مركباً دون إسناد (كعبدك) و (خير منك). أو مركباً بإسناد مقصود لغير نحو (إن قمت)[٤] فنجد أن سيبويه قد استخدم الكلام مرادفاً لمعنى الجملة. فتراه يمثل للكلام بجملة يحسن السكوت عليها، وإن لم يكن يتعرض للجملة في

---

(١) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٨/٢- ٨٦، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة المصرية صيدا بدون تاريخ ص٣٣- ٣٤.

(٢) همع الهوامع، السيوطي ١٠/١ مرجع سابق.

(٣) كتاب سيبويه ٢٥/١- ٢٦، مرجع سابق.

(٤) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق محمد عبد القادر عطا ١٥/١/ دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٠م.

كتابه صراحة. وقد أكد ابن جني ما ذهب إليه سيبويه وغيره من النحاة من إن الجملة تطابق معنى الكلام فقال: (أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمره معناه فهو كلام)[1] فالكلام والجملة هما سيان عند سيبويه وابن جني كما ورد في كتابيهما. كذلك من العلماء الذين ذهبوا إلى الترادف بين الكلام والجملة أبو علي الفارسي الذي أفرد باباً في كتابه المسائل العسكريات بعنوان (ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجملة)[2] فقد جاء تحت هذا الباب ما يدل على أن هنالك ترادف بين الكلام، والجملة. فقوله في هذا الباب (زيداً أخوك)، و(عمر ذاهب) فيه دلالة على الجملة الاسمية وقوله: (قام زيد)، و(ذهب عمر) فيه دلالة على الجملة الفعلية كما أن الحرف قد يدخل على أحد الجملتين فيصبح كلاماً ينطبق عليه حد الجملة وهو الذي يحسن السكوت عليه. فتقول: (هل زيد أخوك)، (وإن زيد أخوك)، و(ما عمر منطلق)، و(قد قام زيد)، و(وما يذهب عمر)، و(لم ينصرف زيد) [3].

أما الزمخشري فقد جعل الكلام مرادفاً للجملة، وذلك عندما فرغ من حد الكلام قال: (... والكلام هو المركب من كلمتين استندت احداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي

([1]) الخصائص، ابن جني، ٢٠/١.

([2]) المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، تحقيق إسماعيل عمايرة ص٤١- الجامعة الأردنية ١٩٨١م.

([3]) المسائل العسكريات ص٤١.

إلا من اسمين كقولك: (زيد أخوك)، و(بشر صاحبك)، أو فعل واسم في قولك: (ضرب زيد)، و(انطلق بكر)، وتسمى جملة) [١].

ومن العلماء الذين ذهبوا مذهب الترادف في المعنى بين الجملة والكلام أبو البقاء العبكري الذي يقول في كتابه (الباب في علل البناء والإعراب): (الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين) [٢].

أما ابن يعيش (موضوع هذه الدراسة) فقد دار في فلك من سبقوه في الترادف بين معنى الجملة والكلام، فقال: "أعلم أن الكلام. عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه ويسمى الجملة" [٣].

فابن يعيش بقوله هذا يقرر ما ذهب إليه الزمخشري والسابقون من أصحاب ذلك المذهب.

وقد استعمل ابن منظور الكلام مرادفاً للجملة عندما تحدث عنه في معجمه لسان العرب فقال عن الكلام "هو ما كان مكتفياً بنفسه وهو الجملة والقول ما لم يكن مكتفياً بنفسه وهو الجزء من الجملة"[٤].

ومن بين الذين ذهبوا إلى القول بالمرادفة من علماء النحو المحدثين عباس حسن، فقد عد الكلام مرادفاً للجملة لأنه ساوى بينهما عندما وضع عنوانه (الكلام) في

---

(١) المفصل في صنعه الإعراب ص .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق غازي كليمان، ص٤١- ٤٤ط١، دار الفكر، دمشق ١٩٩٥م.

(٣) شرح المفصل ٧٢/١

(٤) لسان العرب، مادة (كلم) مرجع سابق.

كتابه (النحو الوافي) فقد كتب بإزائه عبارة (أو الجملة) فقال: "الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل مثل أقبل الضيف ... فلا بد في الكلام من أمرين معاً هما التركيب والإفادة المستقلة"[1].

ومن المحدثين الذين تبنوا مبدأ المرادفة بين الكلام والجملة عبده الراجحي، حيث يقول في تعريفه للجملة: "والجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل"[2].

هنالك فريق آخر من العلماء يرى عدم الترادف بين الكلام والجملة فذهبوا إلى أن الجملة أعم من الكلام لكون الكلام مرتبطاً بالإفادة أما الجملة فلا. فقد لاحظ هؤلاء إن هنالك فرق واضحاً بين الكلام والجملة ومن هؤلاء ابن الحاجب. فقد قال في الكافيه "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن معنى الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس"[3]. ومنهم ابن هشام الأنصاري فإنه يرى أن الجملة لا بد أن يتوفر فيها ركناها الأساسيان "المسند والمسند إليه" بصرف النظر عن النواسخ، والأدوات الأخرى الداخلة عليها؛ فالجملة عنده عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد)، أو المبتدأ وخبره كـ(زيد قائم)، أو

([1]) النحو الوافي عباس حسن، ١٦/١٥/١ ط٤، دار المعارف مصر.

([2]) التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ص٧٧، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ١٩٨٨م.

([3]) شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاسترابادي ٨/١، ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٧٩م.

(أقائم الزيدان)، و(ضرب اللص) فلو أدخلت شبه الجملة (بالسوط) على الجملة لأصبح كلاماً لان الكلام عندهم هو القول المفيد الذي يحسن أن نسكت عليه. فجملة الشرط مثلاً هي غير كلام فمثلاً جملة (لإن قام زيد)، فهي عندهم جملة، ولكنها ليست بكلام لعدم حصول الفائدة التي يحسن السكوت عليها ومثلها جملة الصلة وجملة القسم.

وقد وافق السيوطي ابن هشام فيما ذهب إليه من عدم الترادف بين الكلام والجملة، حيث قال "والجملة قبل ترادف الكلام والأصح أعم لعدم شرط الإفادة"[1] والذي يفهم من آراء هذه المجموعة التي ترى عدم الترادف أن الكلام يكون سبب وجود الإسناد فإذا قصد لذاته كان كلاماً فلا يجوز أن نطلق على جملة الشرط، أو جملة الجواب كلاماً إذا فصلنا بينهما لعدم وجود الإفادة. أما إذا وصلنا بينهما أصبحت الجملتان كلاماً. أما قولنا: (الجو عليل) تصلح أن تكون جملة لوجود التركيب الاسنادي، وتكون كلاماً لانها أفادت معنى يحسن السكوت عليه. أما عبارة (إن أوقفت الحرب) تكون جملة فقط، ولا تكون كلاماً لأن الفائدة لم تحصل فإذا جئنا بجواب الشرط (توحد السودان) أصبحت كلاماً مكوناً من جملتين وبها يكون المعنى تاماً.

نستخلص من ذلك كله أن النحاة قديماً وحديثاً قد انقسموا حيال الكلام، والجملة إلى قسمين الأول: يرى أن الجملة مرادفة للكلام في الدلالة، وإن كل مصطلح منهما يعرف بالآخر. والثاني يقول: أن الكلام والجملة غير مترادفين، بل أن الجملة أعم والكلام أخص لاشتراط الفائدة فيه أما الجملة فلا.

([1]) همع الهوامع، ١٢/١.

أرى أن الكلام والجملة يشتركان في قضية الإسناد وفي حصول الفائدة فإذا وجد الإسناد ولم تتم الفائدة فهذا ليس بكلام إنما هو جملة وإذا وجد الإسناد وتمت الفائدة كان ذلك كلاماً وجملة.

أقسام الجملة وخصائصها:

الجملة في اللغة العربية لها أقسام عديدة وذلك أمر اقتضته الضرورة لأن التعابير العربية لا تقف عند نمط واحد لأنها منوط بها مسايرة التعابير الإنسانية؛ لذا فإن أقسام الجملة التي أحصاها اللغويون تتمثل في الآتي:-

١. الجملة باعتبارها الصدارة:

فقد دأب النحاة على تقسيم الجملة إلى قسمين أساسيين، معتمدين في ذلك على صدر الجملة، هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية يقول ابن يعيش: "وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية"[١]. فالجملة الاسمية هي التي يكون في صدرها الاسم، سواء أكان الاسم صريحاً أم مؤولاً أم وصفاً رافعاً لمكتفي به، أم اسم فعل. يقول ابن هشام: "فالاسمية هي التي صدرها اسم كـ"زيد قائم"، و(هيهيات العقيق)، و(قائم الزيدات) [٢] وإذا دخل على هذه الجملة حرف قد يغير الإعراب أو المعنى أو الاثنين معاً، أو لا يغير شيئاً منها، ولكنه لا يغير التسمية. أما الجملة الفعلية فسميت بذلك لأنها مصدرة بفعل، سواء كان الفعل تاماً أم ناقصاً، متصرفاً أم كاملاً مبنياً للمعلوم أو للمجهول،

---

(١) شرح المفصل ٨٨/١.

(٢) مغنى اللبيب، ابن هشام ٧/٢.

مذكوراً أم محذوفاً، متقدم عليه فعل أم غير متقدم[1]. مثال الفعل التام نحو (قام زيد)، أو (يقوم عمر)، ومثال الناقص: (كان زيد طالباً)، و(كادت الشمس تغيب)؛ ومثال الجامد نحو: (عسى الله أن يوفقنا)، و(حّبذا الصدق)، ومثال المبنى للمجهول نحو (استشهد المجاهد) و (كُسر الحصار)، ومثال المحذوف نحو (يا عبد الله) ومنه قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك) وقوله تعالى: (والليل إذا يغشى) فتلك الجمل فعلية لأن أصل صدورها أفعال محذوفة تقديرها أدعو عبد الله وإن استجارك أحد وأقسم.

وقد تأتي الجملة على وجهين اسمية الصدر وفعلية العجز نحو (زيد يقوم أبوه)؛ فهذه الجملة تسمى بالجملة الكبرى. فهي قد تكونت من مبتدأ وهو زيد، وخبر مكون من الجملة الفعلية (يقوم أبوه) والرابط بين الجملتين هو الضمير[2].

ذهب النحاة إلى أن التقدير في الإعراب له أثر في تحديد نوع الجملة. ففي جملة البسملة مثلاً إذا جعلت المحذوف مبتدأ كانت الجملة اسمية على اعتبار مبتدئ باسم الله وهذا هو مذهب البصريين، وإن قدرت فعلاً محذوفاً فهي فعلية على اعتبار أبدأ باسم الله، وهذا هو مذهب الكوفيين. كذلك المعنى يلعب دوراً مهماً في اسمية الجملة، أو فعليتها مثال ذلك عبارة: (ماذا صنعت؟) حيث قال ابن هشام في صدر مناقشتها: إنها تحتمل معنيين أحدهما (ما الذي صنعت) فالجملة اسمية مقدر خبرها عند الأخفش وقد قدر مبتدأها سيبويه. والثاني إن تكون بمعنى (أي شيء صنعت)؛ فهي فعلية قدم مفعولها[3].

---

(1) مغني اللبيب،٧/٢، وهمع الهوامع ١٣/١.
(2) المرجع السابق ٨/٢ – ١٢.
(3) مغنى اللبيب، ابن هشام ١٠/٢.

وقد رأى الكوفيون أن (محمداً) في جملة (محمد مسافر) فاعل تقدم على فعله، وينكرون وجود ضمير مستتر في الفعل (سافر) يعود على (محمد) في حين أن البصريين يرون غير ذلك فمثل هذه الجملة عندهم اسمية.

وقد زاد الزمخشري على نوعي الجملة السابقيين نوعين آخرين هما: الجملة الظرفية؛ والجملة الشرطية، وتكون الجملة عنده أربعة أضرب هي الفعلية والاسمية والشرطية والظرفية[1].

أما ابن يعيش فقد نسب هذه القسمة التي تبناها الزمخشري إلى أبي علي الفارسي ورأى إنها قسمة لفظية تقوم على الشكل وقد خالفه في هذه القسمة معتبراً الجملة ضربين اسمية وفعلية لأن الجملة الشرطية في الأصل مكونة من جملتين. كما عد الجملة الظرفية جملة معنية[2].

وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه الزمخشري في جعل الجملة الظرفية نوعاً من الجمل في العربية. ولكنه اشترط في الجملة الظرفية أن يقدر فيها المرفوع فاعلاً بالظرف أي بمعنى الجملة عنده. وتكون ظرفية في حالة واحده هي إذا قدرنا المرفوع فاعلاً بالظرف. ومثل جملة (أفي الدار زيدٌ؟) تحتمل أن تكون ظرفية، وتحتمل أن تكون اسمية، او فعلية وأمثلة الزمخشري للجملة الظرفية قوله (خالد في الدار)، وذهب إلى أن (في الدار) متعلق بفعل. محذوف تقديره (استقر)، وقد ذكر النحاة أراء حول المحذوف أهو اسم أم فعل فقال ابن يعيش: "وأعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل

---

(1) المفصل في صنعة الإعراب، ص٢٤.
(2) شرح المفصل ٢٢٩/١.

هو اسم أو فعل فذهب الأكثر إلى أنه فعل وأنه من حذف الجمل وتقديره زيدا استقر في الدار أو حل في الدار"[١]. ومذهب الكوفيين هو اعتبار الاسم المرفوع بعد الظرف فاعلاً بالظرف[٢].

ورأى أن شبه الجملة سواء أكان ظرفاً أم جاراً ومجروراً لا بد أن يكون له متعلق مذكوراً كان أم محذوفاً. فإذا علق مع الفعل فالجملة فعلية، وإذا علق باسم، أو أحد المشتقات فهي في إطار الجملة الاسمية.

٢/ الجملة باعتبار الإعراب:

كما أن كتب التراث النحوي قد اهتمت بظاهرة الإعراب ومالها من أثر في تحديد نوع الجملة. فنجد النحاة قد استفادوا من الإعراب في تحديد وظائف الكلمات داخل الجملة، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك في تحديد وظيفة الجملة. وبناء على ذلك قسموا الجملة من حيث الإعراب إلى قسمين هما: الجملة التي لها محل من الإعراب، وهي الجملة تؤدي وظيفة نحوية في التركيب بأنها تأخذ مكانة إعرابية، بأن تكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم بحسب ما يقتضيه التركيب؛ وهي في هذه الحالة تشبه الاسم المفرد. ويقول الجرجاني في ذلك: (بل يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد) [٣]. وذهب ابن هشام إلى أن الأصل في الجملة أن تحل محل المفرد[٤].

---

(١) شرح المفصل ٢٣١/١.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف، ٥١/١- ٥٢.

(٣) دلائل الإعجاز، الجزجاني، ص٢٢٤ مرجع سابق.

(٤) مغنى اللبيب ١٥/٢ مرجع سابق.

والغاية عند النحاة من تحديد نوع الجملة هنا هي تحديد علاقتها بما تأتلف به من جمل. لأن الأصل في الجملة أن لا تخضع لتأثير العوامل الإعرابية، لأنها مركبة لا تظهر عليها علامات الإعراب ما لم تقع في موقع المفرد ولم تقم مقامه. فإن وقعت موقع المفرد فالإعراب يكون على المحل.

والجمل التي لا محل لها من الإعراب قد اختلف النحاة في عددها فذهب ابن هشام إلى أنها سبع، وذهب أبو حيان إلى أنها اثنتا عشرة جملة. والمشهور منها هي: الابتدائية، والاعتراضية، والتفسيرية والجملة الواقعة صلة، والواقعة جواب للقسم. والواقعة في جواب الشرط الجازم أو غير الجازم غير المقترن بالفاء. والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب. فإذا نظرنا إلى تلك الجمل جميعها لا نجدها تأخذ وظيفة نحوية محددة.

٣/ الجملة باعتبار البنية:

كذلك جنح النحويون إلى تقسيم الجملة باعتبار البنية إلى قسمين هما البنية العميقة والبنية السطحية للجملة وهو المذهب الذي يتزعمه تشومسكي[١]. ونحن في هذه الدراسة لا نريد التحدث عن نظرية نشومسكي إنما نريد تحليل الجملة بكيفية معينة من حيث التقديم والتأخير والحذف والاضمار والعوامل الداخلة عليها، لذا نترك الحديث عن البنية العميقة والسطحية لأنه لا مجال له في هذا الموضوع.

---

(١) استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، المجلة العربية للدراسات اللغوية. العدد الأول، السنة الاولى، ١٩٨٢م معهد الخرطوم الدولي للغات العربية، ص٦٥.

ثانياً: خصائص الجملة عند النحاة:

تبنى الجملة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه. وقد أثبت النحاة أنه لا يغني واحد منهما عن الأخر. فقال سيبويه: " مالا يغني واحد منهما عن الأخر، ولا يجد المتكلم منه بداً"[١]. وتربط بين ركني الجملة علاقة سماها النحاة بالإسناد، والتي يعدها بعض النحاة ركناً ثالثاً من أركان الجملة[٢].

فالجملة الإسمية هي الجملة المبدوءة باسم وقد أطلق النحاة على أركانها أسماء أخرى مثل المبتدأ والخبر، والرابط. فالمبتدأ هو اسم أو ما هو بمنزلته مجرد من العوامل مخبر عنه أو وصف رافعاً لمكتفي به[٣]. ويشترط في المبتدأ أن يكون اسماً سواء أكان صريحاً أو مصدر مؤولاً.

أما الخبر فهو الجزء الذي به تحصل الفائدة مع المبتدأ[٤]. والرابط يطلق على تلك العلاقة الذهنية التي تربط بين المبتدأ والخبر وهي المعروفة عند النحاة بعلاقة الإسناد وبناء على ذلك فقد قمت باستقراء لأهم خصائص الجملة من خلال شرح المفصل ممثلة في الظواهر التركيبية التالية:

---

(١) كتاب سيبويه ٢٣/١ مرجع سابق

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٧٨، مرجع سابق.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٨٤/١.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد بن جمال الدين بن مالك الناظم، ص٧٧، تحقيق محمد باسل عيون السود.

أولاً: الحذف:

تمتعت اللغة العربية بأساليب لغوية كثيرة يعد الحذف أحدها. وقد شغلت هذه الظاهرة اهتمام علماء اللغة قديماً وحديثاً. وأفردوا لها فصولاً خاصة بها في مصنفاتهم[١]. وقد أسلفنا الحديث عن الحذف وأهميته في عملية تحليل النص. فهو له دلالات يقتضيها السياق عند علماء البلاغة مثل: زيادة التلذذ بسبب استنباط الذهن للمحذوف أما عند علماء النحو فقد شكل الحذف ظاهرة استوقفت النحاة الذين قعدوا لهذه اللغة. فبعد استقرائهم للمادة اللغوية قرروا أنه لا يجوز حذف أحد ركني الجملة إلا بوجود قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز عندهم أن لا تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً[٢]. فقد جوز ابن يعيش الحذف في الجملة في مواضع منها:

١/ حذف الفعل وبقاء عمله فقال: "أعلم أن الفاعل قد يذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه"[٣]. فقد استشهد على حذف الفعل بقول الشاعر:

لبيك بزيد ضارعُ لخصومة *** ومختبط مما تطيح الطوائح[٤].

فالشاهد في البيت (ضارعُ) وقد جاء مرفوعاً لفعل محذوف تقديره (يبكه) أي (يبكه ضارع لخصومة) وكذلك قوله تعالى: (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم)

---

(١) دلائل الإعجاز، ص١٦٢ مرجع سابق.

(٢) شرح المفصل ٩٤/١.

(٣) المرجع السابق ٢١٤/١.

(٤) البيت لابن نهيك النهشلي، ورد في خزانة الادب ٣١٣/١، وأوضح المسالك ٩٣/٢، والخصائص ٣٥٣/٢ والشعر والشعراء ص١٠٥، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص١٦١.

[1]. فالشاهد في الآية قوله (شركاؤهم) فقد رفع بفعل محذوف تقديره (زينه) وقد دل عليه زين الأول[2]. وهو مذهب المبرد[3]. فقد وافق ابن يعيش في ذلك المبرد ومن عمل بمذهبه.

كذلك قد يحذف المبتدأ عنده ويبقى الخبر أو العكس لذلك إذا وجدت قرينة لفظية أو حالية فتحذف أحدهما لدلالتها عليه، فمثال حذف المبتدأ قولك (المسك والله) إذا شممت ريحاً طيبة فالأصل هو (هو المسك والله) و(زيد والله)، لمن اتصف بصفات تعرفها عنه أي هو زيد والله. ومثال حذف الخبر (زيدُ) لمن قال لك: (من عندك) قال ابن يعيش: "... وأكثر ذلك في الجوابات- يقول القائل": (من عندك) فتقول: (زيد) والمعنى: زيدُ عندي. إلا أنك تركته للعلم به إذ السؤال إنما كان عنه) [4]. أما في قوله تعالى: (فصبرٌ جميل) [5]. فيجوز عند ابن يعيش أن يكون المحذوف المبتدأ، أو أن يكون الخبر هو المحذوف فيجوز أن يكون (صبراً) هو المبتدأ، والخبر محذوف تقديره (عندي) فيجوز الابتداء (بصبر) لأنه نكرة موصوفة. كما يجوز أن يكون (صبر جميل) خبراً، والمبتدأ محذوف تقديره (أمري)، أو (صنعي) وهكذا[6].

([1]) سورة الأنعام الآية ١٣٧.
([2]) شرح المفصل ٢١٥/١.
([3]) البحر المحيط ٢٢٩/٤.
([4]) شرح المفصل ٢٤٠/١.
([5]) سورة يوسف الآية ١٨ و ٨٣.
([6]) شرح المفصل ٢٤٠/١.

كذلك من خصائص الجملة عند ابن يعيش حذف المفعول به في مثل قوله تعالى: "وسلام على عباده الذين اصطفى الله"[١]. فقد حذف المفعول به وهو الضمير في (اصطفى) وقوله تعالى: "أين شركائي الذين كنتم تزعمون"[٢].

فالشاهد هو في قوله: (تزعمون) فقد حذف المفعول وهو الضمير فكل ذلك على إرادة الضمير الهاء، وقد حذف تخفيفاً لطول الكلام[٣]. أما قوله تعالى: "وما عملت أيديهم"[٤]. فقد اختلف فيه القراء وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي بغير الهاء، وغيرهم باثبات الهاء وهو عند ابن يعيش الأصل في القراءة والحذف يأتي للتخفيف[٥].

كذلك من مواضع الحذف في الجملة عند ابن يعيش حذف حرف النداء فقد جوز حذف حرف النداء من القريب، لأن الغرض من النداء هو التصويت بالمنادى ليقرب إذا كان متراخياً. أما إذا كان قريباً فيجوز أن تحذف أداة النداء وقد استشهد لذلك بقول الشاعر:

حاربن كعبٍ ألا أحلام تزجركم *** عنى وأنتم من الجوف الجماخير[٦].

---

(١) سورة النمل الآية ٥٩.
(٢) سورة القصص الآية ٦٢.
(٣) شرح المفصل ٤١٩/١.
(٤) سورة يس الآية ٣٥.
(٥) شرح المفصل ٢٢٠/١.
(٦) ديوان حسان بن ثابت ص١٧٨،تحقيق وليد عرفات، دار صادر للطباعة١٩٧٤، شرح أبيات سيبويه ٥٥٤/١.

وقوله تعالى: (يوسف أعرض عن هذا)[1] وقوله: (فاطر السماوات والأرض)[2]. وهذا الحذف ياباه القياس لأن الحرف إنما جيء به اختصاراً ونائباً عن الفعل المحذوف فحرف النداء نائباً عن (أنادي)، فحذفها يكون اختصار المختصر وهو إجحاف.

كما ذهب ابن يعيش إلى جواز حذف عامل الحال إذا دلت عليه قرينة الحال مثل قولك لمن أزمع حجاً: (راشداً مهدياً) أي ذهب راشداً مهدياً[3]. فعلى اختلاف أراء النحاة في قضية الحذف فهي لها أثرٌ في تأدية المعنى.

من مواطن الحذف التي نبه إليها ابن يعيش: حذف الفعل العامل في خبر (كان) لدلالة (إن) عليه لأن (إن) أداة شرط تقتضي أن يكون ما بعدها فعل، وأن الشرط بالاسم لا يصح، واستدل على صحة ذلك بقول العرب: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً"[4]؛ فللعرب في إعراب هذه المسألة أربعة أوجه هي: أن تنصبها جميعاً، أو ترفعها جميعاً، أو أن ترفع الأول وتصب الثاني، أو تنصب الأول وترفع الثاني. وهذا الوجه الأخير هو المختار عند ابن يعيش فقد نصب الأول عنده بإضمار فعل تقديره (إن كان في عمله خيرُ) ويكون ارتفاع الثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (فجزاؤه خيرٌ).

([1]) سورة يوسف الآية ٢٩.

([2]) سورة يوسف الآية ١٠١.

([3]) شرح المفصل ٣١٢/١.

([4]) مجمع الأمثال، ابو الفضل احمد بن محمد النيسابوري، ٣٤١/٢. منشورات دار مكتبة الحياة بيورت ، ١٩٦١م، وشرح المفصل ٨٥/٢.

فقد قرر النحاة أن الحذف في الجملة لا يتم اعتباطاً. إنما لا بد من وجود قرينة أو دليل على حصوله. كما بينوا أن هنالك مواضع يحصل فيها ذلك الحذف لحصول فائدة معينة[١]. وما جاء به ابن يعيش يمثل خلاصة أراء النحاة حول الحذف وأثره في المعنى.

الثاني: التقديم والتأخير:

تعد الرتبة من الظواهر اللغوية المهمة في بناء الجملة خاصةً بين المسند والمسند إليه، وقد يوحى التقديم والتأخير بدلالات على الجملة من إبراز الشيء المتقدم، وبيان أهميته. فقد توقف عنده النحاة والبلاغيون وأفردوا له فصولاً في مؤلفاتهم[٢]. فعبد القاهر الجرجاني أطرى كثيراً على ظاهرة التقديم والتأخير، وعدها باباً جم المحاسن واسع التصريف كما تقدم في صفحات هذا البحث. فظاهرة تقديم الخبر على المبتدأ عند ابن يعيش تنضوي تحت باب تقديم اللفظ على عامله وهذا التقديم عند النحاة إما واجب، وإما جائز. قال الزجاجي: "وأعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلاً فإنه لا يجوز تقديمه عليه نحو قولك: (زيد قائم)، و(قائم زيد) و(محمد في الدار)، و(في الدار محمد)، و(زيد أخوك منطلق)، و(وأخوك منطلق زيد) كل ذلك جائز عندنا. فإن كان خبر المبتدأ فعلاً ثم قدمته عليه ارتفع به وزال معنى الابتداء عنه لأن الفعل أقوى منه"[٣]. وقد ذهب ابن يعيش ذلك المذهب فقال (يجوز تقديم خبر المبتدأ مفرداً كان أو

---

(١) اللمع في العربية أبن جني، ص٧٧، ط٢ عالم الكتب بيروت ١٩٨٥م.

(٢) دلائل الإعجاز، ص١٣٥، مرجع سابق.

(٣) الجمل في النحو، الزجاجي ص٣٧.

جملة، فمثال المفرد: (قائم زيد)، و(ذهب عمرو)، ومثال الجملة (أبوه قائم زيد))[1]. وهو مذهب أهل البصرة وإنما جوّزوا ذلك لكثرة الاستعمال في كلام العرب. واستشهدوا لذلك بقول العرب "في بيته يؤتى الحكم"[2]. وجاء عن سيبويه من ذلك الباب: (تميمي أنا) [3]. ففي تلك الشواهد يعود الضمير على الاسم الظاهر، وهو على نية التقديم. ولو قلنا (قائم زيد) كان في قائم ضمير زيد وكذلك إذا قلنا: (أبوه قائم زيد) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم تعد على ظاهره. لذلك يجوز أن تقدم ما فيه الضمير على الاسم الظاهر[4].

أما الكوفيون فقد ضعفوا ذلك الاستعمال لأنه يؤدي إلى تقديم الاسم على ظاهره وأن رتبة ضمير الاسم لا بد أن تقع بعد ظاهره. فإذا كان ذلك كذلك فلا يجب عندهم تقديم الضمير على ظاهره[5].

وذلك التحليل غير صحيح لان الخبر مقدم في اللفظ لكنه متأخر في التقدير، والدليل على ذلك إجماع النحاة على عدم اعتبار ذلك التقديم. فجاز عندهم (ضرب

([1]) شرح المفصل ٢٣٥/١.

([2]) ورد المثل في المستقصى في الامثال الزمخشري أبوالقاسم جارالله محمود بن عمر، ص٢٥١ ، ط٢ بيروت دار الكتب العلمية ١٩٧٤م. والوسيط في الأمثال، علي بن أحمد الواحدى، ص١٣٢، تحقيق محمد عبدالرحمن، مؤسسة دار الكتب الثقافية الكويت.

([3]) كتاب سيبويه ١٢٧/١. .

([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١/١- ٦٢.

([5]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١/١.

غلامه زيدٌ) مستدلين بقوله تعالى: (فأوجس في نفسه خيفة موسى) [1]. فالشاهد في (نفسه) حيث رجع الضمير إلى متأخر في اللفظ وهو (موسى) وهو في تقدير التقديم لأنه فاعل وفي كل شواهد البصريين قد تقدم المضمر على الظاهر لفظاً لكن النية به التأخير، وهو ما ذهب إليه ابن يعيش. يتضح ذلك من قوله في معرض حديثه عن جواز تقديم خبر المبتدأ عليه: "... وإذا ثبت ما ذكرناه جاز تقديم خبر المبتدأ عليه، وإن كان فيه ضمير، لأن النية فيه التأخير من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر فأعرفه"[٢].

وكتقديم الفاعل على الفعل والمفعول؛ فالأصل بقتضي أن يتقدم الفاعل وهو ما ذهب إليه ابن يعيش بقوله: "أعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله... الخ"[٣]. ولكن الحكم عنده هو أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول لأنهما يتعلقان به. ذلك اوجب للفعل التقديم، وللفاعل والمفعول التأخير، لان مرتبة العامل قبل المعمول[٤].

أما (كان) وأخواتها فهي أفعال تشترك مع الأفعال الصحيحة في العمل الذي يتمثل في الرفع والنصب، والجر واسم كل واحد منها مشبه بالفعل وخبره مشبه بالمفعول تشبيهاً لفظياً، والفرق بينها وبين الأفعال التامة أن الأفعال التامة يمكنها الاستغناء عن منصوبها لأنها مع مرفوعها تعطي جملة مفيدة مثل: خرج محمد في اللازمة وأكرمت أحمد في المتعدية. أما كان وأخواتها فهي أفعال ناقصة لا تعطي مع

---

(١) سورة طه الآية ٦٧.
(٢) شرح المفصل ٢٣٥/١.
(٣) شرح المفصل ٢٠٢/١.
(٤) المرجع السابق ٢٠٢/١ وشرح ابن الناظم ص١٥٨.

مرفوعها جملة يحسن السكوت عليها مثل: (كان محمد) فإذا قلت: (كان محمد ورعاً) أفادت الجملة.

فالمرفوع في باب كان لا يكون إلا منصوباً في المعنى[١]. فمذهب ابن يعيش أن لا يحذف اسمها ولا خبرها لأن ذلك يؤدي إلى عدم استقامة الجملة. وموافقاً في ذلك سيبويه الذي قال: (فمن ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول، لا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر هنا كحالك في الاحتياج إليه) [٢].

قصد النحاة هنا أن هذه الأفعال فاعلها ومفعولها كالشيء الواحد في المعنى ففي (كان زيد قائماً) فقائماً هو خبر عند زيد وهو في المعنى الفعل وزيد الفاعل. أما الأفعال التامة فإن فاعلها غير مفعولها مثل (ضرب زيد عمر).

وعن خبر كان وأخواتها قال ابن يعيش: "لما كانت هذه الأفعال متصرفة تصرف الأفعال الحقيقية، ومشبه بها جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير"[٣].

قصد ابن يعيش بقوله أنه يجوز تقديم خبر (كان) وأخواتها على أسمها مستدلاً لذلك بقوله تعالى: (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) [٤]؛ فقد تقدم حقاً وهو خبر على

---

(١) شرح المفصل ٨٤/٢
(٢) كتاب سيبويه ٤٥/١.
(٣) شرح المفصل ٣٤٥/٤.
(٤) سورة الروم الآية ٤٧.

الاسم (نصر). كما ذهب إلى تقديم خبر كان عليها مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ وَبَطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[1]. فقد تقدم (باطلٌ) وهو معمول (يعملون) [2].

أما ما في أوله النفي وهي زال وانفك وفتئ وبرح، فلا يجوز تقديم أخبارها عليها وهو مذهب سيبويه والبصريين وذهب إلى ذلك من النحاة الفراء[3]. أما في أوله (ما) منها، فقد ذكر سيبويه والبصريون إلى أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها لأنها جارية مجرى الاستفهام، والاستفهام يفيد معنى في الاسم والفعل فحقه أن يأتي قبلها لا بعدها ولا يجوز عندهم التقديم مع (لن ولم ولا) ووافقهم في ذلك ابن يعيش وفسر ذلك بأن (لم ولن ولا) قد اختصت بالدخول على الأفعال فصارت كالجزء منها. فلا يجوز (قائماً ما زال زيد).

أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك[4]. أما (ليس) فقد أجاز ابن يعيش تقديم خبرها عليها موافق في ذلك مذهب سيبويه، والمتقدمين من نحاة البصرة والفراء من الكوفيين[5] وقد استدلوا على ذلك بقوله: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [6]. فقد قام معمول الخبر على (ليس) لأن يوم هو معمول مصروف وهو الخبر فإذا جاز تقديم المعمول جاز تقديم الخبر لأن رتبة المعمول قبل رتبة العامل[7]. وقد منع الكوفيون

---

(1) سورة الأعراف الآية ١٣٩.
(2) شرح المفصل ٣٤٥/٤.
(3) المرجع السابق ٣٦٨/٤.
(4) الإنصاف ١٢٩/١- ١٣٢.
(5) شرح المفصل ٣٧/٤
(6) سورة هود الآية ٨.
(7) شرح المفصل ٣٧٠/٤.

والمبرد وابن السراج ذلك وحجتهم هي أنهم قاسو (ليس) على (عسى ونعم) وفعل التعجب[1].

الثالث: الإضمار:

وهو من خصائص الجملة كاسناد الفعل إلى الفاعل المضمر فقد ذكر ابن يعيش: أنه يجوز أن نسند الفعل إلى الفاعل المضمر ويكون إعرابه على المحل فإذا قلنا: (ضربت زيداً) يكون إعراب التاء في محل رفع لأنها فاعلة وهكذا[2].

---

(1) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٩٧.
(2) شرح المفصل ٢٣٥/١.

المبحث الثاني
الجملة الاسمية المثبتة

الجملة هي ميدان علم التركيب؛ لأنه العلم الذي يتناول الكلمات في علاقتها بعضها ببعض. وحين تكون الكلمة في جملة تصبح لها وظيفة نحوية ولغوية معينة، فهي تتأثر بغيرها من الكلمات، وتؤثر في غيرها أيضاً. كما أن النحاة قد اتفقوا على أن الجملة لا بد أن تقوم على ركنين أساسيين هما المسند، والمسند إليه. وهذا يعني أن الاسم لا يمكن أن يكون جملة تامة بنفسه بل يحتاج إلى اسم آخر. ففي قولنا: (رجل هرم) نجد أن كلا من رجل وهرم أسمان، لكن لا يعطي الواحد منهما معنى إلا مع غيره. بل يحتاج إلى فعل أو حرف أحياناً ليكون جملة تعطي وظيفة نحوية معينة. فالاسم عند النحاة يظهر في مواقع متعددة مثل: المبتدأ أو الخبر أو الفاعل، أو نائب الفاعل، أو المفعول به، أو المفعول فيه، أو المفعول المطلق وهكذا. وهذا يقودنا إلى أن الجملة الاسمية الأساسية هي الجملة التي تتكون من المبتدأ والخبر. فقد عرفها ابن هشام بأنها: (هي الجملة التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق، وقائم الزيدان)[1]. وقال سيبويه "فالمبتدأ كل اسم ابتدائي به ليبنى عليه الكلام، والمبنى عليه رفعُ. فالمبتدأ لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأولُ والمبنى ما بعده " عليه فهو مسند ومنسد إليه"[2]. أما ابن جني فقد قال: "اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرفته لها. وجعلته أولاً لثاني يكون الثاني خبراً عن الأول، ومسند إليه وهو مرفوع

([1]) مغنى اللبيب ٤٠/٢.

([2]) كتاب سيبويه ٢/٢.

بالابتداء تقول: زيد قائم، ومحمد منطلق فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء ومـــا بعـــدهما خبر لهما"[١]. وقد ذهب ابن يعيش إلى ذلك المذهب فقال: "المبتدأ هو كل اســـم ابتدأتـــه وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه"[٢]. فلم يخرج تعريفه للجملة الاسمية بركنيها المبتدأ والخبر عما ذهب إليه سيبويه وابن جني وابن هشام من النحاة السابقين.

أما المحدثون من النحاة فقد اهتموا بالاسناد الذي بـــه يتضـــح معنـــى الجملـــة ووظيفتها خاصة علماء البلاغة، فالكثير منهم يرى أن لكل جملـــة خبريـــة أو إنشـــائية ركنين هما المسند، والمسند إليه.

أما المسند إليه عند النحاة. هو المبتدأ الذي له خبر، أو الفاعل أو نائبه[٣]. أمـــا المسند فهو الخبر، أو الفعل التام، أو اسم الفاعل، أو الوصف المستغنى بمرفوعه عـــن الخبر، أو أخبار النواسخ، أو المصدر النائب عن الفعل[٤].

فتعريف المحدثين ليس ببعيد عن تعريف القدماء من النحاة، إلا أنـــه يمكـــن أن يكون أكثر وضوحاً وأقرب دلالة للدارسين.

والجملة الاسمية أما أن تكون مثبته أو منفية. والمبتدأ إما أن يكون المبتدأ فيهـــا معرفة أو يكون نكرة. فيمكن أن نقف هنا عند أقاسم الجملة المثبتة وهي:

---

(١) اللمع في العربية، ص١٠٩.

(٢) شرح المفصل ٢٢١/١.

(٣) جواهر البلاغة في المعاني و البيان و البديع، السيد احمد الهاشمي، ص١١٧، دار الكتب للطباعة و النشر، ١٤٢٩- ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(٤) المرجع السابق، ص١٤٧.

أولاً: الابتداء بالمعرفة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وفي الخبر أن يكون نكرة. ذلك ما ذهب إليه سيبويه يقول: "وأحسنه (أي الكلام) إذ اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام"[١].

ورأى ابن جني أنه إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة فإن المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النكرة[٢].

وذهب ابن هشام إلى أن المعرفة هي الاسم الذي وضع ليستعمل في معنيين، والنكرة ما شاع في جنس موجود أو مقدر. كما رأى ابن هشام أن النكرة أصل، والمعرفة فرع[٣]. وقد فسر ذلك عباس حسن بقوله "اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته ويصدق على كل منها اسمه"[٤]. ولعل السبب في تنكير الخبر هو أنه مسند، فأشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير إذ هما من عوارض الاسم[٥]. وإنما وجب الابتداء بالمعرفة لكي يكون الحكم عليه مفيداً إذ لا فائدة في الحكم على النكرة[٦].

---

(١) كتاب سيبويه ٣٢٩/١.

(٢) اللمع في العربية ، ص٧٢.

(٣) شرح قطر الندى ويل الصدى، ص١٢- ١٢٩.

(٤) النحو الوافي، ٨/١.

(٥) شرح قطر الندى، جمال الدين بن هشام الانصاري، ص١٦٣- ١٦٤، ط٢، دار المعرفة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٦) اللمع في العربية، ص٧٢.

أما الترتيب الشائع للمعارف أن أقواها بعد لفظ الجلالة وضميره الضمائر مرتبة كما يلي: ضمير المتكلم، ثم العلم، ثم ضمير الغائب، ثم اسم الإشارة وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم الوسط ثم البعيد. وأقوى أسماء الإشارة ما كان للتقريب ثم الوسط ثم البعيد[١]، فالمنادى النكرة المقصودة، ثم الموصوف، والمعرّف (بال)، ثم المضاف، ثم العلم وأقوى الأعلام أسماء الأماكن لقلة الاشتراك فيها، ثم أسماء الناس.

أما قول ابن سراج في ذلك هو: "أعلم أن المبتدأ والخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة، الأول: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو عمر منطلق وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه أصل الكلام"[٢]. وقال ابن جني (فإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النكرة) [٣]. أما الزمخشري فقد قال: المبتدأ نوعان معرفة وهو القياس .... الخ[٤].

فلما كان الاعتماد على آراء النحاة أحد الأسس التي اعتمد عليها ابن يعيش في تحليله للمادة النحوية من خلال كتابه شرح المفصل جاء رأيه في بناء الجملة الاسمية موافقاً لآراء النحاة السابقين من أئمة النحو حيث قال: (إذا اجتمع معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر نكرة)[٥].

---

(١) النحو الوافي ٢١٢/١.

(٢) الأصول في النحو، ابو بكر بن سهيل بن السراج النحوي، ٣٢٨/١، ط٤، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٣) اللمع ، ص ١١٠.

(٤) المفصل في صنعة الأعراب، ص٤٣.

(٥) شرح المفصل ٢٢٥/١.

كما أنه قد أخذ بقاعدة البناء على الأصل في الابتداء بالمعرفة تمشياً مع رأي أئمة النحو في أن الابتداء بالمعرفة هو القياس.

ثانيا: الابتداء بالنكرة:

لقد أفرط النحاة في الحديث عن مسوغات الابتداء بالنكرة فزادوا ونقصوا وقووا وضعّفوا من أولئك سيبويه[١] والمبرد[٢] والزمخشري والسيوطي وابن عصفور وغيرهم.

أما ابن يعيش فقد دار في فلك من سبقه من النحاة فأجاز الابتداء بالنكرة وحددها مواضع مخصوصة هي:

١. أن تكون النكرة موصوفة نحو (رجل من الكرام) فلما وصف الرجل بأنه من الكرام جاز الابتداء به لأنه قد تخصص من غيره من الرجال. وبذلك أصبح أشبه بالمعرفة[٣].

٢. أن تتضمن النكرة معنى العموم في حالة الكلام غير الموجب؛ وهو الذي اعتمد على النفي أو الاستفهام، واستدل لذلك بقول العرب: (شرٌ أهرَّ ذا ناب) أي ما

---

(١) الإشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ٦٢/٢، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٢) المغرب، ابن عصفور ، ٨٢/١، ط١، تحقيق احمد عبد الستار الحواري و عبد الله الجبوري،١٣٩١هـ-١٩٧١م

(٣) شرح المفصل ٢٢٥/١.

أهر ذا ناب إلا الشر فالقول هنا محمول على النفي[١]. ومثال (أرجل عنـــدك أم امرأة).

كما أجاز ابن يعيش تأخير المبتدأ وهو نكرة وحجته في ذلك هي أن تأخيره خير من تقديمه لأنه وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح ذلك الاستعمال معتمد في تأصيل تلك القاعدة على السماع فقد أحتج بقولـــه تعـــالى: ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ ﴾[٢]. وقوله: ﴿ وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾[٣]. وقد دعم تلك الشواهد القرآنية بقول العرب "أمت في حجر لا فيك" لان التقدير في الآية الأولى: (ليســـلم عليـــك الله) وفـــي الثانية (ليلزمه الويل) وفي المثل (ليكن الأمت في الحجارة لا فيك)[٤].

٣. إذا تقدم الظرف أو الجار والمجرور من نحو: (تحت رأس سراج)، و(لي مال)، وقد اشترط لذلك أن يكون الخبر مقدماً؛ لأن الظرف، والجار والمجرور قد يكونا وصفين لنكرة وقعا بعدها، ولان العرب قد استقبحت الابتداء بالنكرة. لذا أخروا المبتدأ وقدموا الخبر. لأن من شرط الخبر أن يكون نكرة فوقع المبتـــدأ موقعـــه فصح أن يكون نكرة.

أما الخبر فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنه على ضربين مفرد وجملة. فإن كان مفـــرداً كان هو المبتدأ في المعنى ومتنزلاً منزلته[٥].

---

(١) المرجع السابق ٢٢٥/١.
(٢) سورة مرين الآية ٤٧.
(٣) سورة المطففين الآية ١.
(٤) شرح المفصل ٢٢٦/١.
(٥) الكتاب ، المقتضب، شرح الساقية.

أما قوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾[1]. فأزواجه هنا بمنزلة الأمهات الحقيقيات في الحرمة، وليس بأمهات حقيقيات بدليل قوله تعالى ﴿ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ﴾[2].

وقد فصّل ابن يعيش في الخبر وذهب إلى أنه يأتي على ضربين أحدهما يشتمل على ضمير، وآخر غير مشتمل على الضمير؛ فالذي يشتمل على الضمير. ما كان مشتقاً من الفعل نحو: ضارب، ومضروب وحسن، وخير في قوله زيد ضارب، وعمر مضروب، وخالد حسن وجه، ومحمد خير منك.

أما القسم الثاني هو الذي لا يحتمل الضمير من الأخبار ويتحقق ذلك في الاسم المحض غير المشتق، نحو زيد أخوك، وعمر غلامك. والأكثر عنده الوجه الأول وحجته في ذلك هي أن تحمل الضمير جاء من جهة اللفظ لا من جهة المعنى[3].

كذلك جائز عنده أن يأتي الخبر جملة وقد اشترط فيها أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، لكي لا تقع أجنبية منه. أما قولهم (السمن منوان منهم بدرهم) فالرابط عنده محذوف للعلم به لأن السمن جنس وما بعده بعض من الجنس. فقد أجاز ابن يعيش في هذا الشاهد حذف العائد للعلة السابقة[4]. واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[5]. فاسم الموصول في موضع رفع بالابتداء وقوله صبر

---

(1) سورة الأحزاب الآية ٦.
(2) سورة المجادلة الآية ٢.
(3) شرح المفصل ٢٢٩/١.
(4) المرجع السابق ٢٣٣/١.
(5) سورة الشورى الآية ٤٣.

وغفر صلته والعائد ضمير الفاعل فيها فقد حذف العائد لقوة الدلالة عليه والتقدير (إن ذلك الصبر منه) [1]. بل ذهب إلى أنه يجوز حذف الجملة المشتملة على الضمير إذا دل عليها دليل، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾[2]. وتقدير الجملة المحذوفة هو (فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) فقد حذفت الجملة الخبرية لدلالة الأولى عليها وعلل لذلك بقوله: (وإذا جاء حذف الجملة بأسرها، كان حذف شيء منها أسهل)[3].

أما الجملة الفعلية فيشترط فيها لكي تكون خبراً للمبتدأ وجود ضمير يعود على المبتدأ، نحو قولك: زيد جاء أبوه. فالهاء في (أبوه) تعود إلى (زيد) وهو المبتدأ ولولا وجود هذا الضمير لما صحت الجملة أن تكون خبراً لزيد.

أما الجملة الشرطية وهي المكونة من جملتين، جملة الشرط وجملة الجزاء، فيجوز فيها أن يعود على المبتدأ عائد واحد، نحو: زيد إن تكرمه يشكرك عمر فقد عاد الضمير (الهاء) من جملة الشرط ولم يعد ضميراً آخر من جملة الجزاء فذلك جائز عنده لصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة[4].

كما يقع خبر المبتدأ شبه جملة سواء أكان ظرفاً، أو جاراً، ومجروراً، وقد أقر ذلك سيبويه بقوله: (وتقول: عبد الله فيها فيصير قولك عبد الله أخوك. إلا أن عبد الله

---

(1) شرح المفصل ٢٣٤/١.
(2) سورة الطلاق الآية ٤.
(3) شرح المفصل ٢٣٤/١.
(4) المرجع السابق ٢٣٠/١- ٢٣١

يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء) [١]. وقال المبرد: "أعلم ان الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال فأما وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار تقول زيد خلفك وزيد أمامك وعبد الله عندكم لأن فيه معنى استقر عبد الله عندك"[٢]. وإلى ذلك ذهب الزجاج وابن جني والزمخشري. أما السيوطي فقد ذكر أنه يمكن اعتبار الجار والمجرور، أو الظرف هو الخبر إذا كانت الفائدة تتحقق بذكرهما دون حاجة إلى تقدير[٣].

ومذهب سيبويه هو أن الخبر إذا كان ظرفاً ينصب بالاستقرار المحذوف سواء أكان اسماً أو فعلاً. فالظرف والضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وإذا كان جاراً ومجروراً فكذلك يكون في موضع نصب بالاستقرار[٤]. وبذلك يكون قد خالف رأي الكوفيين في الجار والمجرور، والظرف في زيد عندك، أو خلفك إنما تنصب بخلاف الأول وليس بإضمار فعل، ولا بتقديره[٥].

أما ابن يعيش فيجوز عنده أن تخبر بالظرف ولكن لو كان المبتدأ (جثه) فلا بد أن يكون الظرف المخبر به ظرف مكان، نحو زيد عندك، وعمر خلفك[٦]. أما إذا كان حدثاً فيجوز عنده بالمكان والزمان. نحو القتال أمامك، والخروج اليوم[٧]. فقد اختلف

---

(١) كتاب سيبويه ٨٨/٢، الجمل ص٣٧، اللمع ص١١١، والمفصل ص٤٤.
(٢) المقتضب، ٣٢٩/٤.
(٣) همع الهوامع ٩٨/١- ٩٩.
(٤) شرح المفصل ٢٣٢/١.
(٥) شرح المفصل ٢٣٢/١ والإنصاف ٢٤٥/١- ٢٤٦.
(٦) المرجع السابق ٢٣٠/١.
(٧) الإنصاف ٢٣٠/١- ٢٣١.

النحاة في المحذوف فقال ابن السراج: (إن المحذوف المقدر اسم وإن الإضمار بالظرف من قبيل المفردات إذا كان يتعلق بمفرد فتقديره (مستتر) أو كائن ونحوها) [١].

والجملة قد وقعت موقعه، وحذف الخبر الذي هو (استقر) أو (استوى) وأقيم الظرف مقامه فصار الظرف هو الخبر، وهو المذهب الذي قال به ابن يعيش[٢].

وقد أجاز ابن جني إظهار (استقر) للاستغناء عنه بالظرف وهو ما ذهب إليه السيوطي فيما بعد فقد جعل جملة الاستقرار من الأصول المرفوضة لإقامة الظرف مقامها[٣]. وقد خالف ابن يعيش كذلك الكوفيين في ناصب عندك وخلفك من قولهم زيد عندك أو خلفك فقد ذهب الكوفيون إلى أن (عندك وخلفك) لا تنصب بإضمار فعل، ولا بتقديره، وإنما تنصب بخلاف الأول[٤]. أي أنها تنصب باضمار الفعل.

---

(١) الأصول في النحو ص٣٧.

(٢) شرح المفصل ٢٣٢/١.

(٣) الأشباه والنظائر ٧٧/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٥/١، وشرح المفصل ٢٣٢/١، وما بعدها.

المبحث الثالث

الجملة الاسمية المنسوخة

ورد مفهوم النسخ في عدد من معاجم اللغة العربيـــة. فقـــد ذكـــره ابـــن دريـــد والجوهري وابن فارس وهو عند هؤلاء بمعنى الإزالة والتغيير[١]. وقد فسر الزمخشري وابن الحاجب العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهـــي كـــان، وإن، وظـــن وأخواتها وما ولا[٢].

كان وأخواتها:

قد اختلف النحاة في عوامل النسخ فجعلها بعضهم أفعالاً وعدها الآخرون حروفاً وأدوات، وذهب فريق إلى أن كان وأخواتها أفعال متصرفة، وإنما صرفت لقوتها وهي على الرغم من أنها على وزن الفعل وتصرفه إلا أنها ليست بأفعال حقيقية.

أورد تلك الآراء المبرد في كتابه[٣] المقتضب، وذلك هو مذهب سيبويه[٤] كـــذلك أوردها ابن السراج[٥] والسيوطي[٦]، وأضاف ابن الأنباري علة أخرى إلى فعلية (كـــان وأخواتها) هي إلحاقها تاء الضمير وألفه وواوه نحو كنت وكنا وكـــانوا، وكـــذلك تـــاء التأنيث الساكنة نحو (قامت المرأة) [٧]. وقسمها الزمخشري إلى أربعة أقســـام ناقصـــة

---

(١) الجمهرة، ابن دريد مادة نسخ والصحاح، الجوهري، مادة نسخ ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة نسخ، تحقيق عبدالسلام محمد هرون دار الجيل بيروت١٤١ – ١٩٩١م.

(٢) المفصل في صفة الإعراب، ص ، وشرح الشافية ٢٩٦/١.

(٣) المقتضب ٨٦/٤- ٨٧، مرجع سابق.

(٤) كتاب سيبويه ١/ -

(٥) الأصول في النحو ٢٧/١.

(٦) الأشباه والنظائر ١٣/٢.

(٧) أسرار العربية، أبوبكر أبن الانباري، ص١٢٣، ط١ بيروت دار الكتب العلمية ١٩٧٠م.

وتامة وزائدة وأن تكون بمعنى الشأن[1]. واختار ابن يعيش الوجه الذي رآه ابن السراج وهو أن كان وأخواتها أفعال ناقصة حيث يقول (حق الزائد أن لا يكون عاملاً أو معمولاً ولا يحدث معنى سوى التأكيد) [2]. واستدل بقوله تعالى: (كيف يكلم من كان في المهد صبياً) [3]. وهو القول الراجح عندي. لأن معنى النقصان هو عدم الاكتفاء بالمرفوع والاحتجاج إلى مرفوع؛ لأنها لا تعطي مع مرفوعها جملة يحسن السكوت عليها مثل قولك: (كان محمدُ) فإذا قلت كان محمد أميناً تمت الفائدة. وهي ليست أفعالاً حقيقية، إنما هي مشبهه بالأفعال لفظاً. إذ المرفوع في باب (كان) لا يكون إلا المنصوب في المعنى[4]. وبهذا يكون ابن يعيش قد وافق سيبويه في قوله: (فمن ذكر على حدثه ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على المفعول الأول لأن حالك في الاحتجاج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتجاج إليه)[5].

أما قصد سيبويه هو أن هذه الأفعال فاعلها ومفعولها كالشيء الواحد فإن قلنا: (كان زيد قائماً) فقائماً هو خبر زيد فهو في المعنى فيكون فاعلها هو مفعولها. أما الأفعال التامة فإن فاعلها غير مفعولها مثل قولك ضرب زيد بكراً فإن زيد هو الفاعل وهو غير بكر والخبر يأتي عوضاً عن الحدث فيها[6]. فقد أثبت ابن يعيش بذلك أن (كان) وأخواتها كما كانت متصرفة تصرف الأفعال الحقيقية ومشبه بها جاز في خبرها

---

(1) المفصل في صفة الإعراب ص٣٥١.
(2) شرح المفصل ٣٤٧/٤.
(3) سورة مريم الآية ٢٩.
(4) شرح المفصل ١٤/٢.
(5) كتاب سيبويه ٤٥/١.
(6) شرح المفصل ٣٤٥/٤.

ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير. فذهب إلى تقديم خبر كان على اسمها مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [1]. فقد تقدم حقاً على نصر وهو خبر عنها[2].

كما جوز تقديم خبر كان عليها مستشهداً بقوله تعالى ﴿وَبَطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[3]. فقد تقدم باطلاً وهو معمول يعملون[4]. وقوله تعالى:﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[5].

أما ما في أوله النفي (زال وانفك وفتى وبرح) فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها ولكن يجوز تقديم أخبارها عليها. وإذا كان حرف النفي (لم) أو (لن) أو (لام) فيجوز التقديم نحو (قائماً لم يزل زيد) و (منطلق لن يبرح بكر) و(خارجاً لا يزال خالد) [6]. أما النفي بـ(ما) فللنحاة فيه مذاهب، ذهب سيبويه والبصريون إلى أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها نحو (قائماً ما زال زبد)، لأنها جارية مجرى حرف الاستفهام في كونها يستأنف بها النفي فكان لها صدر الكلام وهو مذهب القراء.

أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك باعتبار أن النفي همنا لمفارقة الفعل وبيان صوابه، وإن زال فيها معنى النفي. ولما دخل عليها حرف النفي وأصبح نفي النفي ونفي النفي

---

(1) سورة الروم الآية ٤٧.
(2) شرح المفصل ٣٤٥/٤، ٣٦٨/٤.
(3) سورة الأعراف الآية ١٣٩.
(4) شرح المفصل ٣٤٥/٤.
(5) سورة الأعراف الآية ١٧٧.
(6) شرح المفصل ٦٨/٤.

إثبات[1]. وقد فسر ذلك ابن يعيش بأن (لم ولن ولا) قد اختص بالدخول على الأفعال فصارت كالجزء منها.

أما ليس فقد أجاز ابن يعيش تقديم خبرها عليها موافقاً في ذلك سيبويه والمتقدمين من البصريين والفراء من الكوفيين مستدلاً بقوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [2]. فقد قدم معمول الخبر (مصروف) على (ليس). فإذا جاز تقديم المعمول جاز تقديم الخبر. لأن رتبة المعمول قبل العامل[3]. وقد منع الكوفيون والمبرد وابن السراج ذلك لأنهم قاسوا (ليس) على عسى ونعم وفعل التعجب[4]. وحجتهم في ذلك هي أن (ليس) فعل غير متصرف والفعل غير المتصرف لا يجوز تقديم خبره عليه، لأن عمله لم يكن متصرفاً لعدم تصرفه. وأشبهوا (ما) (بما) التي لنفي الحال (فما) عندهم لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها. وقد وافقهم في ذلك الرأي ابن الانباري[5].

فمن هنا يتضح لنا إن كان وأخواتها أفعال ناقصة تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها.

أما علة عمل هذه الأفعال فهي شبهها بالفعل فهي ترفع الاسم تشبيهاً لها بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً لها بالمفعول وهو رأي سيبويه والمبرد والسيوطي[6]. وتلك علة

---

(1) الإنصاف ١٣٤/١.
(2) سورة هود الآية ٨.
(3) شرح المفصل ٣٧٠/٤.
(4) شرح ابن الناظم ص ٩٧، والإنصاف ١٣٨/١.
(5) الإنصاف ١٣٨/١- ١٣٩- والشرح ٣٧٠/٤.
(6) كتاب سيبويه ٤٥/١، المقتضب ٩٦/٣.

قياسية قاس عليها النحاة عمل كان وأخواتها على عمل الفعل. فهي تتصرف كما يتصرف الفعل. وهذه علة مشابهة. فهي ترفع وتنصب كما يفعل الفعل. كما أنها تدخل عليها علامات الأفعال مثل: (قد وسوف والسين). وهذا الوجه هو الذي اختاره ابن يعيش فيما بعد. موافقاً في ذلك آراء النحاة السابقين ورأي ابن هشام القائل (فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها) [١].

أما ابن الحاجب فلا يجوز عنده أن يقع الماضي خبراً (لكان) فلا يقال (كان محمد نائماً) وعلة ذلك هو دلالة (كان) على الماضي[٢]. بينما رأى جمهور النحاة أنه يجوز أن يقع خبرها فعل ماضي بشرط أن يسبق (بقد) ظاهرة، أو مقدرة لأجل إفادة التقريب من الحال[٣]. وقد أجاز ابن مالك وقوع خبرها ماضياً مسبوقاً بـ(قد) مستدلاً بقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ [٤]. وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ۖ ٱلْبَابِ ﴾[٥]. وقول الشاعر:

كان طوى كشحا على مُستكنة **** فلا هو أبداها ولمْ يتقدم[٦].

وذهب ابن يعيش إلى أن كان وأخواتها تعمل وهي مضمرة فتنصب الخبر بعدها. مستدلاً بقول العرب: (أدفع الشر ولو أصبعا) فقد نصبت إصبعا على أنها خبر كان

---

(١) أوضح المسالك ، ٢٠٩/١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستر ابازي، ١٧٢/٢، ط٢، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٧٩م.

(٣) المرجع السابق ١٧٢/٢.

(٤) سورة الأحزاب الآية ١٥.

(٥) سورة يوسف الآية ٢٧.

(٦) ديوان زهير ص٢٢، وخزانة الأدب ٣/٤، ولسان العرب مادة طوى.

المقدرة وحيث لا يقع بعد (لو) إلا فعل. والتقدير (أدفع الشر ولو كان الدفع إصبعا) أما اسمها فجاء مضمراً فيها[1]. أما منطلق من قولهم (امَّا أنت منطلق انطلقت معك) فقد رأى ابن يعيش أنه منصوب بفعل مضمر، و(أما) هي عبارة أن المصدرية و(ما) الزائدة جيء بها عوضاً عن (كان) المحذوفة وهو مذهب سيبويه[2]. وجاء مذهب الكوفيين خلاف ذلك لأنهم جعلوا (أن) في معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف مستدلين بقوله تعالى ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[3]. فهي عندهم حرف شرط، وقرأ آخرون بفتح (أن) وهي الناصبة[4].

([1]) شرح المفصل ٨٩/٢.

([2]) كتاب سيبويه ١٠١/٣ وشرح المفصل ٨٩/٢.

([3]) سورة البقرة الآية ٢٨٢.

([4]) البحر المحيط ٣٦٥/٢ وشرح المفصل ٨٩/٢.

إن وأخواتها:

سمى المبرد (إن) وأخواتها الحروف المشبه بالفعل وهي (إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل) [1]. وهي تعمل عكس عمل (كان وأخواتها) فهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر ليكون المعمولان معها كمعمول قُدمَ وفاعل أُخر[2].

أما ابن يعيش فأخذ ذلك المذهب، ورأى أنها من العوامل الداخلة على الجملة الاسمية تنصب الاسم الأول وترفع الثاني. والذي أعطاها حق ذلك العمل هو شبهها الأفعال من وجوه هي:

١. اختصاصها بالأسماء.

٢. الوضع في كونها على أكثر من حرف.

٣. بناؤها على الفتح كالفعل الماضي.

٤. تعلق الضمير المنصوب بها نحو: ضربك وضربه.

كما أنها أشبهت من الأفعال ما قدم المنصوب فيها على المرفوع، فرقاً بينها وبين الفعل. لان الأصل في الفاعل أن يتقدم وهذه الحروف في العمل فروع عن الأفعال ومحمولة عليها. فجعلت دونها بان قدم المنصوب فيها على المرفوع[3]. وافق ابن يعيش سيبويه وابن الناظم في جواز تقديم خبر (إن) على اسمها بشرط أن يكون طرفاً أو جاراً ومجروراً[4]. نحو (عندك زيد) و(في الدار صاحبها) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [5]. وعلة ذلك هي أن

---

(1) المقتضب ١٠٧/٤.

(2) شرح ابن الناظم ص١١٧.

(3) شرح المفصل ٢٥٤/١.

(4) شرح المفصل ٢٥٦/١. وشرح ابن الناظم

(5) سورة النور الآية ٤٤، والنازعات ٢٦.

الظرف ليس مما تعمل فيه إن لوقوع غيرها فيه[1]. كما ذكر المبرد أنه لا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب في (إن) وأخواتها إلا أن يكون خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً. فلا يجوز (كأن أخوك عبد الله) ويجوز (إن في الدار زيد). إنما جاء منع ذلك عنده لعلتين:

الأولى: أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى. فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف أم أفعال فلما أشبهت الفعل حملت عليه في العمل[2].

الثانية: أنها لا تتصرف تصرف الأفعال لأنها لا تقوى قوتها[3]. وهي العلة التي بنى عليها ابن يعيش رأيه وهو انحطاط هذه الحروف عن الأفعال لأنها فروع عن الأفعال. فيجوز ذلك في الأفعال نحو (قائماً كان زيد). ولم يجز في الحروف نحو (إن منطلق زيد)، أما إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز ذلك الاستعمال فتقول: (إن في الدار زيد) [4].

أما حذف خبرها فلا يراه الكوفيون إلا مع النكرة، بينما يراه البصريون مع المعرفة والنكرة. والفراء يرى حذف الخبر إذا كررت (إن) خلافاً للبصريين والكوفيين[5]. وذهب ابن عصفور إلى أن (إن) قد انفردت من بين سائر أخواتها بدخول اللام على خبرها إذا كان الخبر اسماً نحو (إن زيداً لقائم)، أو فعلاً مضارعاً غير متصرف نحو (إن زيداً لنعم الرجل) أو ظرفاً أو

---

(1) المقتضب ١١٧/٤.

(2) المقتضب ١٠٩/١، وأسرار العربية، ص١٢٣.

(3) كتاب سيبويه ١٣١/١ والمقتضب ١٠٩/٤.

(4) شرح المفصل ٢٥٦/١.

(5) شرح المفصل ٢٦٠/١.

مجروراً نحو (إن زيد لفي الدار) و(إن زيد لخلفك) أما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه[1]..

لم يفصل ابن يعيش في معاني (إن) كما فعل سيبويه وابن السراج والمبرد وابن الناظم، إنما اختصت دراسته لها بعملها وخصائصها الإعرابية.

فقال المبرد (إن معناها الابتداء وتكون صلة للقسم نحو إن زيداً لمنطلق) و(والله إن زيد منطلق) [2]. وأضاف ابن السراج إنها تفيد التوكيد[3]. (لكن) تفيد الاستدراك بعد الإيجاب نحو جاء زيد فأقول لكن عمر لم يأت، ذهب إلى ذلك المبرد وابن السراج[4].

أما (لعل) فقد أجمع سيبويه والمبرد وابن السراج على أن معناها التوقع المرجو والمخوف منه نحو (لعل زيد يأتي)، (ولعل العدو يدركنا).

وقد اختلف النحاة في لام (لعل) هل هي أصلية أم زائدة؟ فالكوفيون ذهبوا إلى أنها أصلية، والبصريون رأوا أنها حرف والحروف كلها أصلية وإن حروف الزيادة في (سألتمونيها) لا تختص بالأسماء، أما حجة البصريين فهي كثيرة الاستعمال عند العرب خاصة في الشعر فلما جاءت عارية عن اللام جعلوها زائدة فاحتجوا لذلك بقول الشاعر.

ولست بلوّام على الأمر بعد ما يَفُوتُ و ولكن عَلّ أن أتقدما[5]

وقول الآخر:

---

(1) شرح جمل الزجاج، جمال الدين الانصاري، ٢٢٧/١،ط٢، تحقيق علي محسن عيسي ، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(2) المقتضب ١٠٧/٤ وكتاب سيبويه ١٣١/٢- ١٣٢.

(3) الأصول في النحو ٢٢٩/١.

(4) المقتضب ١٠٧/٤ والأصول ١٢٤/١.

(5) البيت للشاعر نافع بن سعد الطائي.

علَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أوْ دَوْلاتِها تدلننا اللَّمة من لِماتَها[1].

وقد رد ابن الانباري حجة البصريين ورجح رأي الكوفيين[2].

أما (ليت) فمعناها التمني عند سيبويه والمبرد[3]. خالف ابن يعيش الكوفيين في جواز نصب الاسم بعد (ليت) تشبيهاً لها بـ (وددت) و(تمنيت) وهي لغة تميم وقد وافق البصريين في أنه لا بد من تقدير خبر محذوف في قول رؤبة:

ليت أيام الصبا رواجعا

(فأيام الصبا) اسم ليت والخبر هو الجار والمجرور المقدر (لنا) قال ابن يعيش (هذا الرأي هو الأقيس وعليه الاعتماد) [4].

ظن وأخواتها:

معلوم عند النحاة أن ظن وأخواتها من أفعال القلوب والمقاربة، إذا دخلت على الجملة الاسمية نصبت جزئيها. أما أفعال المقاربة فقد أطلق عليها المتأخرون اسم كاد وأخواتها. ولعلهم في ذلك قد تأثروا بالنحاة الأوائل الذين أطلقوا عليها اسم أفعال المقاربة حملاً على القرب. لأن كاد تمثل هذا القرب فقد نسبت إليها بقية الأفعال. أما أفعال المقاربة فقد ذهب سيبويه والمبرد إلى أن هذه الأفعال تعمل عمل (كان) وأخواتها فترفع المبتدأ وتنصب الخبر. وإن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية[5]. وقد استدل المبرد بقول الشاعر[6]:

---

(1) البيت مجهول القائل ورد في الخصائص ٣١٦/١ و الإنصاف ٢٢٠/١.

(2) المرجع السابق ٢١٩/١ – ٢٢٤.

(3) كتاب سيبويه ١٤١/٢، المقتضب ١٠٨/٤.

(4) شرح المفصل ٢٦١/١.

(5) كتاب سيبويه ١ والمقتضب ٧٠/٣.

(6) كتاب سيبويه ٤٧٨/١ والمقتضب ٧٠/٣، وخزانة الأدب ٧٨/٤، ومعجم البلدان ٢٢٠/٤.

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

فقد وافقهم في هذا الوجه ابن يعيش، واعتمد في ذلك على العلة القياسية حيث علل لحمل أفعال المقاربة على كان وأخواتها فقال: (معنى قولهم أفعال المقاربة أن تفيد مقاربة الفعل الكائن في أخبارها ولهذا كانت محمولة على باب كان وأخواتها في رفع الاسم ونصب الخبر، وإفادة المعنى في الخبر كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر)[1]. واستدل على عملها الرفع والنصب فيما بعدها بقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[2]. وبكلام العرب (كاد النعام يطير). وبذلك يتحقق ما ذهب إليه المبرد من أن خبرها لا يأتي إلا جملة.

أما أقسام هذه الأفعال فلم يحددها ابن يعيش تحديداً دقيقاً كما هو عند الخلف من النحاة فقد أشار إلى بعضها مثل (عسى) التي تفيد المقاربة على سبيل الترجي (وكاد) للمقاربة لكنها أبلغ من (عسى) يوافقه في ذلك ابن هشام وكثير من شراح الألفية[3].

كما وافق ابن يعيش جمهور النحاة في أن عسى يشترط في عملها أن تقترن (بأن) وهو مذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين[4]. وأن خبر (عسى) لا يتجرد من ان إلا في الشعر من ذلك قول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب.

---

(1) شرح المفصل ٢٧٢/٤.

(2) سورة النور الآية ٤٣.

(3) شرح ابن عقيل علي الفية ابن مالك، ١٦٢/١، ط١، مكتبة الجامعة الازهرية القاهرة، ١٩٦٠م، أوضح المسالك ٢٥٣/١.

(4) كتاب سيبويه ١٥٩/٣ وما بعدها.

ولم يرد في القرآن الكريم إلا مقترن (بأن) ومنه قوله تعالى: ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾ [1]. وقوله (﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾ [2]. أما (كاد) فقد ذهب ابن يعيش إلى أن الكثير في خبرها التجرد من (أن) من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾[3].

أما (كرب) فقد ذهب ابن يعيش فيها مذهب سيبويه والمبرد وهو إنها الأكثر فيها والأحسن التجرد من (أن) [4].

أما أفعال الشروع عند ابن يعيش فتستعمل استعمال كاد. ولا يكون الخبر فيها فعلاً صريحاً وبنى اعتماده على العلة القياسية كما أسلفنا.

أما أفعال القلوب: وهي القسم الثاني من أخوات (ظن) فقد أشار المبرد إلى أنها تختص بثلاثة أحكام هي:

الأول: الأعمال وهو نصب الجزئيين وهو الأصل في أفعال هذا الباب.

الثاني: الإلغاء وهو ترك العمل إذا وقعت في غير الابتداء نحو زيد ظننت قائم. فليس لظننت عمل في قائم فإذا تأخر صار الإلغاء أحسن وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين فلا تقول: (ظننت زيد قائم) بل يجب إعمالها واستشهد سيبويه بقول كعب بن زهير:

أبا الأراجِيزِ يابْن اللؤم تَوْعِدَني وفي الأراجِيز خِلتِ اللؤمَ والخونَّ

بينما ذهب الكوفيون إلى جواز إلغاء العامل المتقدم.

([1]) سورة المائدة الآية ٥٢.

([2]) سورة البقرة الآية ٢١٦.

([3]) سورة البقرة الآية ٧١.

([4]) شرح المفصل ٣٨٧/٤.

ثالثاً: التعلق: وهو ترك العمل لفظاً دون المعنى نحو ظننت لزيد قائم، فزيد هنا لم تعمل فيه (ظننت) لأجل اللام، ولكنه في موضع نصب بدليل لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لزيداً قائم وعمراً منطلق. فهنا يصبح عاملاً في المعنى دون اللفظ[١]. وقد جوز ابن يعيش استعمال قال بمعنى ظن أي إجراء عبارة اللسان مجرى ظن فيجوز عنده (قال زيداً عمراً منطلقاً) واستدل لذلك بأحد لغات العرب وهي لغة (سُليم) [٢]. فبني سليم تجري قال مجرى (ظن) مطلقاً من غير شروط وبذلك وافق رأي سيبويه القائل: (زعم أبو الخطاب أن أناساً يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت) [٣]. وغيرهم من العرب اشترط إن يكون معه استفهام، وأن يكون القول فعل للمخاطب، وإنما يشترط الاستفهام لأن الإنسان في الغالب لا يسأل عن ما يعتقده لخفائه. أما شرط الخطاب فلأن الإنسان لا يسأل عن ظن غيره إنما يسأل عن ظن نفسه. واستدل لذلك بقول الكميت:

أجُهَّالاً تقَول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا[٤].

كما ذهب ابن يعيش مذهب الفراء في إجراء (عدمت) و(فقدت) مجرى (ظننت) [٥].

أما في تعليق أفعال القلوب عن العمل فقد خالف ابن يعيش الخليل ويونس والكوفيين في إعراب (أيهم) من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ

---

(١) كتاب سيبويه ٢٣٦/١- ٢٣٧ والمقتضب ٣٣٤/٢. وأوضح المسالك ٦١/٢- ٦٢.

(٢) شرح المفصل ٢٢١/٤.

(٣) كتاب سيبويه ١٢٤/١.

(٤) البيت للكميت بن زيد الاسدي ورد في شرح أبيات سيبويه ١٣٢/١ والمقتضب ٣٤٩/٢.

(٥) شرح المفصل ٣٣٤/٤.

شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[1]. فذهب الخليل إلى أن (أيّ) مرفوع بالابتداء خبره جملة (أشد على الرحمن) وهو محمول على الحكاية بعد قول مقدر تقديره: (لأضربن الذي يقال له أيهم أفعل) وعلق الفعل (لأضربن) عن العمل وإنما يجوز ذلك في الشعر.

أما يونس فذهب إلى أن أيهم استفهام و كان الوجه عند الكوفيين النصب فقد أجروه مجرى أفعال القلوب كما أجروا (أيّا) مجرى (من) و(ما) في الاستفهام فإذا وقع الفعل عليها وهي بمعنى (الذي) نصبوها فلا فرق عندهم بين أيَّه هو أفضل وأيهم أفضل[2].

فقد عمل الفعل عندهم في الجار والمجرور بعده واكتفى بذلك ثم ابتدأ فقال: (أيهم) فرقع أيَّهم بأشد كما رفع (أشدّ) (أيهم) كما أن الضمة عندهم ضمة إعراب لا ضمة بناء[3].

أما ابن يعيش فالوجه عنده ما ذهب إليه سيبويه وهو أن (أيَّهم) مبنية لأنها وقعت موقع (من وما) وهي حروف استفهام. فقد وقعت (أي) هنا في جملة مقطوعة العائد فلما سقط العائد أصبحت مثل (من) و(ما) في البناء[4]. ضعف ابن يعيش قول يونس بحجة أن أضرب ليس من أفعال القلوب ولا يجوز إلغاء عمله[5]. ورفض مذهب الكوفيين والخليل ومذهب سيبويه أن أيهم اسم موصول بمعنى الذي قد حذفت صلته والتقدير: (الذي هو أشد) وبذلك

([1]) سورة مريم الآية ٦٩.

([2]) شرح المفصل ٣٣١/٤- ٣٣٢.

([3]) الإنصاف ١٢١/٢.

([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٠/٢ وشرح المفصل ٣٣٢/٤.

([5]) الإنصاف ٢٢٢/٢ وشرح المفصل ٣٣٢/٤.

أشبه الغايات من نحو (قبل وبعد) عندما يحذف منها المضاف إليه تبنى على الضم كذلك (أيهم) تبنى على الضم لما حذف من صلتها العائد الذي هو من تمامها فبنيت على الضم وموضعها نصب بالفعل لننزعن.

(لا) التي لنفي الجنس:

أشار ابن يعيش إلى أن (لا) التي لنفي الجنس إذا دخلت على النكرة المضافة أو شبه المضافة تعمل النصب في المبتدأ والرفع في الخبر. وقد بنى تحليله على الاعتماد على الأصل وهو ان الإضافة تبطل البناء فإذا قلت مثلاً: (لا رجل عندك) (فرجل) مبني على الفتح لان حكم النكرة المفردة بعد لا البناء[1].

أما إذا قلنا: (لا رجل بر عندك) فرجل منصوب على أنه اسم (لا). وهنا قد أشبه انتصابها بعد (إن) واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[2]. فعاصم اسم (لا) والجار والمجرور في موضع رفع خبر (لا) متعلق بفعل محذوف مقدر بكائن والظرف متعلق بالجار والمجرور مقدماً عليه. وذهب ابن يعيش إلى أن ما بعد (لا) إذا جاء مفرداً غير مضاف لا إعراب له غير البناء على الفتح وهو الأصل[3]. واستشهد لذلك بقول الشاعر

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلّةٌ اتّسَعَ الخرقُ على الراقع[4].

([1]) شرح المفصل ٩١/٢ وشرح ابن الناظم ١٣٤.

([2]) سورة هود الأية ٤٣.

([3]) شرح المفصل ٩٢/٢- ٩٣.

([4]) البيت لابن عباس بن مرداس، قال ابن جني البيت لرجل من عبد مناة، اللمع ١٣٠ والمقتضب ٣٧٢/٤ والهمع ١٤٣/٢ إلى أوضح المسالك ٢٠/٢.

فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (خلــة) معربــة منصــوبة بإضــمار فعــل تقــديره (أرى) [١]. وأشار ابن يعيش إلى أن تنوين (خلة) يحتمل أمرين:

الأول: أن تكون (لا) مزيــدة لتأكيــد النفــي، دخولهــا كخروجهــا فنصــب الثــاني عطفاً على الأول وجعل الثانية مؤكدة للجحد[٢].

الثاني: أن تكون نافية عاملة وهو مــذهب الخليــل وســيبويه[٣]. كــذلك مــن أرائــه النحوية ذهابه إلى جواز رفع اسم (لا) إذا كرر ولــم يفصــل بــين المنفــي والنــافي مســتدلاً بقولــه تعــالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾[٤]. وقولــه ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾[٥]. وقول الشاعر[٦]:

وَمَا صرْمتُك حتَّى قُلت مِعْلِنةً لا ناقَةُ لي في هذا ولا جَمَلُ

أضاف ابن هشام رأياً آخر هو أن المفرد قــد يــأتي جمــع تكســير نحــو لا رجل ولا رجال فيبنى على الكسر إن كــان جمعــاً بــالألف والتــاء، أمــا إذا كــان جمع مؤنث سالم فذهب المازني وأبو علي الفارسي إلى أنــه يبنــى علــى الفــتح أو يبنى على الكسرة نيابة على الفتحة وهو رأي جمهور النحاة.

أما (لا) المشبه بليس فهي أيضاً من نواسخ الجملــة ولكنهــا تعمــل بشــروط هي:

١. أن تدخل على نكرة.

---

(١) كتاب سيبويه ٣٠٨/٢- ٣٠٩.

(٢) شرح المفصل ٤٩٤/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٣٠٨/٢- ٣٠٩ وشرح المفصل ٩٥/٢.

(٤) سورة البقرة الآية ١٩٧.

(٥) سورة البقرة الآية ٢٥٤.

(٦) البيت للراعي النميرى في ديوانه ص١٩٨ .

٢. أن يكون اسمها مقدماً على خبرها.

٣. أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره.

فذهب المبرد إلى أن (لا) بمنزلة (ليس) لإجماعهما في معنى النفي لذلك فهي تعمل عملها ولكن لا بد من توافر شروط هي[١].

١. أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

٢. أن لا يفصل بينها وبين ما تعمل فيه.

٣. أن لا تكرر.

وذهب غيره من النحاة إلى أن (لا) لا تعمل عمل ليس لا شذوذاً ومما جاء في ذلك قول الشاعر سعد بن مالك: [٢]

مَنْ صَدَّ عن نَيْرانِها فأَنَا ابْن قَيْس لا بَراحُ

فالشاهد فيه (براح) فهي رفعت عند سيبويه بـ (لا) على أنها اسمها والخبر محذوف تقديره (لي) أي (لا براح ليّ) [٣].

بينما رأى المبرد أن (براح) منصوب لأنه ليس معرفة. فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعاً[٤].

اختار ابن يعيش رأي سيبويه فقال: (والأول أجود) [٥]. والقول عندي ما ذهب إليه سيبويه وابن يعيش لأن (لا) مشبهه بليس فهي تعمل عملها وأن ما استدل به المبرد قد وقع في الشعر، ومعظم الشواهد الشاذة تقع في الشعر.

---

(١) المقتضب ٣٦٠/٤- ٣٦٣.

(٢) البيت لسعد بن مالك ورد في خزانة الادب ، ٤٦٧/١، و شرح ابيات سيبويه ، ٨/٢ و شرح المفصل ١٠٩/١

(٣) كتاب سيبويه ٢٩٥/١- ٢٩٦.

(٤) المقتضب ٣٦٠/٤

(٥) شرح المفصل ٢٦٩/٢.

(لات) المشبه بليس:

الكثير في (لا) أن تنصب النكرة حملاً على (أن) فهي تنصب الاسم وترفع الخبر فإذا لحقتها (تاء) التأنيث وقيل (لات) فالقياس أن تشبه بـ(ليس) لأنها تعمل في أحيان خاصة علة ذلك أنها في المرتبة الثالثة فليس أقوى ثم (ما) ثم (لات) كما أشار ابن يعيش إلى أن عمل (لات) [1] ضعيف ففي (حين) من قوله تعالى (ولات حين مناص) الرفع أكثر أما قراءة النصب فقد نصب على أنه خبر والاسم محذوف تقديره (حين) أي ولات الحين حين مناص وقد اشترط في الاسم المحذوف أن يكون نكرة لأن (لا) إذا كانت رافعة لا تعمل إلا في نكرة[2].

(ما) المشبهة بليس:

ذهب ابن يعيش في (ما) المشبهة بليس أنها إذا دخلت على الأسماء والأفعال لا تعمل فيها شيئاً. أما أهل الحجاز فيشبهونها (بليس) ويعملونها عملها فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر كما فعلوا (بليس) [3].

وقد استدلوا بقوله تعالى (﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ﴾[4]. وقوله تعالى (﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[5]. فقد خرج ابن يعيش ذلك بأن (ما) وإن شبهت بـ(ليس) فهي أضعف منها عملاً وحجته في ذلك أن (ليس) فعل و(ما) حرف. فإذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها،

---

(1) أوضح المسالك ١٠/٢.

(2) شرح المفصل ١٢٢/٢.

(3) شرح المفصل ٢٦٨/١.

(4) سورة المجادلة الآية ٢.

(5) سورة يوسف الآية ٣١.

وما بعدها يرفع بالابتداء. نحو قولك (ما قائم زيد) وكذلك إذا فصل بحرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عمل (ما) نحو ما زيد إلا (قائم) ومن ذلك قوله تعالى (﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾[1]. وعلة ذلك عنده أن (ما) تشبه ليس في نفي الحال. وبدخول (إلا) ينتقض النفي ويترتب على ذلك بطلان عملها.

خالف ابن يعيش الكوفيين في انتصاب خبر (ما) في قولهم (ما زيد إلا قائماً). فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بنزع الخافض. لأن اللأصل (ما زيد بقائم). وذهب ابن يعيش إلى أن الخفض بالفعل وليس بنزع الخافض، لأنه إذا نزع الخافض ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب. أما بنو تميم فإنهم يعملونها ويجعلونها مثل حروف الاستفهام إذ لا عمل لها. والعلة في ذلك هي عدم اختصاصها[2].

كما خالف سيبويه الكوفيين في دخول الباء على خبر (ما) المشبهه بليس. أشار إلى انه يجوز دخول الباء على خبر (ما) المشبه بليس كضرب من التقابل لأنك تقول (إن زيداً قائم) في الإيجاب ويقول النافي (ما زيد بقائم) فتأتي الباء لتأكيد النفي. بينما يرى الكوفيون ان الباء لا تقع في خبر المبتدأ فلا يجوز (ما زيد بقائم) لعدم جواز ذلك في زيد قائم. وهو في ذلك لا يرى فرقاً بين (ما) الحجازية و(وما) التميمية، وبرده رأي الكوفيين يكون قد خالف شيخه الزمخشري الذي يرى عدم صحة دخول الباء على خبر (ما) الحجازية[3].

([1]) سورة آل عمران الآية ١٤٤.

([2]) شرح المفصل ٢٦٨/١.

([3]) المرجع السابق ١٢١/٢.

وابن يعيش في ذلك قد وافق سيبويه فيما ذهب إليه من أن دخول (ما) على الجملة الاسمية لا يؤثر من ناحية الإعراب[1]. وقد أضاف ابن الانباري علة أخرى هي عدم اختصاص (ما) حين ذكر أن الحروف إنما تعمل إذا كانت مختصة بالأسماء مثل حروف الجر أو بالفعل كحروف الجزم. وإذا كانت تدخل على الاسم والفعل كحروف العطف لا تعمل. (فما) تدخل على الاسم والفعل فتقول (ما زيد قائم) و(ما يقوم زيد) فلما دخلت عليهما صارت مختصة فوجب أن تكون غير عاملة[2].

(إن):

أما (إن) المقصود بها هنا النافية فذكر المبرد أنها تعمل عمل (ليس) على التشبيه إذا كان معناها النفي[3]. وسيبويه لا يرى معها إلا الرفع لأنها عنده حرف استفهام عليه فلا تغيره[4]. والراجح كثيراً هو نصب الخبر بعدها كما فعل المبرد. أما ابن يعيش فلم يذكرها بل اكتفى بذكر (ما و لا) المشبهتين بليس.

خلاصةً نقول أن الجملة عند ابن يعيش قد تراوحت بين الإثبات والنفي وتلك المستويات لها دورها في التحليل النحوي. وهو الكشف عن المعاني النحوية وإيضاحها. فقد قال عبد القاهر الجرجاني: (الإثبات والنفي يتناولان

([1]) كتاب سيبويه ٥٧/١.

([2]) أسرار العربية ص١٢٠ والإنصاف ص١٠٨ وما بعدها

([3]) المقتضب ٣٦١/٢- ٣٦٤.

([4]) كتاب سيبويه ٤٧٥/١ والمقتضب ٣٦٢/٢.

الخبر دون الصفة. يدلك على ذلك أنك تجد الصفة ثابتة في حال النفي لثبوتها في حال الإثبات) [1]. فالنفي عند تأملنا وإعرابنا لقول المتنبي:

وما به قتل أعاديه يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب[2].

فنفى المتنبي العلة الطبيعية في قتل الممدوح لأعدائه تحقق باستخدام حرف النفي (ما) فأصبح المعنى البلاغي هو عدم إرادة قتل الأعداء لهلاكهم ورفع حذرهم عنه بل لأنه كريم سخي حتى إذا غدا للحرب توقعت الذئاب أن يتسع عليها الرزق، وبما ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه فإنه لا بد أن يصدق عليه رجاءها ويجنبها خيبة الأمل[3].

أما التأكيد فقد استخدمه ابن يعيش في الجملة الخبرية لزيادة معنى الخبر قوة وفي ذلك أورد النويري قول المبرد (إذا قلت عبد الله قائم فهو إخبار عن قيامه فإذا قلت (إن عبد الله قائم) فهو جواب إنكار منكر لقيامه. كما أن للتوكيد أدوات وطرق مختلفة، يكون للمقام دور في استخدامها. فالجملة الاسمية تدخل عليها أداة من أدوات التوكيد لأجل أن تؤكد علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر لتقوية المعنى فإذا تأملنا قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [4]. فأبو حيان يرى أن (إن) تفيد التوكيد فقد أكدوا إصلاحهم ونفوا عن أنفسهم الإفساد فجاءت الجملة الخبرية مؤكدة (بأن) و(ما) كافة.

([1]) دلائل الإعجاز ص٢٨٨.

([2]) ديوان المتنبي، أبوالطيب أحمد بن الحسين، شرح عبدالرحمن الدسوقي ٢٦٢/١ مكتبة نزر مصطفى البانى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

([3]) أسرار البلاغة ص٢٩٦.

([4]) سورة البقرة الآية ١١

كذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[1]. فهذه الجملة أيضاً جاءت مؤكدة بـ(إن) و(ما) كافة فقد أوكد الخبر (بشر) (بإن) وبهذا تتبين أهمية النحو في تكوين السياق اللغوي الذي يكشف عن المعنى. وقد ذكر ابن يعيش أن بعض الحروف قد تزداد في مواضع من القول ولكنها لا تفيد معنى بل تفيد التوكيد[2]. مستدلاً لذلك بقوله تعالى: (﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[3]. فالباء في الآية لم تفد معنى نحوياً بل إفادة معنى التوكيد وقوته. كذلك من الأساليب التي تقوي معنى الجملة وتؤكد القسم ونجد ذلك محققاً في قوله تعالى: (﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾[4]. فواو القسم قد أكدت الخبر.

كذلك (ألا) الاستفهامية من حروف المعاني التي تدخل على الجملة الاسمية لتوكيدها كما هو في قوله تعالى: (﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[5].

كما يمكن تقوية معنى الجملة بكلام في معناه كقوله تعالى: (﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[6]. إنما قال يخادعون الله مستأنفاً كلاماً أكد وقوى به كلاماً تقدم وهو في معناه وليس شيئاً سواه لأن هذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم (آمنا) من غير أن يكونوا مؤمنين.

---

(1) سورة الكهف الآية ١١٠

(2) شرح المفصل ٧٧/٥- ٧٨.

(3) سورة آل عمران الآية ١٥٩.

(4) سورة النجم الآية (١).

(5) سورة هود الآية ٨.

(6) سورة العنكبوت الآية ١٠.

الفصل الخامس

ما جاء في الأفعال

المبحث الأول:

الفعل وأحواله.

المبحث الثاني:

الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضي.

المبحث الثالث:

الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع.

المبحث الرابع:

الجملة الفعلية المصدرة بفعل أمر.

المبحث الأول

الفعل وأحواله

الفعل هو القسم الثاني من أقسام الكلمة بعد الاسم؛ ولا يقل أهمية عنه لأنه الجزء الأول من الجملة الفعلية. وهو الجزء الرئيس فيها (المسند)، ويعد عند النحاة أصلاً لكثير من الأسماء المشتقة على ما جاء عند أهل الكوفة مثل: اسم الفاعل، اسم المفعول، واسم الهيئة، واسم الآلة، وغيرها من المشتقات.

أما الفعل في اللغة فقد ورد في مقاييس اللغة: "فعل الفاء والعين واللام أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل أو غيره. من ذلك فعلت كذا أفعله فعلاً، وكانت من فلان فعلةً حسنةً أو قبيحة"[1].

جاء في لسان العرب "هو كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد، فعل يفعل فعلاً وفعلاً فالاسم مكسور والمصدر مفتوح"[2]. فالفعل عبارة عن إحداث عمل ما.

أما في الاصطلاح النحوي فإنه "أمثلة أخذت من لفظ إحداث الأسماء وبينت لما معنى ولما يكون، ولما يقع، وما هو كائن لم ينقطع. وعرفه ابن

([1]) معجم مقاييس اللغة، ابو الحسين احمد بن فارس، ٥١١/٤، ط١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

([2]) لسان العرب مادة فعل.

جني بقوله": "ما حسن فيه قد، أو كان أمراً، أما قد نحو قولك" قد قام وقد قعد وقد يقوم وقد يقعد"[١].

فبين ابن جني بذلك أن علامة الفعل هي صحة دخول قد عليه، فإذا دخلت على الفعل الماضي دل على التحقيق، مثل: قولك: قد قام محمد. إما إذا أدخلت على المضارع أفاد التقليل لذا قال فيه: "أو كان أمراً ومعنى ذلك أنه يحسن دخول [قد] على الماضي أو المضارع فقط". وعرفه الزمخشري بأنه: "ما دل على اقتران حدث بزمن"[٢] ذهب ابن يعيش إلى أن قول الزمخشري به شيء من الرداءة لأن [ما] من ألفاظ العموم والحد يؤتي به بالجنس القريب[٣]. وهو يرى أن لفظة (كلمة) أو (لفظة) أنسب من [ما] وبذلك الرأي يكون ابن يعيش قد خالف الزمخشري في حد الفعل ووافق كثيراً من النحاة منهم ابن الأنباري[٤]. والرضي الاستربادي[٥] والسيوطي[٦] وابن الخشاب الذي قال: "أما الفعل فحده أنه لفظة تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان محصل" فقولنا تدل على معنى في نفسها احترازاً من الحروف لأن الحرف يدل على معنى في غيره"[٧].

---

(١) اللمع في العربية، ص٩٠. مرجع سابق.
(٢) المفصل في العربية، ص١٤٣.
(٣) شرح المفصل ٢٠٤/٤- ٢٠٥.
(٤) أسرار العربية، ص٣٥.
(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ٣٦/١.
(٦) همع الهوامع ٣٦/١.
(٧) المرتجل، لأبن الخشاب، ص١٤، تحقيق علي حيدر، طبع دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

وقد عرفه علماء النحو المحدثون ولكنهم لم يزيدوا على تعريف الأوائل إذ قالوا: "الفعل ما دل على معنى في نفسه والزمن جزء منه. تعريفهم من أنه كلمة تدل على أمرين هما المعنى والزمن، والمعنى هو الحدث الذي يدل عليه الفعل في نفسه"[1].

وبهذا يكون الفعل لفظ وضع ليدل على الزمان ولهذا انقسم في دلالته على الزمان إلى ماضي وحاضر ومستقبل.

أما الفرق بين الفعل والمصدر فهو أن المصدر اسم يدل على زمن مبهم. لذلك زاد النحاة في تعريفاتهم لفظة [محصل] ليقع الفرق بين الأفعال ومصادرها. فالفعل يكون واقعاً في أحد الأزمنة الثلاثة، ويخرج المصدر الذي يكون زمانه مبهماً مثل: خلق السموات، وقيام الساعة.

وقد ذكر النحاة علامات للفعل تخصه وتميزه عن الاسم والحرف وكلها علامات لفظية تتصل بلفظ وهي[2]:

دخول (قد) عليه ودلالته على الأمر وفعل الأمر. وقبوله ياء المخاطبة ودخول (السين وسوف) على الفعل المضارع، فهما حرفان يعينان المضارع للاستقبال متى دخلا عليه. مثل قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[1].

([1]) النحو الوافي، ٣٦/١.

([2]) اللمع في العربية، ص٤٦.

([3]) سورة البقرة الآية ١٤٢.

معنى ذلك أن لفظ المضارع يحتمل الحال والاستقبال فإذا قلنا: يسافر أحمد، الفعل يسافر هنا يحتمل أن يكون للحال وأن يكون للاستقبال والحال أولى لأنها الحاصلة الموجودة فإذا أردنا أن نجعله خالصاً للاستقبال ترفع عنه احتمال الحال بإدخال السين أو سوف فنقول: سيسافر أحمد وسوف يسافر أحمد.

وقد أشار النحاة إلى أن هنالك فرق في الاستعمال بين (السين) و(سوف) رغم دلالتهما على الاستقبال واشتراكهما فيه، فذهبوا إلى أن سوف أشد تنفيساً وأوسع زماناً من الزمن الذي تدل عليه "السين" فمثلاً إذا قلت سوف أكرمك تكون أشد تراخياً وأبعد من الزمن المستقبل من قولك سأكرمك. بل أن اتصال (السين) بالفعل أشد من اتصال سوف به؛ وذلك لأن (السين) على حرف واحد فهي أشبه بما عليه معظم الحروف في اللفظ أما (سوف) فهي أشبه بصيغ الأسماء لأنها على ثلاثة أحرف مما أجاز دخول اللام على سوف مثل: (ولسوف يعطيك والدك جائزة بعد نجاحك) ولم يجر دخولها في السين فلا تقول ولسأكرمك[٢].

كذلك من علامات الفعل الماضي اللفظية اتصاله بتاء الضمير وواوه وألفه ونونه كقولك: "قمت وقاما وقمن" فهذه الضمائر خالصة للأفعال لأنها فاعلة، والفاعل يفتقر إليه الفعل. أما الأسماء فلا تفتقر إلى الفاعل بحكم

---

(١) سورة الضحى الآية ٥.

(٢) المرتجل، ص١٦-١٧.

أصالتها. فهنالك بعض منها يفتقر إلى الفاعل كالمصادر التي تعمل عمل الأفعال وأسماء الفاعلين الجارية عليها والصفات المشبه بها. إلا أن احتياج هذه الأسماء إلى الفاعل مرده إلى أنها محمولة على الفعل، ولم تتصل هذه الضمائر به كاتصالها بالفعل. فالفعل يعمل بحكم أصله، وهذه الأسماء تعمل بحكم أنها فروع علية في العمل. ولهذا لا يعتد بالضمائر المستترة في هذه الأسماء بينما يعتد بالضمائر مع الأفعال. فإذا قلت: زيد يضرب كان (يضربُ) جملة تامة من فعل وفاعل والضمير المستتر في يضرب إذاً التقدير زيد يضرب. هو ولو قلت: (زيد ضارب) لكان ضارب محتملاً ضمير يرجع إلى زيد،ويكون مرفوعاً بضارب رفع الفاعل بفعله ولكن لا يعتد به.

ومن علامات الفعل المضارع صحة دخول حرف الجزم عليه مثل قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[1]. فلم من الحروف الخاصة بجزم الفعل المضارع وحروف الجزم مختصة بالأفعال؛ لأن معانيها لا تصح إلا فيها. ويقابل ذلك حروف الجر فهي خاصة بالأسماء؛ لأن معانيها لا تصلح إلا في الأسماء. وقد أجمل ابن مالك العلامات التي تميز الفعل عن الاسم في قوله:

بتا فعلت وآتت ويا أفعلي *** ونون أقبلت فعل يتجلى

([1]) سورة الإخلاص، الآية ٣.

فقول ابن مالك يوضح أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء الفاعل التي تكون مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة. والمقصود بتاء أتت تاء التأنيث الساكنة. أما المتحركة فهي لا تختص بالفعل[1]. ويمتاز الفعل أيضاً بياء (أفعلي) أي ياء المخاطبة التي تلحق فعل الأمر نحو أطلبي العلم، والمضارع نحو أنت يا فاطمة تقولين الحق. ونون أقبلت وهي نون التوكيد الخفيفة والثقيلة نحو قوله تعالى ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[2].

ونخلص على أن الكلمة إذا قبلت علامة أو أكثر من هذه العلامات كانت فعلاً.

أما انقسام الفعل من حيث الزمان فينقسم إلى ماضي ومضارع وأمر. فقال سيبويه[3]: "أما الفعل فأمثله أخذت من لفظ إحداث الأسماء وبينت لما مضى، ولما يكن، ولم يقع وما هو كائن ولم ينقطع"[4].

وقال المبرد: "فالأفعال ثلاثة أصناف: منها هذا المضارع الذي ذكرناه وفعل وما كان في معناه لما مضى، وقولك أفعل في الأمر، وهذان الصنفان لا يقعان في معاني الأسماء، ولا تلحقهما الزوائد كما يلحق الأسماء"[5].

---

(1) شرح الأشموني ٢٦/١.
(2) سورة يوسف الآية ٣٢.
(3) كتاب سيبويه ١٢/١.
(4) المقتضب ٢/٢.
(5) اللمع، ص٦٩.

ويقول ابن جني: "وهي على ثلاثة أضرب تنقسم بانقسام الزمان ماضي وحاضر ومستقبل" ويقول الفاكهي "هي ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام مقدرة"[1].

الأول: للماضي: دوماً مفتوح الآخر ما لم يتصل به ضمير الفاعل مثل: (أقام زيد)، (وخرج خالد)، أو اتصلت به ألف الاثنين مثل: (العلمان رفرفا). فإذا اتصل به أحد ضمائر الفاعلين سكن آخره مع تاء المتكلم والمخاطب ذكراً كان أو أنثى ونون جماعة الإناث نحو: ذهبت وذهبت وذهبتِ، وذهبا وذهبتما، وذهبتم. ويضم آخره إذا اتصل به واو الجماعة نحو: ذهبوا[2]. وقد بين ابن يعيش علة بنائه على الفتح وهي:

أن الفتح أخف الحركات لذا وجب استعماله[3].

الثاني: الفعل المضارع: وهو الذي تدخله الزوائد الأربع في أوله وهي التي تسمى بحروف المضارعة كهمزة المتكلم من قولك: (أقوم أنا) وتاء المخاطب المذكر مثل: تقوم أنت والمؤنثة الغائبة مثل: تقوم هي، ونون المتكلم، او الواحد المعظم نفسه حملاً على الجماعة مثل: نقوم نحن، أو ياء المذكر

([1]) شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، تحقيق: د. ذكي فهمي الألوسي، ص٤٩، وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، بغداد.

([2]) شرح المفصل ٢٠٩/٤.

([3]) المرجع السابق، ٢٠٨/٤- ٢٠٩.

الغائب نحو: (يقوم هو). وذكر ابن يعيش أن المضارعة هي التي أوجبت الإعراب لهذا النوع من الأفعال[1].

الثالث: فعل الأمر: (هو أمر للمخاطب) وهو عند البصريين مبني على السكون لأنه باق على أصله لم يشبه الاسم فيستحق الإعراب كقولك: (قم يا زيد) و(أكرم يا عمر). وحجتهم في ذلك أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون على السكون[2].

قد اختلف في أصل الأفعال هل هو الماضي والمضارع والأمر فرعان منه أم أنه الأمر والماضي والمضارع متفرقان منه.

ذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع[3]. والأصل في الأمر عندهم للمخاطب فقولك (أفعل) لتفعل كقولهم في الأمر للغائب (ليفعل)، ومع كثرة الاستعمال حذفت لام الأمر مع حرف المضارعة للتحقيق ومنه قول العرب (عم صباحاً) وأصلها (أنعم صباحاً) وحجتهم هي متشابهة للفعل المضارع المقرون بلام الأمر ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[4].

([1]) شرح المفصل ٢١٠/٤.

([2]) المقتضب ٢/٢-٣. وشرح المفصل ٢٠٨/٤.

([3]) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النحاس. ٣/٣، ط١ ١٤٠٩هـ - ١٩٩٨م. مطبعة المدني – مصر.

([4]) سورة يونس الآية ٥٨.

فقد وافق ابن يعيش البصريين في اختيارهم لأقسام الفعل فقال: (الأفعال انقسمت إلى ثلاثة أقسام): قسم ضارع الأسماء مضارعة تامة، فاستحق به أن يكون معرباً وهو الفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع ... والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي. والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر[1].

وإذا قارنا بين رأي البصريين ورأي الكوفيين في أن أنواع الأفعال يتبين لنا صحة رأي البصريين في أنواع الفعل ثلاثة: ماضي ومضارع وأمر، وفساد رأي الكوفيين حول فعل الأمر الذي يتلخص في أن فعل الأمر مقتطع من المضارع.

والذي أرجحه هو أن فعل الأمر صيغة قائمة بذاتها وباقية في البناء على أصلها وهو ما يراه البصريون وابن يعيش، لأن صيغة الأمر (أفعل) تختلف في المعنى عن صيغة المضارع أفعل لأنك في الصيغة الأولى تطلب حدوث أمر لم يكن موجوداً أما معنى الصيغة الثانية. هو حدوث أمر في الزمن المستقبل. فرأي البصريين هو أدق وأرجح لمطابقته للواقع اللغوي.

ونخلص من هذا كله إلى أن الفعل ما وضع ليدل على معنى مستقل والزمن جزء منه. مثل: قرأ وكتب، وأن الفعل له ثلاثة أقسام هي: فعل ماضي وهو ما دل على حدوث شيء قبل زمن التكلم مثل: سافر علي،

([1]) شرح المفصل، ٤/٢٠٧-٢٠٨.

والفعل المضارع وهو ما دل على حدوث فعل في زمن التكلم أو بعده مثل: (يكتب الطالب الدرس)، فهذا الفعل يصلح للحال والاستقبال. وفعل الأمر وهو الذي يطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم مباشرة مثل قوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾[1]. وأنه صيغة قائمة بذاتها.

وقد بين ذلك ابن جني في تقسيمه للأفعال؛ فذهب إلى أنها على ثلاثة أضرب تنقسم بانقسام الزمان: ماضي وحاضر ومستقبل. فالماضي ما قرن به الماضي من الأزمنة نحو قولك: قام أمس وقعد أول من أمس والحاضر ما قرن به الحاضر من الأزمنة نحو قولك: هو يقرأ الآن. وهو يصل الساعة، وهذا اللفظ يصلح أيضاً للمستقبل إلا أن الحال أولى به من المستقبل. أما إذا أدخلنا في أوله (السين) او (سوف) وقلنا سيقرأ غداً وسوف يصل بعد غدٍ. خلصت دلالة الفعل إلى الاستقبال[2].

وقد تعارف النحاة فيما بعد على هذا التقسيم، وأصبح هو المشهور والمتبع وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة في قوله عز وجل: ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَدَعۡ أَذَىٰهُمۡ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ﴾[3].

أما من حيث الترتيب فقد جاء في الإيضاح: "أعلم أن أسبق الأفعال في التقديم الفعل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق للوجود. فهو

([1]) سورة العلق الآية ١.

([2]) اللمع، ص٦٩.

([3]) سورة الأحزاب الآية ٤٨.

في التقدم منتظر ثم يصير في الحال ثم ماضياً ويخبر عنه بالمضي"[١]. فأسبق الأفعال في الوجود هو المستقبل ثم الحال ثم الماضي.

وقد خالف ابن يعيش الزجاجي حيث ذكر أن الأخير من هذه الأفعال هو فعل الأمر[٢].

البناء والإعراب في الفعل:

البناء لغة كما يقول ابن منظور: وضع الشيء على الشيء مقصوداً به الدوام والثبات. فتقول: (بنى فلان بيتاً وابتنى داراً).

أما في الاصطلاح فقد جاء في الخصائص (هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون والحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل) [٣].

وقال العكبري: "حد البناء لزوم أخر الكلمة سكوناً أو حركة وهو ضد الإعراب"[٤]. وذهب ابن هشام إلى أن الفعل يلزم حالة واحدة ولا يتغير أخره بسبب العوامل الداخلة عليه [٥].

ويرى ابن مالك أن البناء ما جيء به إلا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[٦].

أما الفعل الماضي فقد ذهب سيبويه إلى أن الفعل الماضي يبنى على الفتح. وعلة ذلك عنده أن الفعل الماضي مشابه للمضارع فجعل له حظ من

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٥٥.
(٢) شرح المفصل ٢٠٨/١.
(٣) الخصائص ٣٧/١.
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب، العبكري، ٦٦/٢.
(٥) شذور الذهب. ص ١٠٤.
(٦) شرح التسهيل "ابن مالك" تحقيق د. عبد الحميد السيول ١٧/١، دار هجر للطباعة.

الحركات التي هي آلة الإعراب، وأنه بنى على الفتح لأنه أشبه الاسم وشبهه من حيث أنه يقع موقعه[1].

وجاء عن الصبان في الحاشية: أن الفعل الماضي بنى على الفتح لفظاً كـ (ضرب) وتقديراً كـ(رمى) ويبنى على الفتح لمشابهته المضارع في صلة وصفة وخبراً وحالاً وشرطاً، ويبنى على الفتح لخفته. وأما نحو (ضربت) و(انطلقت) و(استيقنت) فالسكون فيه عارض. وقد أوجبه كراهة توالي حركات فيها هو كالكلمة الواحدة، لأن الفاعل كالجزء من فعله. كما أن ضمة (شربوا) عارض أوجبتها مناسبة الواو[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[3].

وجاء في قطر الندى أن حكم الماضي في الأصل البناء على الفتح، وقد يخرج عنه إلى السكون وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك: (قمت) و(قعدت) وقمنا وقعدنا[4].

ويرى ابن يعيش أن الفعل الماضي مبني على الفتح موافقاً في ذلك قول سيبويه، ولكن يخالفه في علة البناء. فقد ذهب ابن يعيش إلى أن العلة التي أوجبت إعراب الأسماء غير متوفرة في الأفعال. والعلة هي الفصل بين

---

(1) كتاب سيبويه ١٥٣/٢.
(2) حاشية الصبان، ١١٤/٢.
(3) البقرة الآية ٧١.
(4) قطر الندى وبل الصدى، عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري، ص٦٥، المكتبة العصرية صيدة بيروت، ١٩٨٤م.

فاعلها ومفعولها. وهذا غير موجود في الأفعال. الفعل الماضي عنده يتميز عن الأمر لفضله عليه لأن الفعل المتحرك أمكن من الساكن. وأنه لم يعرب كالمضارع لأنه أقل منه في مثابة الاسم. وإنما اختيار حركة الفتح لخفتها[1]. فالماضي عند ابن يعيش مبنى على الفتح إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه عند الإعلال أو لحوق بعض الضمائر[2]. فمثال الأول قولك: (غزا) و(رمى) فهما فعلان اعتلت لامهما والأصل (غزو) و(رمى) فتحركت الواو، والياء قبلها مفتوح. فقلبتها العين والألف لا تأتي إلا ساكنة. وعند لحوق الضمائر البارزة له مثل (ضربت) و(ضربنا) وضربت، و(ضربتها) فإن لام الفعل تسكن لئلا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات.

أما إذا اتصلت به واو جماعة الفاعلين، فحكمه يكون الضم نحو (ضربوا) و(كسبوا)، وعلة ذلك أن الواو حرف مد ولا يكون ما قبلها من الحروف إلا مضموماً.

ذكر ابن يعيش للفعل الماضي ثلاثة أحوال هي: الضم، والفتح، والسكون.

والذي نراه هو أن البناء على الفتح أنسب. وذلك لأن الفتح أخف الحركات.

([1]) شرح المفصل ٤/٢٠٧- ٢٠٨.

([2]) المرجع السابق ٤/٢٠٩.

أما المضارع، فإنه عند ابن يعيش معرب ما لم تتصل به نون جماعة الإناث ونون التوكيد. فإذا اتصلت به في مثل قولك: (الهندات يقمن) يكون حينئذٍ مبنياً[1].

وذهب ابن جني إلى أن النون تزداد في الأفعال للتوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة نحو: (لتقومنَّ) أو (لتقعدنَّ) [2]. ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[3]. وقول عز من قائل: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[4].

وقد شبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل فألحقه النون توكيداً كقول الشاعر[5].

أرأيت إذا جاءت به أمُلُوداً **** مُرَجْلاً ويلْبَسْ البُرُودا

أقائلنَّ أحضروا الشهودا

فالشاهد في (أقائلن) يريدون أقائلون فأجراه مجرى أتقولون.

ويقول العكبري "لا تدخل هاتان النونان على غير الأفعال، وهما نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة وإن المراد منها تأكيد ما لم يقع ليكون حاصلاً على

([1]) شرح المفصل ٤/ ٢١٠.

([2]) الخصائص ١٣٥/١.

([3]) سورة الانشقاق الآبه ١٩.

([4]) سورة العلق الآية ١٥.

([5]) جاء البيت بغير نسب في الخصائص ١٣٦/١. ومنسوب لرجل من بني هذيل في خزانة الأدب ٥٧٤/٤.

الإيقاع. ولذلك اختصا بالقسم، والأمر والنهي، والاستفهام، وهو لا يتحقق في غير الفعل"[1].

وذهب السيوطي إلى أن الفعل المضارع إذا ألحقته نون إناث بنى وذكر له ثلاثة علل[2].

الأولى: الحمل على الماضي المتصل بها.

الثانية: مبني مطلقاً لنقصان شبهه بالاسم لأن النون من خصائص الأفعال.

الثالثة: بنى المضارع إذا وقع موقع الأمر.

ومما سبق يلاحظ بناء المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة. فمثال الثقيلة (لأقومن بالواجب) ومثال الخفيفة (والله لأعملن لوطني) [3]. ومنه قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[4]. كما يلاحظ أن هاتين النونين تؤثران في لفظ الفعل وفي معناه. أما في لفظة فتخرجانه من الإعراب إلى البناء، وأما في معناه فإنهما تخلصانه للاستقبال بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال.

كذلك يبنى المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة مثله مثل الفعل الماضي يقول سيبويه "إذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت بالعلامة نوناً وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت

---

(1) اللباب في علم البناء والإعراب ٦٦/٢.
(2) الأشباه والنظائر ٢٢٢/١. وهمع الهوامع ٥٥/١.
(3) همع الهوامع ٥٥/١.
(4) سورة يوسف الآية ٣٢.

ذلك في (فعل) حينما قلت: (فعلتُ) وفعلت، فأمكن هذا ههنا وبني على العلامة أي السكون، وذلك في قولك: هن يفعلن، لن يفعلن، ولم يفعلن فالنون هنا في يفعلن بمنزلتها في فعلت"[1].

فسيبويه هنا يحمل المضارع المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بنون النسوة في البناء على السكون لأن نون النسوة جزء من الفعل أي أن السكون هنا تأتي من اتصال الفعل بالنون فكاكاً من توالي الحركات.

ويشير السيوطي إلى أنه (إنما يبنى على السكون مع نون النسوة لأن البناء على السكون أصل في الأفعال والضمير يرد الشيء إلى أصله)[2].

وقد أورد السيوطي والأشموني أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة معرب عند بعض العرب وإعرابه مقدر منع من ظهوره شبهه بالفعل الماضي[3].

من ذلك أرى أن الفعل المضارع يبنى على السكون لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن الضمير المتصل بالفعل صار كالكلمة الواحدة، وخوفاً من توالي الحركات في الكلمة الواحدة أسكن الحرف الأخير من الفعل.

ويبنى الفعل المضارع على الفتح إذا باشرته نون التوكيد نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾[1]. وقد ذكر ابن جني أن الضمة للبناء عندما يتصل الفعل بنون التوكيد[2].

---

(1) كتاب سيبويه ١/٥-٦، و ٢/١٦٠.
(2) الأشباه والنظائر ١/٢٢٢.
(3) همع الهوامع ١/٥٥. وشرح الأشموني ١/٣٤.

ويقول السيوطي: (وإن لحقته نون التوكيد فأقول أصحها بناؤه، إن باشرت تركبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه) [٣]. ويبين قول السيوطي أن سبب بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد هو التركيب وهذا التركيب عارض، لشبه الاسم. لذلك عاد الفعل إلى أصله وهو البناء. فالبناء أصل في الأفعال. وأصل بناء الفعل الماضي الفتح، إلا إذا عارضه ما يوجب سكونه أو ضمه. وأصل بناء الأمر السكون. أما المضارع فهو معرب على خلاف الأصل فيه ويكون مبنياً على الفتح إذا اتصل بنون التوكيد الثقيلة أوالخفيفة اتصالاً مباشراً ويبنى على السكون إذا اتصل بنون النسوة.

أما فعل الأمر فالبصريون على بنائه والكوفيون على إعرابه. حجة البصريين هي أن الأصل في الأفعال البناء والأصل في البناء أن يكون على السكون وإن ما أعرب من الأفعال فلشبهه بالأسماء ولا مشابهة بين الأمر والأسماء فكان باقياً على أصله في البناء[٤].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم وأحتجوا بأن قالوا "إنما قلنا: انه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر المواجهة في نحو أفعل لتفعل كقولهم في الأمر للغائب ليفعل"[٥].

---

(١) سورة يوسف الآية ٣٢.
(٢) الخصائص ٨٣/٣. .
(٣) همع الهوامع ٥٥/١.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٩/٢.
(٥) الانصاف في مسائل الخلاف ٥٤٩/٢.

احتج الكوفيون لرأيهم بحجج أهمها:

١. أن الأصل في الأمر (الفعل) وهو معرب حذفت لامه وأحرف المضارعة لكثرة الاستعمال والحذف لا يجوز عن أصله.

٢. أن فعل النهي معرب بالإجماع وهم يحملون الشيء على ضده فكما أعرب فعل النهي يعرب فعل الأمر.

٣. مشابهة الأمر للمضارع المجزوم، فكما قيل لم يغزُ ولم يرم، ولم يسع قيل أغزُ وأرم وأسع.

ورد البصريون هذه الحجج بأن قالوا: إن الأصل في الأفعال البناء. وأعربوا منها المضارع لشبهه بالأسماء. والأمر لم يشابه الأسماء فيبقى على أصله[١].

وقد وافق ابن يعيش مذهب البصريين من أن فعل الأمر مبني إن كان للحاضر بقوله: " فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيادة في أوله، كان مبنياً عندنا خلافاً للكوفيين. وإنما قلنا ذلك لأن أصل الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر"[٢]. فقد وضح فساد رأي الكوفيين في قولهم أنه مجزوم بلام محذوف لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء فلا يجوز إذاً حذفها[٣]. وأكثر النحاة المتأخرين على هذا الرأي[٤].

([١]) الإنصاف ٥٢٤/٢- ٥٢٩، وشرح كافية للرضي ٢٦٥/٢.

([٢]) شرح المفصل ٢٩٤/٤.

([٣]) المرجع السابق، نفس الجزء ونفس الصفحة.

([٤]) أمالي الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، ٣٥٤/١- ٣٥٥ ، ط١ ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. وحاشية الصبان علي الأشموني ٥٨/١- ٥٩.

أما حالات بنائه المشهورة عند النحاة فهي أربعة: ذكر سيبويه أن فعل الأمر يبنى على السكون إذا لم يتصل به شئ نحو: (أعمل لدنياك وآخرتك)، ويبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو: (أدخلن الفصل)، ويبنى على السكون المقدر في حالة وجود تضعيف في الحرف نحو (مدّ وشدَّ) [1]. يرى عباس حسن أن فعل الأمر بنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون التوكيد[2].

كذلك يبنى الأمر على الفتح في آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة نحو صاحبن كريم الأخلاق، فالفعل (صاحبنَّ) فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. أو اتصلت به نون التوكيد الثقيلة نحو (اهجرن السفينة) فاهجرن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

ويبنى فعل الأمر على حذف حرف العلة إذا كان آخره معتل نحو (أسع في الخير) و(أقض بين الناس بالحق) فأسع أصله أسعى وأقض أصله أقضي[3].

وعند توكيد فعل الأمر المعتل بالنون يبقى حرف العلة ويتعين بناء الأمر على الفتحة الظاهرة على الحرفين السابقين نحو أسعين في الخير أدعون وأقضين بالحق.

---

(1) كتاب سيبويه ١٦٠/٢.
(2) المرجع السابق ٨٠/١-٨١.
(3) النحو الوافي ٨٠/١-٨١.

يبنى فعل الأمر على حذف النون إذا اتصل بألف الأثنين نحو اخرجا وواو الجماعة نحو اخرجوا وياء المخاطبة نحو اخرجي. ومما جاء في ذلك قول الشاعر[1]:

يا دار عبلة بالجواء تكلمي *** وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي.

الشاهد في الفعلين (تكلمي) و(اسلمي) فهما فعلا أمر مبنيان على حذف النون.

إعراب الأفعال:

يقول ابن يعيش: "لما وجب للأفعال المضارعة أن تكون معربة بالحمل على الأسماء والشبه لها وكان الإعراب جنسنا تحته أنواع. كان القياس أن يدخلها جميع أنواعه من الرفع والنصب والجر. كما كان من الاسم كذلك"[2].

قد دار حوار وجدل حول الأفعال المعربة وعلل إعرابها. فذهب أهل البصرة إلى أنها أعربت لمشابهتها الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أعربت لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليها[3]. ويرى الرضي أن المضارع قد أشبهه الاسم بدخول لام الابتداء عليه نحو: إن الطالب لينجح.

ونرى أن الأفعال قد أعربت لأنها شابهت الأسماء وهذا الرأي أقرب إلى الصواب من قول الكوفيين.

---

(1) ديوان عنتر بن شداد محمد سعيد مولوى، ص٣٣، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.
(2) شرح المفصل ٢١٧/٤.
(3) الإنصاف ٥٤٩/٢.

أما علامات الإعراب فنوعان:

الأول: أصلية وهي أربعة: الرفع والنصب وهما مشتركان بين الأسماء والأفعال. والجر فهو خاص بالأسماء والجزم وهو خاص بالأفعال.

الثاني: فرعية وهي كما يلي:

١. ما ينوب عن الضمة، وهي الألف في المثنى، والواو في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة، وثبوت النون في الأفعال الخمسة.

٢. ما ينوب عن الفتحة وهي الياء في المثنى وجمع المذكر السالم، والألف في الأسماء الستة، وحذف النون في الأفعال الخمسة، والكسرة في جمع المؤنث السالم.

٣. ما ينوب عن السكون: حذف النون في الأفعال الخمسة وحذف حرف العلة في المضارع المعتل الآخر.

٤. ما ينوب عن الكسرة: الياء في جمع المذكر والأسماء الستة.

هذا وقد ذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال. لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني متعددة مثل الفاعلية والمفعولية والإضافة فلولا الإعراب ما عرفت هذه المعاني. ومثال ذلك ما (أحسن زيداً) بالنصب في التعجب، وبالرفع في النفي، وبالجر في الاستفهام. فلولاه لوقع اللبس. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال وأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض

المواضع مثل قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإذا أردت أن تنهي عن أكل السمك وشرب اللبن أي الجمع بينهما نصبت وإن أردت أن تنهي عنهما مطلقاً جزمت وإذا أردت أن تنهي عن الأول وتبيح الثاني رفعت.

الفعل من حيث التعدي واللزوم:

قسم العلماء الفعل من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين اللازم وهو الذي لا يحتاج إلى مفعول به بل يقتصر على فاعله. يقول ابن يعيش: "فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل نحو: قام، وذهب ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل، كذلك الذهاب فلا يقال: (هذا الذهاب بمن وقع) وكذلك القيام بخلاف ضرب"[1].

وذكر ابن يعيش أنه إذا أردت تعديه ما كان لازماً كان ذلك بزيادة أحد ثلاثة أشياء وهي الهمزة، وتضعيف العين، وحرف الجر. بذلك يكون الفعل اللازم هو الذي لا يتعدى إلى مفعوله إلا بحرف الجر نحو (مررت بزيد) أو (نزلت على بكر) وغيرها. وقد خالف ابن هشام ما ذهب إليه ابن يعيش في تعريف الفعل اللازم وذكر للفعل اللازم اثنتا عشرة علامة أوردها في أوضح المسالك[2].

وقد وافق ابن الأنباري وابن مالك قول ابن يعيش في أن اللازم هو غير المتعدي ويختص بالفعل ويسمى قاصراً[3]. وزاد ابن مالك أن اللازم ما

---

(1) شرح المفصل ٤/٢٩٥.
(2) أوضح المسالك ١/٢٦٨.
(3) الإنصاف ٢/٥٣٥.

ليس له مفعول به أصلاً. ولا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر نحو قولك (خلق الثوب) و(طال الليل)[1].

أما حرف الجر فيشترط أيضاً تغيير المعنى نحو خرجت به بمعنى صيرته خارجاً[2]. والذي خالفه فيه ابن الأنباري هو تثقيل الحشو أي التضعيف وقد ذكر السيوطي والأشموني معديات أخرى للفعل اللازم وهي:

١. ألف المفاعلة مثل جلس زيد وجالسته.

٢. همزة أفعل كأذهب

٣. صوغه على فعلت بالفتح لإفادة الفعلية نحو كرمت زيداً أي غلبته بالكرم.

٤. التضمين.

وضح النحاة علامات يعرف بها الفعل اللازم وهي:

١. أن يدل على حدث نحو (حدث أمر، عرض سفر ونبت زرع).

٢. أن يدل على صفة حسية نحو: طال الليل وقصر النهار.

٣. أن يكون على وزن فعل أو انفعل.

ويرى الأشموني أن ما سوى المتعدي هو اللازم ويسمى قاصراً أيضاً بقصوره على الفاعل ونجده غير متجاوز لك، وقد حتم لزوم أفعال السجايا

---

(١) شرح التسهيل، ابن عقيل، ص٣٦، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
(٢) الإنصاف ٥٣٥/٢.

والطبائع وهي ما دلت على معنى قائم بالفعل لازم له مثل: نهم وشجع وجبن وقبح وطال وقصر[1].

يقول الرضي: "يقال عن هذه الأفعال إنما متعدية بالحرف الفلاني، ولكن لا يقع عليها اسم المتعدي إذا أطلق بل يقال هي لازمة. ولا خلاف عندهم إن باب (فعل) جله لازم مع أن (قرب وبعد) تتعدى بحرف الجر إلى المفعول به"[2].

والذي أراه هو مذهب ابن يعيش بأن الفعل اللازم هو المختص بالفاعل دون غيره ولا يتعداه إلى المفعول به إلا بأحد المعديات الثلاثة وقد وافق ابن الأنباري ابن يعيش في أن المعديات هي الهمزة وخرف الجر وخالفه في التضعيف. فيقول ابن الأنباري "إن معديات اللازم ثلاثة: أولها الهمزة أي بالنقل على باب الأفعال بشرط أن يغير الهمزة معنى انكسر وانفجر أو على وزن أفعلّل نحو اقشعَّر أو أفعنّلل نحو اقعنّسس واحرنّجم أو أن يكون على وزن تفاعل دالاً على المشاركة نحو تضارب".

٤/ أن يكون دالاً على عرض نحو: مرض زيد وفرح محمد. وهنالك أفعال ضعيفة لا تتعدى إلا بحرف الجر مثل: عجبت ومررت فهذه أفعال ضعيفة لا

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢٧/٢.
(2) شرح كافية ابن الحاجب ١٣٨/٤ – ١٣٩.

تتجاوز الفاعل إلى المفعول إلا بأدوات توصلها إليه مثل حروف الجر وحكى بعض العرب مررت زيداً ولكن هذه اللغة شاذة[1].

أما الفعل المتعدي فهو الذي ينصب مفعولاً به واحد أو اثنين او ثلاثة بنفسه دون أن يحتاج إلى أحد المعديات من حرف جر أو غيره. والتعدي التجاوز يقال: عدا ظهوره أي تجاوز حده أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به وهو الذي يحق أن يقع في جواب بمن فعلت فيقال فعلت بفلان. قال ابن يعيش " فكل ما أنبا لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعدي"[2].

وذهب ابن مالك إلى أن الفعل المتعدي هو الفعل الذي يصل إلى مفعوله بغير واسطة وقد اتفق الأشموني[3] وابن مالك[4] وابن هشام[5] على أن للفعل المتعدي علامتين هما:

الأولى: أن يصح أن يتصل به ضمير غير المصدر وقد احتجوا بضمير غير المصدر لأن المصدر يتصل بلالزام والمتعدي.

الثانية: أن يبنى منه اسم مفعول تام. أما المتعدي لمفعول واحد فهو الذي يكون مفتقراً إلى المفعول نحو: قل، ضرب. أو الأفعال التي تتعلق بالقلوب

---

(1) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ١٤٠/١- ١٤١، ط١، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(2) شرح المفصل ٢٩٥/٤.

(3) حاشية الصبان ١٢٧/٢.

(4) شرح التسهيل ٦٢/٣.

(5) أوضح المسالك ٢٦٨/١.

نحو ذكرت، وفهمت، أو أفعال الحواس نحو: أبصرته وشممته وذقته ولمسته. وهو ما ذهب إليه صاحب [1] جامع الدروس العربية[2]. وهو مذهب ابن يعيش.

وقد خالف الرضي ابن يعيش في تعدية الفعل إلى مفعول واحد حيث يرى الرضي أن بعض هذه الأفعال تتعدى بنفسها وبعضها أنه لازم تتعدى بحرف الجر. وذلك إذا تساوى الاستعمالان نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك[3].

ويرى السيوطي أن الفعل المتعدي يتعدى إلى واحد بحرف الجر نحو: مر وسار. وقسم يتعدى بحرف الجر وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو: نصح وشكر تقول: نصحت زيداً وشكرت عمراً[4].

وأضاف ابن السراج في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد قوله: إن الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من فعل كانت من هذا الباب نقول: ضرب زيد عمر، ثم نقول: أضربت زيداً عمر أي جعلت زيد يضرب عمر، فعمر في المعنى مفعول لزيد. فهذه هي الأفعال التي يجوز لك فيها الاختصار على المفعول الأول لأن الفائدة واقعة به وحدة[5].

([1]) شرح المفصل ٤/٢٩٥- ٢٩٦.

([2]) جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ط، ٢٠٠٦م، دار الفكر للطباعة، ص٢٣-٢٤.

([3]) شرح كافية ابن الحاجب ٤/١٤٠.

([4]) همع الهوامع ٢/٢١٠- ٢١١.

([5]) الأصول في النحو ص١٧٧.

ويرى ابن الناظم أن الفعل يكون مطاوعاً لمتعد واحد مثل: ضاعفت الحساب فتضاعف وأخرجت الشيء فتخرج[1].

نخلص من ذلك كله إلى أن الفعل المتعدي لمفعول واحد له ثلاثة أحوال هي:

١. ما ينصب مفعولاً دائماً ولا يتخلف عنه المفعول مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ﴾[2].

٢. ما يتعدى للمفعول بنفسه تارة وتارة بحرف الجر مثل شكر ونصح ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾[3].

٣. ما يتعدى لمفعول واحد تارة مثل (شحا) ولا يتعدى تارة أخرى فيكون لازماً نحو شحا الرجل.

أما الفعل المتعدي لمفعولين فهو الذي يأتي بعده مفعولان دائماً. وهذه الأفعال نوعان يقول ابن يعيش: "وأما ما يتعدى إلى مفعولين فهو على ضربين احدهما ما يتعدى إلى مفعولين ويكون المفعول الأول منها غير الثاني، والأخر أن يتعدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى"[4] فقد بين ابن يعيش أن الضرب الأول من الأفعال مؤثر ينفذ من الفاعل إلى المفعول ويؤثر فيه، ويكون فيها المفعول الأول فاعل في المعنى. ففي قولك

---

(١) شرح ابن الناظم ص٢٤٩.
(٢) سورة ق الآية ٤٢.
(٣) سورة النحل: الآية ١١٤
(٤) شرح المفصل ٢٩٦/٤.

(أعطيت محمد درهماً)، (وكسوت عمراً ثوباً)، فمحمد وعمر هما فاعلان في المعنى؛ لأن كلا منهما أخذ الدرهم من الأول. أما النوع الثاني فهو الذي يدخل على المبتدأ و الخبر فيجعل الأول. بقينا والثاني شكاً.

ويرى ابن هشام (وهو مخالف لابن يعيش) أن أفعال هذا الباب نوعان أحدهما: أفعال القلوب وهي على أربعة أوجه[1].

الأول: ما يفيد يقيناً مثل: (رأي وعلم، ووجد ودري) مثال رأي: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[2] فيرى الأول تفيد الظن لأنها عائدة على الكافرين وتراه الثانية تفيد اليقين لكونها عائدة على لفظ الجلالة وقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[3]. فعلم فعل دال على اليقين. وقد تدل على الظن كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾[4]. أما دلالة وجد على اليقين فتحقق في قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[5]. وقد ترد للظن كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[6]. أما إذا أفادت (وجد) العثور والإصابة تعد إلى مفعول واحد ومما جاء في ذلك قوله عز وجل: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾[7].

---

(1) أوضح المسالك.
(2) سورة المعارج الآية ٦، ٧.
(3) سورة البقرة الآية ٢٦٠.
(4) سورة الممتحنة: الآية١٠.
(5) سورة الأعراف الآية ١٠٢.
(6) سورة الأعراف الآية ٤٤.
(7) سورة آل عمران الآية ٣٧.

أما درى فتأت بمعنى (علم) وتنصب مفعولين وهي دالة على اليقين كقول الشاعر[1].

دُرّيتُ الوَفِيَّ العَهْدَ ياعُروْ فاغتبط *** فإنْ اغْتِبَا طُكَ بالوَفَاءِ حَمِيدُ

وقد ترد وتفيد الظن كقول الله تعالى: ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾[2].

الثاني: ما يفيد الخبر رجحاناً وهي (حجا، زعم وجعل وعد ووهب) أما حجا فمضارعه يحجو والمعنى يظن نحو قولك حجوتك صائماً. وزعم يأتي لدلالة على الشك وغالباً ما يتعدى بأن المحققة كقوله تعالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ ﴾[3].

أما جعل فتأتي بمعنى أعتقد فتنصب مفعولين كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًاۚ ﴾[4].

الثالث: أفعال ترد للظن في الأصل وتفيد اليقين وهي (خال، وظن وحسب) فخال ترد للظن كقولك (خلت زيداً أخاك) كما ترد لليقين كقول الفرزدق

أحلامُنَا تَزِنُ الجِبَالَ رَزَانَةً *** وتخالُنا جناً إذا ما نجهل.[5]

الرابعة: أفعال ترد بالوجهين والغالب كونه لليقين مثل: (رأى وعلم).

---

(1) البيت مجهول القائل ورد في اوضح المسالك ، ٢١٣ ، و شرح الاشموني ١٥٧/١و شرح شذور الذهب ٤٦٦.
(2) سورة الطلاق الآية ١.
(3) سورة التغابن الآية ٧.
(4) سورة الزخرف الآية ١٩.
(5) ديوان الفرزدق ،همام بن صعصعه، ٢/ ١٥٧، دار صادر للطباعة و النشر بيروت ، ١٩٦٠م.

ويرى ابن السراج أن الفعل الذي يتعدى على قسمين احدهما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر. والأخر يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر. أما الأول فمثال أعطى وكسا، والثاني نحو (حسب) لأنها أفعال تنفذ منك إلى غيرك [1].

وذكر السيوطي أن المتعدي إلى مفعولين يتعدى بنفسه إلى مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى. والقسم الثاني يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها[2].

وقد ذكر أكثر النحاة أن أفعال الشك واليقين ظن وأخواتها تعمل النصب في المفعولين إذا تقدمت. أما إذا توسطت أو تأخرت فيجوز فيها الإلغاء فتقول: (محمد ظننت مسافراً) و(محمد عالم ظننت)، ويرى الباحثون حديثاً أن الإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال. وأن تعمل مع التوسط أفضل من الإلغاء وقيل سيان[3].

أما الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فقد ذكر ابن يعيش أن هذا الباب هو منقول من باب ظن وأخواتها مثل (علم وأرى). والثاني خمسة أفعال "أخبر وأنبأ وخبر ونبأ وحدث" فهي تتعدى الثلاثة مفاعيل فتقول: (أعلمت

([1]) أصول النحو، ابن السراج، ص ١٧٧.
([2]) همع الهوامع. ٢١٠/٢.
([3]) الواضح في النحو وتطبيقاتها، نادية رمضان النجار، ص٢٦، دار الوفاء لدينا الطباعة، بدون تاريخ.

زيداً بكراً مسافراً) و(أنبأت محمداً جعفراً مقيماً) وهي تأتي بمعنى العلم[1].

وذهب ابن يعيش إلى أن هذه الأفعال تتعدى بحرف جر مقدر في قولك: (نبأت زيد خالداً مسافر التقدير عن خالد) [2].

(1) شرح المفصل ٣٠٢/٤.

(2) شرح المفصل ٣٠٢/٤.

وقد وافق ابن هشام ابن يعيش بقوله (إن ما ينصب مفاعيل ثلاثة هي (أعلم) و(أرى) اللذان أصلهما (علم) (رأي) المتعديات لاثنين وما ضمن معناهما من نبأ، وخبر، وحدث، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ [1]﴾[2].

ويرى ابن السراج أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله فنقله من (فعل) إلى أفعل فصار الفاعل مفعولاً[3].

نخلص إلى أنه ليس هنالك فعل يتعدى في الأصل إلى ثلاثة مفاعيل وإنما يتعدى بإحدى وسيلتين إما النقل بهمزة التعدية وإما بالتضمين.

فعلم ورأى من أفعال اليقين. إذا دخلت عليهما همزة التعدية تجعل الفعل اللازم متعدياً، فإذا دخلت على فعل متعد لمفعولين جعلته متعد لثلاثة مفاعيل لأنها تنقل الفعل إلى درجة أعلى في التعدي.

أما الأفعال المتعدية بالتضمين فهي (أنبأ وحدث وأخبر). وأقول أن الفعل الذي يتعدى الفاعل والذي لا يتعداه يشترطان في التعدي إلى المفاعيل الأربعة وهي الحال والمصدر وظروف الزمان وظرف المكان نحو قولك في اللازم (قام زيد قياماً يوم الجمعة عندك ضاحكاً) وتقول في المتعدي (أكرم زيد عمر اليوم خلفك مستبشراً).

([1]) سورة البقرة ١٦٧.

([2]) أوضح المسالك ٢٣١/١.

([3]) الأصول في النحو ص١٨٧.

ويتبين لنا مما ذكر أن الأصل في الأفعال أن تكون متصرفة. فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر، لكن أفعالاً قليلة جاءت جامدة على صورة واحدة وسبب جمودها هو أنها أشبهت الحرف من حيث أداؤها معنى مجرداً عن الحدث والزمن. فلزمت مثله صورة واحدة في الاستعمال. فالفعل يدل على أمرين معاً أولهما الحدث ويدل عليه الفعل بلفظة وحروفه التي تكون منها.

والثاني الزمن ويدل عليه بصيغه أي ببنائه ووزنه. فالأفعال المتصرفة الدالة على الحدث تتحول من صورة إلى أخرى تأديةً الأحداث والمعاني في أزمنته المختلفة. (خرج) مثلاً تدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي ويخرج في المستقبل وأخرج هي صبغة للأمر وهكذا.

المتصرف من الأفعال قسمان:

الأول: تام التصرف وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع والأمر.

الثاني ناقص التصرف وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع مثل: (كان وأخواتها) فكل تلك الصور تفيد بناء الجملة معنى وقد جاء الكلام عنه في باب الأسماء.

أما الأفعال الجامدة فقد جاءت غالباً لتؤدي معنى مجرداً عن الحدث والزمن اللذين تدل عليهما الأفعال المتصرفة، فأشبهت بذلك حروف المعاني فجمدت مثلها على صورة واحدة. وتأتي حيناً محولة عن معناها الأصلي لتدل

على مفهوم معين وشعور او انفعال خاص لا علاقة له بالزمن. فمثلاً عسى تدل على الترجي و(ليس) تدل على النفي وخلا وعدا وحاشا على الاستثناء فهذه كلها معاني يعبر عنها بالحروف مثل: (لعل وما ولا والاّ) أما (نعم وبئس) فهي تدل على معان مخصوصة هي المدح والذم. وقد اختلف البصريون والكوفيون حول أسميتها وحرفيتهما فقد ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدأ وحجتهم في ذلك هي دخول حرف الجر عليهما[1]. نحو قول العرب: (ما زيد بنعم الرجل).

وقول حسان[2]:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ اَلْجَارُ يُؤلِفُ بيْتَهُ *** كَذِي العُرْفِ ذا مَالٍ كَثِير ومَعْدِما

الشاهد في قوله: (بنعم)، فدخول حرف الجر عليها وهو من خواص الأسماء دل على أسميتها بذلك احتج الكوفيون على أسميتها، يجوز عندهم دخول حرف النداء عليهما نحو يا نعم المولى، ويا نعم النصير. وحرف النداء من خواص الأسماء[3].

([1]) الإنصاف ٩٧/١.

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد لطيب بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ص١١٥، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، ط١، ١٤٠٧- ١٩٨٧.

([2]) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٥/١.. د. وليد عرفات، دار صادر – بيروت ١٩٧٤م.

([3]) ائتلاف النصرة، ص١١٦- ١١٧.

أما البصريون قد ذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان يتصرفان وعلى الرغم من ذلك يرفعان الظاهر والمضمر مثل نعم الرجل زيدٌ وبئس الجارية هند.

كما احتجوا لفعليتهما ببنائها على الفتح[1]. والذي أراه هو مذهب البصريين. وذلك لأن هذه الأفعال لا تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وهي غير متصرفة والتصرف من خصائص الأفعال.

ذهب الكوفيون إلى أن أصل الأفعال الماضي والمضارع فقط. والأمر مقتطع من المضارع إذ أصل (إفعل) ليفعل كأمر الغائب. ولما كان أمر المخاطب أكثر على الشدة استقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارع ثم اجتلبوا همزة الوصل تخفيفاً[2].

ويرى السيوطي أن الأصل في الأفعال هو الماضي لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله. ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد والأمر منه بعد طرحها[3].

([1]) إئتلام النصرة، ص١١٦.

([2]) الإنصاف، ٢٥٦/٢.

([3]) همع الهوامع ٤٤/١.

المبحث الثاني

الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضي

ذكر ابن فارس أن الميم والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على معنى النفاذ والمرور، فمضى بمعنى نفذ، والمضاء النفاذ في الأمر، والمضواء التقدم[١]. ومن ذلك يتضح معنى الفعل الماضي في اللغة. أما في اصطلاح النحاة فقد جاءت تعريفاته مقترنة بالزمن، فقال الزجاجي (الفعل الماضي ما تقضي، واتى عليه زمانان لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه وزمان خبر فيه عنه) [٢]. وقال: (فالماضي ما حسن فيه أمس) [٣]. وذهب ابن السراج إلى أن الفعل الماضي هو الفعل الذي وقع قبل زمانك وعلامته قبول تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة. وحكمه البناء معلوماً كان أو مجهولاً[٤]. وهو ما قال به الزمخشري وابن يعيش فقال الزمخشري: (وهو الدال على اقتران حدث بزمن قبل زمانك) [٥]. وقال ابن يعيش: (فالماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الإخبار في زمان بعد زمان وجوده)[٦].

وجاء في النحو الوافي: (... وأقسامه ثلاثة: ماضي وهو كلمة تدل على مجموع أمرين، معنى، وزمن فات قبل النطق بها) [٧]. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣٣١/٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص٨٧.

(٣) الجمل في النحو ص٧.

(٤) اللباب في قواعد اللغة وآلات الآداب: النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السراج عني بمراجعته وتنسيقه خير الدين شمس باشا، ص١٥، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، دار الفكر – دمشق.

(٥) المفصل في صفة الإعراب.

(٦) شرح المفصل ٢٠٧/٤.

(٧) النحو الوافي ٤٧/١.

تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ﴾[1]. أما حكمه الإعرابي فقد رأى بعض النحاة أن الأصل في الأفعال البناء ما لم تكن هنالك علة توجب الإعراب كمضارعة الأسماء في المضارع. ولكن ما عرف عند النحاة هو أن الأفعال منها المبنى دائماً وهو الماضي والأمر. ومنها المبنى أحياناً والمعرب أحياناً أخرى وهو المضارع.

فالأصل عند ابن يعيش أن يبنى الفعل الماضي على الفتح لأنه أخف الحركات فقد منع البناء على الكسر لأن الجر ممنوع من الفعل. ولم يجز البناء على الضم لان بعض العرب تجتزئ بالضمة من الواو فيقولون في (قاموا) (قامُ) ومنه قول الشاعر:

فَلَوْ أنَّ الأطبّا كانُ حَوْلِي وكانَ مَعَ الأطباءِ الأُساةُ[2].

فالشاهد في (كانُ) والأصل كانوا فحذفت (الواو) وعوض عنها بالضمة فلو بني الفعل الماضي على الضم لحدث الالتباس. فقد جعل البناء على الفتح هو الأصل في الماضي مخالفة الإلتباس[3].

من شواهد بناء الفعل الماضي على الفتح قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ ﴾[5]. والفعل هنا

([1]) سورة الفرقان الآية ٦١.

([2]) ورد البيت بلا نسب في شرح المفصل ٢٠٨/٤ وخزانة الأدب ٢٢٩/٥- والأشباه والنظائر ١٩/٧، همع الهوامع ٥٨/١.

([3]) شرح المفصل ٢٠٨/٤-٢٠٩.

([4]) سورة البقرة الآية ٧.

([5]) سورة يوسف الآية ٥١.

مقترن بتاء التأنيث، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ﴾[1]. والفعل هنا مقترن بألف الاثنين.

أما إذا لحق الفعل بعض الضمائر البارزة مثل ضمير الفاعل وتاء الفاعل المفرد المتحركة أو (نا) الفاعلين أو نون النسوة بني الفعل معها على السكون ومنه قوله تعالى: ﴿ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾[5]. كذلك بني على السكون عند الإعلال نحو (غزا) و(رمى).

أما بناؤه على الضم فهو عند اتصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكرين؛ نحو ضربوا وكتبوا. لأن الواو هنا حرف مد، ولا يكون ما قبلها إلا مضموماً. ومن شواهد بنائه على الضم قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾[6].

خلاصة القول إن تلك الشواهد قد وردت بها جمل فعلية مصدرة بفعل ماض حكمه الإعرابي هو البناء على الفتح الظاهر إذا لم يتصل به شيء أو اتصلت به تاء التأنيث الساكنة أو ألف الاثنين. أما إذا كان معتل الآخر بني على فتح مقدر على آخره. وبني على السكون إذا اتصل به ضمير متحرك خوفاً من اجتماع أربع حركات

---

(1) سورة الكهف الآية ٦١.
(2) سورة البقرة الآية ٤١.
(3) سورة الكهف الآية ٣٧.
(4) سورة القصص الآية ٧.
(5) سورة المزمل الآية ١٥.
(6) سورة يوسف الآية ١٦.

متواليات، ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة نحو (آمنوا) وتحذف ألفه إذا كان معتل الآخر بها ويبقى ما قبلها مفتوحاً، دليلاً على حذف الألف مثل (سموا) و(دنوا). وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء حذف مثل: دعي ودعوا وسرى وسروا ورضي ورضوا. اشتغلت الضمة على الواو والياء فحذفت دفعاً للثقل، فاجتمع حرف العلة وواو الجماعة فحذف حرف العلة منعاً لالتقاء الساكنين ثم حرك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها. ومن ذلك تستطيع أن تقول: الفتح في الأفعال الماضية هو الأصل والسكون والضم لأسباب عارضة.

دلالة الفعل الماضي:

أما الوظيفة النحوية للأفعال فتظهر أهميتها في عملية الإسناد. ففي بناء الجملة الفعلية تقول: (قام محمد) و(يقوم محمد)، و(لم يقم محمد) و(قم). فبناء الفعل (قام، يقوم، لم يقم، قم) هو الذي يبين النواحي الإعرابية المختلفة للجملة الفعلية.

وأبنية الأفعال لها أصول ثابتة قد تتحول عنها إلى أبنية أخرى بسبب العوامل الداخلة عليها أو بسبب اتصالها بالضمائر، فإذ تحدثنا عن الفعل الماضي باعتبار الزمن فهو كلمة تدل على مجموع أمرين معنى وزمن فات قبل النطق بها. ولكنه قد يتعين معناه للماضي في زمن فات وانقضى قبل الكلام سواء أكان الانقضاء قريباً أو بعيداً من زمن الكلام فقولك: (خرج الصاحبان) يحتمل الماضي القريب والبعيد. أما إذا سبقته (قد) في الكلام المثبت دلت على إنقضاء زمنه قريباً في الحال فتقول: قد خرج الصاحبان وإنما تعينت دلالة الحال لدخول (قد) عليه. كذلك إذا دخلت عليه (ما) النافية جعلت معنى الجملة منفياً وكان زمنه ماضياً قريباً من الحال إذا جاء فعلاً ماضياً من أفعال المقاربة مثل: (كاد يسافر علي) فإن زمنه هنا ماضياً قريب من الحال بشدة ليساير المعنى المراد.

أما إذا قصد بالفعل الإنشاء فيكون ماضي اللفظ دون المعنى، أي يتعين معناه في زمن الحال أي وقت الكلام مثل: (بعت، واشتريت، ووهبت). أو كان من الأفعال الدالة على الشروع مثل: (طفق وشرع). وإن كان الفعل مما يقتضي طلباً تعين معناه في زمن المستقبل، ويكون هنا ماضي اللفظ نحو: (رفعك الله مكاناً عليا) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[1]. ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾[2]. أو ما جاء متضمناً معنى الرجاء الذي يقع في المستقبل نحو: (عسى وأخواتها ومنه قوله: ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾[3].

كذلك يتعين زمنه للمستقبل إذا سبقته (إن) المسبوقة بنفي. نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾[4]. أو أن يأتي الفعل الماضي فعل شرط جازم أو جوابه نحو (إن غاب علي غاب محمد) لأن جميع أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الماضي الواقع فعل شرط أو جواب شرط مستقبلاً خالصاً. فجميع تلك الصورة يكون الفعل الماضي فيها ماضي اللفظ دون المعنى.

أما إذا وقع الفعل الماضي بعد همزة التسوية يصلح معناه لزمن يحتمل المضي والاستقبال. وذلك إذا لم توجد قرينة مخصصة له لزمن معين نحو: (سواء أقمت أم قعدت) فهذا القول يحتمل إرادتك ما وقع فعلاً من قيام أو قعود وما سيقع في المستقبل كذلك يحتمل الزمن الماضي والمستقبل إذا وقع بعد (كلما) نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا

---

(1) سورة النمل الآية ٨٧.

(2) سورة الكوثر الآية ١.

(3) سورة المائدة الآية ٥٢.

(4) سورة فاطر الآية ٤١.

جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾[1]. فدلالته هنا للماضي لوجود قرينة وهي الأخبار القاطعة بأنه حصل. أما قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ﴾[2]. فالفعل فيه للمستقبل لقريبة تدل على ذلك وهي أن يوم القيامة لم يجيء.

([1]) سورة المؤمنون الآية ٤٤.

([2]) سورة النساء الآية ٥٦.

كذلك إذا جاء صلة نحو قولك: الذي أسس مدينة القاهرة هو المعز الفـــاطمي، فهذا يدل على المعنى بدلالة التاريخ.

كذلك إذا وقع صفة لنكرة نحو: (رب عطاء بذلته على محتاج شرح صـــدره) فهنا الفعل للمضي لوجود (رب).

ونخلص مما سبق إلى أن صيغة الفعل الماضي (فعل) لها استعمالات وظيفيـــة من خلال التراكيب وهي:

١. تشير إلى حدث كان قد تم في ماض لا نستطيع ضبطه وتعينه نحو مات محمد ومضى زيد.
٢. قد تشير إلى حدث وقع في الماضي وتردد حدوثه مرات عديدة كقولك: أشرقت الشمس وطلع القمر.
٣. تأتي إشارته للمستقبل بالقرينة نحو رضي الله عنه ورحمه.
٤. يأتي الفعل الماضي دالاً على حدث قد أنجز واستمر حتى زمان التكلم كقولـــه تعالى: ﴿ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ ﴾[1].
٥. يأتي دالاً على حدث في لحظة الكلام كما في ألفاظ العقود (بعتك وزوجتك).
٦. يأتي دالاً على حدوث الفعل في زمن يقرب من زمن التكلم أي الحال كقـــول مقيم الصلاة (قد قامت الصلاة).
٧. يأتي دالاً على حدثين تم الأول منهما في لحظة ابتداء الثاني وذلك مع (لمـــا) الظرفية (لما جاءني أكرمته).
٨. الدلالة إشعاره بالإهمال وعدم الاستعجال مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ ﴾[1].فالخالق عز وجل قد أمهلهم وعاملهم معاملة الغائب.

([1]) سورة البقرة الآية ٤٠.

وهنا تبرز أهمية اختيار الأفعال التي تناسب المعاني حيث قال الزركشي (الماضي (جاء) يقال في الجواهر والأعيان و(أتى) في المعاني والأزمان يقال ذهب في الأعيان ومضى في الأزمان) [٢]. قال تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٣]. أي العذاب لأنه مرئي يشاهد. كما أن الفعل لا يظهر حسنه وجماله إلا من خلال التركيب فلفظة (اشتعل) في قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٤]. إذا استخدمت وحدها لا يظهر جمالها. فإذا وضعت مع غيرها ظهر حسنها وكذلك لفظة (عيوناً) من قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٥]. نجد أن الفعل الماضي (فجر) يحمل معنى تدفق الماء وقوته و(نا) فاعل والأرض مفعول وعيوناً تمييز. ويكون المعنى أن جميع أنحاء الأرض تفجرت عيوناً وتدفق منها الماء أما إذا قلنا: فجرنا عيون الأرض جعلنا للأرض عيوناً معروفة هي التي تفجرت، فالجملة يظهر حسنها بحسب ترتيب عناصرها من فعل وفاعل ومفعول. وهو ما يسمى بحسن التأليف عند أصحاب البلاغة.

أما صيغة الفعل المبنى للمجهول فترمي إلى تحقيق فائدة نحوية هي تقديم المفعول على فاعله نحو: كتبت الدرس وكتب الدرس.

أما الفعل الناقص وهو الذي لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج إلى منصوب ليكمل جملة نحو: كان محمد عادلاً، يعطي جملة الفعل الماضي حكماً إعرابياً جدياً

---

(١) سورة الفرقان الآية ٢٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١٨/٤.

(٣) سورة البقرة الآية ١٧.

(٤) سورة مريم الآية ٤.

(٥) سورة القمر الآية ١٢.

هو أن ما بعد الفعل يصبح اسم كان وخبرها. وبعد هذا يقرأ فـــي الجملـــة حيـــث أن دخول كان على الجملة الاسمية يكسبها دلالة زمنية تختص بها (كان) وتحول ركنيها الأساسيين إلى اسم وخبر وتصبح الجملة محولة من اسمية إلى فعلية.

المبحث الثالث

الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع

المضارعة في اللغة هي المشابهة. جاء في لسان العرب: المضـــارع المشـــبه والمضارعة المشابهة، والمضارعة للشيء أن يضارعه كأنه مثله أو شبهه[١]. وقـــال ابن يعيش "وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاعة. يقـــال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة الضرع ثم اتسع فقيل لكل مشـــتبهين مضارعين"[٢].

أما في الاصطلاح فقد ذكر ابن منظور: "أن النحاة يطلقون للفعـــل المســـتقبل مضارع لمشاركته للأسماء في ما يلحقه من الإعراب"[٣]. فالمضارع يشبه اسم الفاعل في حركاته وسكناته ويشبه في قبوله لام الابتداء وفي وقوعه صفة وحـــالاً وخبـــراً. وجاء في شذور الذهب "علامة المضارع أن يقبل (لم) كقولها: لم يقم ولم يقعد ولا بد أن يكون مفتتحاً بحرفٍ من حروف أنيت"[٤].

فقد جاءت مضارعته للأسماء من وجوه هي:

الأول: وقوعه موقع الأسماء بكونه خبراً نحو: زيد يقوم وكقولك زيد قائم. أو صـــفة مثل: هذا رجل جوّاد. وتقول هذا الرجل يجود. أو حالاً كقولك جاء زيد راكباً وتقول فيه جاء زيد يركب.

الثانية: احتياج الفعل المضارع لحركات الإعراب.

---

(١) لسان العرب مادة ضرع.

(٢) شرح المفصل ٤/٢١٠.

(٣) لسان العرب مادة ضرع.

(٤) شذور الذهب، ص٢٣.

الثالثة: الفعل المضارع يكون صالحاً للزمان الحاضر والمستقبل وقد يعرض له التخصيص بما يلحق به. ففيه إبهام من هذا الجانب. وشابه به الاسم فكل رجل مبهم، وإذا قلت: (الرجل) خصصت.

الرابعة: دخول لام الابتداء عليه. وهي التي تدخل على خبر (إن) المكسورة كما تدخل على الاسم. تقول: إن محمداً ليضرب عمر.

أما لفظه ضرع في القرآن الكريم فقد وردت بمعنى التذلل والخضوع مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴾[1]. وقد وردت بمعنى طعام أهل النار ومنه قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾

بالرجوع إلى البناء الفعلي للجملة نجده يأتي للتعبير عن حالات خاصة. فالمضارع له حالات يستعمل فيها تؤثر على معنى الجملة المصدرة بها وهي:

- أنه يأتي للإعراب عن حدث جرى وقوعه عند المتكلم واستمر واقعاً. وهو ما يعرف بالحال.
- الإشارة إلى وقوع الحدث كثيراً وليس في زمن معين نحو: أنت تجني من الشوك العنب.
- يأتي للإعراب عن الحدث الواقع في حيز الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ ﴾
- يعبر عن حدث من قبيل الحقائق الثابتة نحو (تشرق الشمس)، و(يضيء القمر)، و(كل حي يموت).

---

١. (١) سورة الأنعام الآية ٤٢.

- يأتي بناء المضارع مسبوقاً (بلم)، فيشير إلى الماضي نحو: لم يكتب. فكأننا قلنا ما كتب.
- يأتي بناء المضارع دالاً على الماضي بقرينة ترشحه لذلك كقوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ ﴾[1].
- وقد يأتي مقروناً بكان ليدل على استمرارية الحدث في زمن ماض نحو قولنا: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصي أصحابه بتقوى الله".

أما بناء المضارع من الناحية الزمنية فله أربع حالات هي:

١. أنه يصح للحال والاستقبال إن لم تعترضه قرينة تقصره على أحدهما. وهو مذهب الجمهور[2].
٢. يتعين زمنه للحال، وذلك إذا اقترن بكلمة تفيد الحاضر مثل: كلمة الآن، أو الساعة، أو حالاً. بقول ابن مالك (يجوز أن يراد الاستقبال المقرون بلام الحال) [3] إذا وقع خبراً لفعل من أفعال الشروع نحو (طفق) و(شرع). أو إذا نفي بالفعل (ليس) وما أشبهه في المعنى، والعمل مثل: (إن، ما، ولا) وقال أكثرهم أن النفي بـ (ليس وما). وقرينة تخلص للحال[4].
٣. يتعين زمنه للاستقبال نحو (إذا) وذلك مثل: أزورك إذا تزورني فجملة تزورني في محل جر بإضافة إذا إليها. ويتعين زمنه للاستقبال إذا أسند إلى شيء متوقع كقولنا: (يدخل الشهداء الجنة) حيث دخول الجنة زمنه مستقبل. ويتعين للمستقبل إذا سبقته هل نحو: (هل تقاطع مجالس السوء؟) وإن اقتضى طلب بمفردة نحو:

---

(1) سورة البقرة الآية ٩١.
(2) ارتشاف الضرب ١٧/١-
(3) شذور الذهب، ص ٥٤.
(4) المرجع السابق ٥/٤.

(والوالدات يرضعن). ويتعين للمستقبل إن سبقته أداة شرط وجزاء جازمة كانت نحو: (إن تنصروا الله ينصركم) أو غير جازمة مثل (لو) نحو: لو يؤاخذ الله الناس بظلمهم لأهلكهم. فالجوازم عدا (لم ولما) تخلص المضارع للاستقبال. ويتعين للاستقبال إذا اشتمل على وعد أو وعيد. نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾[1]. فتحقيقها في المستقبل. وأن صحب أداة التوكيد كنوني التوكيد لان التوكيد. يليق بما لم يحصل في نحو: تكرمن صديقك. وإن صحب لام جواب القسم لأنها في معنى أداة التوكيد نحو: (والله لعلى عملك تحاسب). وكذلك لا النافية غير العاملة عمل ليس تقول: (لا أترك الصديق في مواقف الشدة). وإن يسبقه حرف نصب ظاهر، أو مضمر نحو قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾[2]. أو أن يسبقه حرف تنفيس وهو السين وسوف فهما: يخلصانه للمستقبل نحو قوله: كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون.

٤. انصراف زمنه إلى الماضي إذا سبقته (لم ولما) الجازمتين مثل قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ أما إذا دخلت عليها إذا الشرطية فتخلصهما إلى المستقبل نحو (إذا لم تجد في دروسك فلن تنجح). وكذلك يكون بمعنى المضي إلى سبقته (إذا) نحو: أعجبني كلامك إذ تقول للغني تصدق. أي قلت، هنالك صيغ صرفية تبين كل منها معنى معيناً فمثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ فقد اختلف القراء في حروف المضارعة في أول كلمة (يقول). فقرأ (نافع وأبوبكر) بالياء وقرأ

---

(1) سورة المائدة الآية ٤٠.

(2) سورة آل عمران الآية ٩٢.

الآخرون بالنون [١]. فصيغة (يقول) تدل على بناء الفعل للفاعل، أما قراءة النون فتدل على الخطاب من الله تعالى، وهي المعروفة بنون العظمة[٢]. وفي قوله تعالى: ﴿أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ يَأۡكُلُ مِنۡهَاۚ﴾[٣].

فقد اختلف القراء في (يأكل منها) فقراء حمزة والكسائي وخلف بالنون، وقرأ الباقون بالياء[٤]. ويكون المعنى لمن قرأ بالياء يأكل من الجنة الرسول صلى الله عليه وسلم[٥].

أما من قرأ بالنون فالمقصود منها (نأكل نحن من الجنة وقد ذهب النحاس إلى أن قراءة الياء أبين؛ لأنه قد تقدم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وحده، فإن عود الضمير إليه أبين وأوضح) [٦].

وقد أيد تلك القراءة الطبري[٧].

أما صيغة الفعل المكتفي بفاعله في مقابل المتعدي لمفعول واحد. من ذلك نلاحظ أن تغيير دلالة الفعل المضارع تؤدي إلى تنوع في بناء الجملة الفعلية. وقد تدل صيغة ما على اكتفاء الفعل بالفاعل نحو: قد جاء زيد، دون حاجة إلى مفعول لتمام الكلام. وقد

---

(١) النشر في القراءات العشر، الحافظ ابي الخير محمد بن محمد الدمشقي، ٣٧٦/٢،تصحيح علي محمد الضباع ، دار الفكر للطباعة و النشر ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني، شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي، ١٨٧/٢٦، ط٤، دار احياء التراث العربي بيروت.- البحر المحيط ١٢٧/٨.

(٢) تفسير القرطبي، عبد الله بن محمد بن احمد الانصاري القرطبي، دار البيان للنشر.

(٣) سورة الفرقان الآية ٨.

(٤) الكشاف ٨٩/٣.

(٥) تفسير القرطبي ١٦/١٣. وإعراب القرآن ١٥٢/٣. والبحر المحيط ٤٨٣/٦.

(٦) إعراب القرآن، النحاس احمد بن محمد، ١٨/١٧، ط٣، عالم الكتب بيورت ، ١٩٨٨م. ١٥٢/٣.

(٧) تفسير الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير الطبري، ١٨٤/١٠، ط١، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

تشير صيغة أخرى إلى فاعل مضمر يليه عنصر بنائي يشغل موقع المفعول به ويتضح هذا من خلال الأمثلة التالية.

١/ قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾[١].

فقد اختلف القراء في قراءة (لتغرق) وقرأ حمزة الكسائي وخلف بالياء وفتحها وفتح الراء ونصب أهلها[٢]. وقرأ الحسن (لتغرَّق) بالتشديد لتكسير المفعول[٣]. فقد تعدى الفعل غرق إلى المفعول بواسطة الهمزة[٤].

أما في قراءة التضعيف (لتغرَّق أهلها) قد تعدي الفعل هنا بالتضعيف. وهذه الصيغة تؤدي معنى نحوياً دلالياً يختلف عن الصيغة السابقة، وهو أن الغرض من التضعيف هو تكثير المفعول أن تكرار الغرق لأهل السفينة. وهو ما ذهب إليه الألوسي[٥].

أما صيغة الفعل المضارع لتغرق أهلها"، وهي قراءة حمزة الكسائي وخلف، فالفعل هنا لازم اكتفى بالفاعل أهل أي قد أسند الفعل إلى الأهل أي على أن الأهل هم الذين يغرقون[٦].

---

(١) سورة الكهف: ٧١

(٢) معاني القرآن الكريم، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ص٣٠٢/٣، تحقيق محمد النجار أحمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني شهاب الدين السيد محمود بن عبدالله الألوسي، ٣٣٣/٨ ، ط٤، دار إحياء التراث العربي بيروت. والكشاف ٣٩٣/٢.

(٤) شذا العرف في فن الصرف، احمد الحملاوي، ص٤٨، تحقيق الدكتور غالب المطلبي .

(٥) تفسير الألوسي ٣٣٧/٨.

(٦) تفسير القرطبي ٢٨٤/٩- ٢٨٥.

صيغة الفعل المبني للمجهول:

مثل قوله تعالى: ﴿ وَأُدۡخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ ﴾[1]. فقد جاء فيها أوجه للقراءة هي (أدخل) على أنه فعل مبني للمفعول وقراءة الحسن أدخل) الدالة على الاستقبال والبناء للفاعل. ويذهب إلى أن (أدخل) من قول الله تعالى: (إلا من قول إبليس) [2]. أي أن الاستئناف أتى بعد قطع كلام إبليس في الآية. وهذا يبين دور الصيغة الصرفية في الكشف عن المعنى، وتحديد العناصر المكونة للجملة.

مما سبق يظهر لنا أن صيغ المضارعة تقوم بدور أساسي في تحديد الفاعل وتعين وظيفته اللغوية، وتسهم بذلك في التفسير الدلالي للمعاني التي تحملها أبنية التراكيب. كما أن الترتيب الطبيعي لسياق الجملة العربية هو أن يتقدم الفعل ثم الفاعل ثم المفعول نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴾ولكن هنالك مواضع يختل فيها ذلك الترتيب ليعطي معاني نحوية أخرى من ذلك:

١. إذا قصر حصر المفعول على الفاعل نحو (إنما يخشى العلماء الله) وقد يتوسط المفعول وجوباً إذا قصدنا حصر الفاعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾. فمن خلال تتبع تلك الجمل المشتملة على فعل وفاعل ومفعول، نصل إلى وسائل النظام النحوي مثل: (الفاعلية). وهي معنى نحوي، والرفع وهو قرينة إعرابية وكون الفاعل مسند إليه الفعل قرينة إسنادية. وقوعه دائماً بعد الفعل لا قبله يمثل قرينة الترتيب وبذلك كله نستطيع التوصل إلى المعنى النحوي المقصود من تركيب الجملة.

وقد ذكر النحاة أن هنالك عناصر غير أساسية قد ترد في التركيب اللغوي للجمل الفعلية وهي المعروفة عند النحاة بالفضلات، كالمفعول والحال والاستثناء

([1]) سورة إبراهيم الآية ٢٣.

([2]) الكشاف ٣٧٦/٢.

والتمييز. ولكن علماء البلاغة يرون أن السياق العام هو الذي يحدد أصالتها وأساسيتها، ويقرر الاستغناء عنها. فقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنه ليس هنالك عمدة وفضلة، لكن هنالك ضميمية تحتاج إليها الجملة وفقاً للسياق والمقام، وأخرى لا تحتاج إليها[1]. ففي قول الشاعر:

إنما الميت من يعيش كئيباً

كاسفاً باله قليل الرجاء ([2])

نجد أن (كئيباً) حال وهو عنصر لا غنى عنه في بناء الجملة لأننا لو حذفناه. وقلنا (الميت من يعيش) لاختل المعنى، وكان المعنى متناقضاً. ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ فإن لاعبين لا غنى عنها لأن إسقاطها يفسد المعنى ويخالف الواقع.

قد تأتي الجملة الفعلية المشتملة على فعل مضارع مؤكدة وذلك على النحو التالي:

١. جملة الفعل المضارع المؤكدة بـ(قد ولقد):

تأتي (قد) على وجهين حرفية واسمية. أما الاسمية فلا مجال لبحثها لأنها خارجة من موضوع البحث[3]. أما الحرفية فهي مهملة لا تعمل في الفعل شيئاً رغم اختصاصها به لأنها صارت كأحد أجزائه. وقد قيد النحاة الفعل الذي تختص به (قد) بأن يكون الفعل خبراً متصرفاً، (مثبت) ومجرد من جازم وناصب، وهي معه كالجزء الواحد[4]. وهي تدخل على الماضي والمضارع محدثة دلالات مختلفة هي:

١. التوقع نحو: قد يأتي الغائب.

([1]) دلائل الإعجاز، ص٣٤.

([2]) البيت لعدي بن الرعلاء الغساني في الاصمعيات ، ص ١٥٢. و خزانة الادب ، ٥٨٣/٩.

([3]) معاني الحروف الرماني، ابو الحسن علي بن عيسي الرماني النحوي ،ص٩٨، ط٣، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر ، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

([4]) مغنى اللبيب ٢٩١/١.

٢. تقريب الماضي من الحال مثل: قد قام. فهي لا تدخل على الماضي المختص بالحال[١].

٣. التقليل نحو: قد يصدق الكذوب.

٤. التكثير نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[٢]. وذكر ابن يعيش أنها تقيد التقليل والتقريب[٣].

٥. التحقيق مثل قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[٤].

وقد تقترن اللام مع قد لتفيد التوكيد أيضاً كما في قوله تعالى ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾[٥]. وذكر النحاة أن اللام تقترن مع قد في حالتين مثل: الحالة السابقة، ولام الابتداء فهي تدخل على الفعل المضارع لكونه شبيهاً بالاسم ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[٦]. ويقول الزركشي: (قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل (إن) واللام المجاب بها في إفادة التوكيد)[٧].

٢. توكيد جملة المضارع بالنون:

في اللغة لتوكيد الفعل نونان، أحدهما الثقيلة المشددة والأخرى الخفيفة الساكنة وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[٨]. فهذان النونان تؤثران في لفظ الفعل وفي معناه؛ ففي لفظة فتخرجانه من الإعراب إلى البناء، وأما في معناه فإنهما تخلصانه للاستقبال، بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال. وفائدتهما تأكيد

---

(١) معاني الحروف ٩٨-٩٩ ومغنى اللبيب ٢٩٣/٢.
(٢) سورة البقرة الآية ١٤٤.
(٣) شرح المفصل ٩٢/٥-٩٣.
(٤) سورة المؤمنون الآية ١.
(٥) سورة يوسف الآية ٩١
(٦) سورة النحل الآية ١٢٤.
(٧) البرهان في علوم القرآن ٤٣٢/٢.
(٨) سورة يوسف الآية ٣٢.

المعنى وتقويته وقد نسب إلى الخليل أن التأكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة[1]. فيجوز توكيد الفعل المضارع بها في ثلاثة أحوال هي[2]:

أ/ أن يقع شرطاً بعد إن مدغمة في ما زائدة كقوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ ﴾[3].

ب/ أن يكون واقعاً بعد أداة طلب، ويشمل على الأمر نحو: لتجتهدن، والنهي نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[4]. والتمني كقول الشاعر[5]:

فليتك يوم الملتقى تريَّنني لكي تعلمي أنَّي أمرؤ لك عاشق

الشاهد في (ترينني) حيث أكد الفعل بالنون الثقيلة لوقوع الفعل بعد التمني[6].

ج/ أن يكون الفعل منفياً بلا نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾[7].

ويقل دخول النون على المضارع الواقع بعد (ما) الزائدة التي لا تصاحب أن الشرطية والواقع بعد لم ويرى سيبويه أن نون التوكيد تدخل على المضارع بعد لم تشبيهاً بلا الناهية.

---

(1) شرح الأشموني ٢١٢/٣.

(2) جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفي الغلاييني، ٦٩/١-٧٠، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢١هـ.

(3) سورة الأنفال الآية ٥٨.

(4) سورة إبراهيم الآية ٤٢.

(5) البيت (مجهول القائل).

(6) شرح الأشموني علي الفية بن مالك، ٢١٣/٣ ، ط١، اشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. وأوضح المسالك ١٣٠/٣.

(7) سورة الأنفال الآية ٢٥.

ويؤكد المضارع بالنون وجوباً إذا كان مثبتاً مستقبلاً، واقعاً في جواب القسم غير مفصل من (لا) الجواب بفاصل من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[1]. أي أن توكيده بالنون في هذا الحال واجب لا مناص منه[2].

٣. توكيد المضارع بالمصدر:

نجد أن من وظائف المفعول المطلق توكيد الفعل قبله، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾[3]. فقد جاء المصدر مؤكداً لفعله في الآية الكريمة.

٤. توكيد المضارع بالحال:

من أقسام الحال أن تكون مؤكدة، وهي على ثلاثة أحوال هي:

١. ما يؤتى بها لتوكيد عاملها وهي التي توافق العامل في المعنى فقط، أو في المعنى واللفظ فمثال الأول (تبسم ضاحكاً) [4]. وقوله: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[5]. ومثال الثاني قول الشاعر:

أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته وألزم توقي خلط الجد باللعب[6].

---

(1) سورة الأنبياء الآية ٥٧.
(2) جامع الدروس العربية ٦٨/١.
(3) سورة الفجر الآية ٩-١٠
(4) سورة النمل الآية ١٩.
(5) سورة البقرة الآية ٦٠.
(6) ورد البيت بلا نسب في أوضح المهالك ٢٩٩/٢. وشرح الأشموني ٢٥٥/١.

جملة المضارع المنفية:

نفي الجملة الفعلة بـــ(لم):

تختص لم بالفعل المضارع. فإذا دخلت عليه صرفت معناه إلى الزمن الماضي ونفت الحكم عنه وتركت أثراً إعرابياً على آخره. وقد ذهب بعض النحاة إلى أنهـــا لا تعمل شيئاً في الفعل المضارع فيبقى مرفوعاً. وهي هنا ملغاة. وزعم آخرون- وهـــو الأشهر- أنها تعمل الجزم في الفعل المضارع[١]. فقد ذكر ابن يعيش إنها من الأصول في عمل الجزم وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء[٢].

وذهب صاحب شرح الأشموني إلى أنها جازمة بقوله: (وهكذا بلم ولمـــا) أي (لم) و(لما) يجزمان المضارع مثل: (لا) و(اللام) الطلبيتين[٣]. فالأرجح والأشهر أنها عاملة وهو ما ذهب إليه ابن يعيش بقوله: (... فهذه الحروف هي الجازمة لما بعـــدها بلا خلاف) [٤].

فلم تحدث في الفعل المضارع تغيراً على صعيد المبني والمعنى. أما من حيث المبنى فقد تظهر على الفعل علامة الجزم- السكون- لأن لم تعمل الجزم فيما بعدها. فقد توسع مبنى الفعل بين دخول (لم) عليه والذي بدوره يحول دلالـــة الجملـــة مـــن الإيجاب إلى النفي.

أما من حيث المعنى فقد نقلت زمن الفعل إلى الماضي ونفت الحكم عن الحدث مطلقاً.

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ٢٨٢،ط١، تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الافاق الجديدة بيروت ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(٢) شرح المفصل ٢٦٣/٤.

(٣) شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٤) شرح المفصل ٢٦٤/٤.

نفي الجملة بـــ(ما):

نجد أن (ما) النافية للجملة الفعلية تدخل على الماضـــي، والمضـــارع يقـــول المالقي: (فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من المضي، وإذا دخلـــت علـــى المضارع خلصته للحال فنقول: ما قام زيد. وما يقوم زيد فإن قلت: (ما يقـــوم زيـــد غداً) فالحكم لغداً في التخليص إلى المستقبل. فإذا لم يـــدخل عليهـــا (غـــداً) أو أحـــد المخلصات للمستقبل فحينئذٍ تكون خالصة للحال[١].

نفي الجملة المضارعة بـــ(لا):

لقد عد النحاة (لا) و(ما) أصل أدوات النفـــي. وأن (لا) أخـــف مـــن (مـــا). فوضعوها لنفي الأكثر وهو الاستقبال[٢]. وهي من الحـــروف ذات الدلالـــة النافيـــة، والمشتركة بين الجملتين الاسمية والفعلية[٣]، حيث تدخل على كلتيهما نافية لموضوع الجملة وتدخل (لا) على الجملة الفعلية المبدؤة بفعل ماضي أو مضارع موقعة النفـــي يقول المبرد: (إذا وقعت (لا) على فعل نفته مستقبلاً، وذلك قولك: لا يقوم زيد) [٤].

وقد أجمع النحاة على أن اقترانها مع الفعل المضارع أكثر من اقترانهـــا مـــع الفعل الماضي. فقال المالقي: (فأما القسم الداخل على الأفعال فلا تدخل عليها غالباً إلا مضارعة فتخلصها للاستقبال ... وقد تدخل (لا) على الماضي قليلاً) [٥]. وإذا اقترنت بالفعل الماضي فتكون مكررة نحو قوله تعالى ﴿ فَلَاصَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[٦]. وهـــذا الشـــرط

---

(١) رصف المباني- أحمد بن عبد النور المالقي، ص٣١٣ والجنى للداني، ص٣٣٠.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢١٣/٢.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد بن عبد النور المالقي، ٢٥٨ ، تحقيق احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٣٩٤هـ . والجنى الداني ص٣٠٠.

(٤) المقتضب ٤٧/١.

(٥) رصف المباني ٢٥٨- ٢٥٩.

(٦) سورة القيامة الآية ٣١.

غير ملزم لأنها جاءت غير مكررة في قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾[1]. وقد نقل المرادي قول الزمخشري إنها مكررة في المعنى[2].

وقد تخرج (لا) من النفي لمعاني أخرى تفهم من السياق من ذلك إفادتها معنى الدعاء في قولك (لا فض الله فاك) [3].

جملة الشرط:

أما جملة الشرط فقد ذكر النحاة أنها ما جاء في أولها (إن) أو ما استعمل بمعناها من الحروف والأسماء. فذهبوا إلى أن للشرط في العربية أدوات هي (إن)، و(إذا) و(لو) وهي الأدوات الأصلية أما غيرها فمحول عليها[4].

أما (إن) فهي أم أدوات الشرط الجازمة، والغير جازمة لأنها لا تحول عن الشرط كالأدوات التي تدل على معاني أخرى كالموصول وأسماء الاستفهام مثل (من وما) قال ابن يعيش "أما (إن) الشرطية، فتجزم ما بعدها، وهي أم حروف الشرط ولها من التصرف ما ليس لغيرها، ألا تراها تستعمل ظاهرة ومضمرة ويحذف بعدها الشرط، ويقوم عنده مقامه. وتليها الأسماء على الإضمار"[5].

ذكر ابن يعيش أن هذه الأدوات قد عملت في الأفعال بعدها لاختصاصها بها دون الأسماء.

أورد المبرد رأي الخليل في (مهما) فقال: "الخليل زعم أنها مكررة وبدلت من الألف الهاء و(ما) الثانية زائدة على (ما) الأولى كما تقول (أين) و(أينما) و(متى) و(متى ما) و(إن) و(إنما)" [6].

---

(1) سورة البلد الآية ١١.
(2) الجنى الداني ص٣٠٤.
(3) البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٣٧٩/٤.
(4) أقسام الكلام العربي، ص١٢٨.
(5) شرح المفصل ٢٦٤/٤.
(6) المقتضب ٤٧/٢.

أما حيثما و(إنما) فإن (ما) فهي لازمة ولا تكون المجازاة إلا (بما) كما في قوله تعالى: (ربما ود الذي كفروا) [1]. أما (رب) دون (ما) فلا تقع إلا على الأسماء النكرات[2]. وهذا يبين أن الاسم إذا كان يؤدي معنى الشرط دون اتصاله بـ(ما) فهي زائدة مثل: متى وأين. أما إذا قصر عن أداء المعنى إلا بها فهي هنا تكون لازمة.

فالشرط أسلوب يقتضي وجود جملتين، الأولى تعرف بجملة الشرط والثانية تعرف بجملة الجزاء. من شواهد ذلك:

١. ١قوله تعالى: "﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾[3]. فالشاهد في قوله: (تبدوا) ويحاسبكم فهما فعلان مضارعان مجزومان الأول فعل الشرط والثاني فعل الجواب.

٢. ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[4]. فقد جزم الفعل (يعمل) بالسكون وهو فعل الشرط وجزم الفعل (يجز) فيحذف حرف العلة: وهي لمن يعقل من الثقلين.

٣. ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[5]. والشاهد في قوله: (تفعلوا) وعلامة جزمه حذف النون لإسناده لواو الجماعة وجواب الشرط مجزوم (يعلمه) بالسكون.

٤. قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[6]. فقد جزم الفعلان (تأتنا) و(تسحرنا) بهما فقد ذهب قوم من النحاة إلى أنها اسم بكاملها يجازي به. وذهب الخليل إلى أنها مركبة من (ما) الشرطية زيد إليها

---

(١) سورة الحجر الآية ٢.
(٢) المقتضب ٤٧/٢.
(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٤.
(٤) سورة النساء الآية ١٢٣.
(٥) سورة البقرة الآية ١٩٧.
(٦) سورة الأعراف، الآية ١٣٢.

(ما) أخرى توكيداً فصار اللفظ (ماما) فكرهوا توالي لفظين حرفهما واحد فأبدل الألف الأولى هاء مخرجيهما فصارت (مهما).

وذكر قوم أنها مركبة من (مه) بمعنى أكفف و(ما) وقد وافق ابن يعيش الخليل في الرأي بقوله (والوجه قول الخليل) [١]. واستدل لذلك بقول الشاعر[٢]:

أغرّكِ مِنِّي أنْ حُبَّكِ قاتلي وأنَّكِ مَهْمَا تأمُرِي القَلْبَ يفْعَلِ

معنى ذلك أنه كل موضع ورد فيه مهما يراد فيه معنى الكف. ففي البيت يريد الشاعر أن يقول: "أكفني ما تأمر القلب يفعل".

٥. وقول الشاعر:

حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان[٣]

الشاهد جزم فعل الشرط وجواب الشرط بالسكون.

٦. أما (كيف) فقد دار حولها خلاف. فذهب الكوفيون إلى أنه يجازي بها كما يجازي بمتى وما وأينما. وحجتهم في ذلك هي أنها أشبهت أدوات كلمات المجازاة كأينما؛ وهي للسؤال عن المكان، ومتى، وأيان للسؤال عن الزمان، وكيفما عن الحال. وهم في ذلك على مذهب الخليل الذي ذكر أن مخرجها مخرج الجزاء[٤]. أما البصريون فقد منعوا المجازاة بها وقامت حجتهم على ثلاثة أوجه هي:

١. أنها أحط منزلة من أخواتها لأنها يجاب عنها بالحال والحال لا يكون إلا نكرة وغيرها يجاب بها عن النكرة والمعرفة.

٢. لا يجوز أن يجازي بها لأنه لا يمكن الإخبار عنها ولا يعود عليها الضمير.

٣. (أيا) أغنت عنها في الجزاء.

---

(١) شرح المفصل ٢٦٧/٤.
(٢) ديوان أمرئي القيس ، ص١٣، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف مصر ١٩٦٤م.
(٣) بلانسب في تذكرة النحاة ، ص ٧٣٦، و خزانة الادب ٧/ ٢٠ ، و شرح الاشموني ٥١٠/٣.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٣/٢.

وقد رد البصريون على الكوفيين حجتهم بأن قالوا أن (كيف) لا تتحقق المجازاة بها لأن باب (كيف تكن أكن) يصعب تحقق ذلك لأنه قد يكون المخاطب سقيماً وتكون صحيحاً. وعندها لا يتوفر الجزاء[1].

أما في قوله تعالى: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[2].

فالأكثر في استعمال أين أن تكون مضمومة إليها (ما) وقد استخدمتها العرب من غير (ما) نحو قول الشاعر: ([3])

أين تَضْرِبْ بِنَا العُداةُ تجدْنا نَصرْفُ العين نَحْوَهَا للتَّلاقي

و الشاهد فيه المجازاة باين الظرفية .

فقد أجمع النحاة على أن جملة الشرط يجب أن تكون فعلية، أما جملة الجوب فيجوز فيها وجهان:

الأول : أن تأتي جملة فعلية.

الثاني: أن تأتي جملة إسمية مقترنة بالفاء.

أما أوجه الشرط إذا كانت جملتين فعليتين فتكون كما يلي:

١. الوجه الأول: أن يكون فعلا الشرط وجوابه مضارعين مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ ﴾[4].

٢. الوجه الثاني: أن يكون فعل الشرط مضارعاً وفعل الجواب ماضياً كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من يقم ليلة القدر غفر الله له ما تقدم من ذنبه).

([1]) الإنصاف ٦٤٣/٢.

([2]) سورة النساء الآية ٧٨.

([3]) البيت لإبن همام السلولي في الكتاب ٥٨/٣ وبلا نسب في شرح الاشموني ٣٥٨٠، و شرح المفصل ١٠٥/٤.

([4]) سورة البقرة الآية ٢٨٤.

فالشاهد في قوله (يقم) وهو فعل الشرط (وغفر) وهو فعل جواب الشرط. وقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك لا يأتي إلا عند الضرورة الشعرية. أما الفراء قد ذهب إلى أن ذلك ماضياً في الكلام شعراً ونثراً واستدل لذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم السابق[1].

الوجه الثالث: هو أن يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[2]. ففعل الشرط في الآية ماضي وفعل الجواب كذلك ماضي.

الوجه الرابع: أن يأتي فعل الشرط ماضي وجوابه مضارع كقولك: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾[3]. ففعل الشرط ماضياً (كان يريد) وفعل الجواب مضارع (نوف) مجزوم بحذف حرف العلة.

أما إذا وقع الفعل المضارع بين الشرط والجزاء فيكون في إعرابه وجهان هما: الأول الرفع والجزم على البدل أو الرفع على الحال. أما حالة الرفع فيكون فيها الفعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى الفعل نحو: إن تأتنا تسألنا نعطيك. فيكون إعرابه على الرفع[4].

أما إذا قلنا أن تأتي تمشي أمشي معك فالشاهد في (تمشي) فيجوز فيه الجزم على البدل من (تأتني)، لأن المشي نوع من الآتيان. أو أن ترفع تمشي على الحال[5].

أما الفعل المضارع الواقع بعد الجواب فيجوز فيه وجهان:

---

(1) شرح ابن عقيل ٣٧٢/٢.

(2) سورة الإسراء الآية ٧.

(3) سورة هود الآية ١٥.

(4) شرح المفصل ٢٨٢/٤.

(5) المرجع السابق ٢٨٢/٤.

الأول: الجزم بالعطف على المجزوم والرفع على القطع والاستئناف. نحو قوله تعالى ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾[1]. فقد قرئ (فيغفر) جزماً ورفعاً).

(1) سورة البقرة الآية ٢٨٤.

المبحث الرابع
الجملة الفعلية المصدرة بفعل أمر

الأمر في اللغة:

دارت حول الأمر معاني كثيرة في البيئة اللغوية. ولمعرفة تلك المعاني لا بد من إيراد أراء أصحاب المعاجم لاستجلاء معنى الأمر.

قال ابن منظور في لسان العرب: "الأمر معروف نقيض النهي. أمره به وأمره إياه على حذف الحرف. يأمره أمراً وأماراً فأتمر أي قبل أمره"[١]. وقد استدل على استعمال العرب الأمر نقيض النهي يقول أمرو القيس[٢].

أغرَّكِ مني أنَّ حُبْكِ قَاتِلِي وأنَكِ مهْما تأمُري الْقَلْبَ يفْعَلِ

ويعرض ابن منظور معاني الأمر في قوله: "الأمير ذو الأمر، والأمير الآمرُ، والأمرُ الحادثة"[٣].

وجاء في مقاييس اللغة: أن الهمزة، والميم، والراء تأتي على خمسة أصول هي: الأمر واحد والأمر نقيض النهي، الأمر بفتح الميم بمعنى النماء[٤]. ومنه قولهم في المشورة: أمرت فلاناً أمْرَه. أي أشرت عليه بما ينبغي له من الخير[٥].

إذ الأمر من آمر؛ مره، وأصله أؤمره فقلبت الهمزة الثانية واواً للتجانس الضمة التي قبلها (أوْمُره) فاجتمعت ضمتان بينهما واو وكلها من جنس واحد.

---

(١) لسان العرب، مادة أمر.
(٢) ديوان أمرئ القيس، ص١٣، والعقد الفريد، أحمد بن عبد ربه الأندلسي، ٢٢٤/٥ ، لجنة التأليف والترجمة القاهرة، ١٩٧٣م .
(٣) لسان العرب، مادة أمر.
(٤) معجم مقاييس اللغة، مادة آمر.
(٥) أساس البلاغة، جار الله أبي القاسم بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود. مادة أمر، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

فاستثقلت العرب ذلك، فحذفوا من الأمر الهمزة الأولى، والواو الساكنة بعدها فبقي الفعل على حرفين (مره). ويأتي بالهمزة إذا سبقت بواو أو فاء كما في قوله تعالى: ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿ وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾[2]. وأمر بمعنى كثر والعرب تقول: أمِرَ بنو فلان أي كثروا. وهو ما قال به الخليل "الأمر النماء والبركة وأمرأة أمرةُ أي مباركة على زوجها". وقد أمر الشيء أي كثر وتقول العرب "من قل ذلّ ومن أمر الشيء قلّ أي من كثر فلّ خصمه وغلبه"[3].

ويقول الرازي أمره كثّره ومنه الحديث (خير المال مهرة مأموره أو سكة مأجورة) أي مهرة كثيرة النتاج والنسل[4].

وجاء في تاج العروس: "لغة الأمر ضد النهي من أمره يأمره أمراً والجمع أمور، ويقال ائتمر أي قيل أمره"[5].

وأمر ارتفع ومنه حديث أبي سفيان: "لقد أمرت ابن أبي كبشة، وارتفع شانه" (يعني النبي صلى الله عليه سلم)[6].

وجاء الأمر بمعنى العجب ومنه قوله تعالى: ﴿ لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـٔٗا إِمۡرٗا ﴾ أي عجبا[7].

---

(1) سورة الأعراف الآية ١٩٩.
(2) سورة طه الآية ١٣٢.
(3) تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري، مادة أمر، ط١، تحقيق عبد الغفور عطار، دار العلم بيروت، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
(4) مختار الصحاح، الشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مادة أمر، ط٣، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م، المكتبة المصرية/ صيدا – بيروت.
(5) تاج العروس ١٧/٣ (فصل الهمزة من باب الراء).
(6) لسان العرب، مادة آمر.
(7) معجم مقاييس اللغة، مادة أمر.

والأمر الحال والشأن[1] جاء في التنزيل ما يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾[2] وقول طرفة[3]

لِعَمْرُكَ ما أمْرِي عليَّ بِغُمةٍ نَهَارِي ولَا لَيلي عليَّ بسَرمَدِ

وقد روى الفيروزابادي أن الأمر لفظ عام للأفعال والأقوال والأحوال كلها. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾[4]. ويقال للإبداع أمر نحو: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾[5]. أي من إبداعه.

والآمِرة الولاية والأمير صاحب الأمر ومن يتولى الأمارة والمشاورة[6]. وقد ورد الأمر في التنزيل على معاني كثيرة ومتعددة منها الدين والكتاب، ووجوب العذاب كمال القدرة، والإبداع وغير ذلك[7]. وجاء بلفظ الفعل في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ وبمعنى الفعل الماضي ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴾[8].

والإمارة العلامة والإرشاد، والموعد، والوقت قال ابن مسعود: (ابعثوا بالهدي واجعلوا بينكم وبينه أمارة أي يوماً تعرفونه) [9].

---

(1) المعجم الوسيط، ابراهيم مصطفي و آخرون، مادة أمر، دار الرحمة للطباعة والنشر، أستانبول تركيا.
(2) سورة آل عمران الآية ١٢٨.
(3) ديوان طرفة بن العبد، د. علي الجندي، ص٤٠، شرح وتحقيق ونقد، القاهرة.
(4) سورة هود الآية ٩٧.
(5) سورة الأعراف الآية ٨٥.
(6) المعجم الكبير ، الامام احمد الطبراني، مادة آمر، ط٢ ، الموصل مطبعة الزهراء ، ١٩٨٤م.
(7) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ٣٩/٢- ٤٢. تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامي، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
(8) سورة مريم الآية ٥٥.
(9) المعجم الكبير، مادة آمر حروف الهمزة.

الأمر عند النحويين:

لقد وجد الأمر اهتماماً وافراً في الدراسات النحوية. فقد عقد له سيبويه في كتابه باباً أسماه (الأمر والنهي) [١]. وقد عرفه لجرجاني بقوله: (وهو القائل لمن دونه أفعل)[٢].

وعرفه الزمخشري بقوله: (هو الذي على طريقة المضارعة للفاعل المخاطب، لا تخالف بصيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول من تضع ضع، وفي تضارب، ضارب ....)[٣].

وعرفه ابن يعيش في شرحه بأنه "طلب الفعل بصورة مخصوصة. وقد ذكر أنه له معاني تتحقق بحسب إضافاته. فإن كان صادراً عمن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه سمى أمراً، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى سمى دعاء [٤]. وبذلك قد وافق ابن يعيش ابن السراج في الفرق بين الأمر والدعاء" [٥].

وعرفه ابن الحاجب بقوله: "صبغة يطلب بها الفعل من الفاعل والمخاطب بحذف حرف المضارعة" [٦]. وقد ذكر بن يعيش علة حرف المضارعة من فعل الأمر وهي كثرة الاستعمال فحذفوه تخفيفاً [٧]. كما أوضح أن العرب قد اختارت أن يكون لفظ الأمر من المضارع ولا يكون من غيره لأن زمن الأمر المستقبل فأخذ المضارع لأنه يدل على الاستقبال [٨].

---

(١) كتاب سيبويه ١٣٧/١.
(٢) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ص٣٠، القاهرة، مصطفى الحلبي ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.
(٣) المفصل في صبغة الإعراب، ص٣٠٧.
(٤) شرح المفصل ٢٨٩/٤.
(٥) أصول النحو ١٧٠/٢.
(٦) شرح الكافية للرضي ٢٦٧/٢.
(٧) شرح المفصل ٢٩٠/٤.
(٨) المرجع السابق ٢٩٠/٤.

كما عرفه صاحب معجم النحو بقوله "ما يطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم مثل: (أقرأ) و(تعلم)" [1].

وقد علق الرضي على تعريف ابن الحاجب بقوله: "لو قال صيغة يصلح أن يطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومها لكل ما يسميه النحاة أمراً"[2].

وعرفته عزيزة فوال بقولها: "هو طلب مرفوع الفعل من الفاعل بغير صيغة "لام" مثل: أدرس لتنجح"[3]. وكل هذه التعريفات التي أوردها النحاة تقودنا إلى وجهة واحدة وهي أمر المخاطب بصيغة الأمر. فالأمر خاصته أن يفهم منه الطلب وأن يقبل نون التوكيد فإن أفهمت كلمة الطلب، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل نحو: صه. إذا قبلتها ولم تفهم الطلب فهي فعل مضارع، والأمر مستقبل أبداً لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[4]. أي داوم على تقوى الله.

دلالة فعل الأمر:

أشار بعض النحاة إلى معاني فعل الأمر، ورأى بعضهم أن خروج الأمر إلى المعاني المختلفة أمر واقع ولكن اللفظ واحد: يجري بعضه مثل بعض فلا يحتاج إلى تفريغ[5].

---

(1) معجم النحو عبد الغني الدقر، ص٦٢، ط٣ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان.
(2) شرح كافية ابن الحاجب ٢٦٧/٢.
(3) المعجم المفصل في النحور العربي، د. عزيزة فوال بابتي، ٢٤٤/١، ط١، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م، دار الكتب العلمية بيروت.
(4) الأحزاب الآية ١.
(5) شرح الكافية ٢٦٦/٢.

صيغ فعل الأمر:

ذكر النحاة للأمر صيغاً يؤدي بها منها صيغتان صريحتان وهما الأمر بمثال الأمر (فعل الأمر) والأمر بإضافة لام الطلب للفعل المضارع وهنالك صيغ أخرى غير صريحة نعرضها في حينها.

أكد أكثر النحويين على أن الصورة الأولى هي الأساس في الأمر، وأنها مأخوذة من الثانية. فحق الأمر أن تلزمه اللام لإفادة معناه مثل (لا) في النهي (ولم) في النفي ولكن النحاة قد حذفوا أحرف المضارعة استغناء عنها بدلالة الحال، وتخفيفاً لكثرة الاستعمال، فحذفوا لام الأمر لانها عاملة. والفعل بعد حذف أحرف المضارعة لا يكون معرباً فلا يدخل عليه العامل.

والأمر عند سيبويه يشبه الاستفهام في تعلقه بالفعل. فكما أن الاستفهام يكون بالفعل أولى. كذلك الأمر لأنه أقوى في تعلقه بالفعل، لأن الاستفهام قد يقع بعد الاسم نحو: أزيداً أخوك؟ ولا يكون في الأمر إلا الفعل فقط[1].

الصيغ الصريحة لفعل الأمر:

أولاً: الأمر بفعل الأمر:

لقد اختلف النحاة في أصل صيغة فعل الأمر ذهب البصريون إلى أنه فعل قائم بذاته، ويرى الكوفيون أنه مقتطع من المضارع. وذكر سيبويه: أن من أضاف الفعل مثال الأمر وأن صوغه يكون بحذف حرف المضارعة كما في تضارب، وضارب، وتضع، وضع بحذف التاء إذا كان أوله متحركاً فإن كان ساكناً تزداد همزة وصل في تضرب، أضرب[2]. فالأمر كلمة تدل بنفسها على أمرين هما معنى مطلوب بتحقيقه

([1]) كتاب سيبويه ٩٣/٣.

([2]) كتاب سيبويه ٩٣/١.

في الزمن المستقبل ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنٗا ﴾[1]. فلا بد لفعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته[2]. والدلالة على الأمرية في مثل: (لتخرج) مستمدة من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها. أما زمن الأمر فمستقيل في أكثر الأحيان باعتبار المعنى المأمور به والمطلوب تحقيقه ووقوعه. أما زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الصادر من المتكلم وملاحظة وقت الكلام نفسه والزمن الصادر فيه الطلب هو حال[3].

فمن صور جملة الأمر بفعل الأمر ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[4]. فالأمر أطيعوا واصبروا موجه للمؤمنين للاستمرار في الطاعة، أمر بالصبر وقوله تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾[5].

فعل الأمر حرض موجه للنبي لحث المؤمنين على القتال[6]. ويقول الزمخشري أن فعل الأمر هنا جاء للمبالغة في الحث[7]. وفي قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾[8]. الأمر في قل وفي اعملوا فيه تهديد وتخويف أي أن عملهم لا يخفي على الله ورسوله ولا على المؤمنين ويقول الزمخشري للتأنيب لأن عملهم لا يخفي خيراً كان أو شراً[9].

---

(1) سورة البقرة الآية ١٢٦.
(2) النحو الوافي ٤٨/١- ٦٤.
(3) النحو الوافي، عباس حسن ٤٨/١، ٦٤.
(4) سورة الأنفال الآية ٤٦.
(5) سورة الأنفال الآية ٣٩.
(6) سورة الأنفال الآية ٦٥.
(7) الكشاف ١٣٨/٢.
(8) التوبة الآية ١٠٥.
(9) الكشاف ٢٤٢/٢.

أما صيغة أفعل به فقد ذهب جماعة من النحاة إلى أنها صيغة فعل أمر حقيقي وذهب جمهور البصريين إلى أنها صيغة للأمر لفظاً ماضٍ معنى، وجاءت على صيغة الأمر للمبالغة فأصل ما (أحسن بزيد) قيل نقله لإفادة التعجب أحسن زيدُ ثم صار (زيد ذا حسن) ثم تغيرت الصيغة إلى صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الياء في الفاعل ليصير على صورة المفعول.

أما كيفية بناء فعل الأمر، فيقول شارح الكافية الشافية إن كان حرف المضارعة ساكناً كنون ينتصر فتبدل همزة وصل ونقول انتصر[١]. وقد وافق الرضي ابن يعيش حيث قال ابن يعيش "إن كان ساكناً أتيت بهمزة للوصل ضرورة امتناع النطق بالساكن"[٢].

قال المبرد: إذا كان المأمور مخاطباً ففعله مبني غير مجزوم وذلك قولك: أذهب وانطلق وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا مجزوم، وذلك خطأ فاحش. ذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا ما كان مضارعاً للأسماء[٣]. فقد أفسد المبرد رأي الكوفيين القائل بأن الأمر مقتطع من المضارع، ووافق ابن يعيش فيما ذهب إليه[٤].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٦٤/١.

(٢) شرح المفصل ٢٨٩/٤.

(٣) المقتضب ١٢٩/١.

(٤) شرح المفصل ٢٨٩/٤.

ثانياً: الأمر بلام الأمر:

لام الأمر: يطلب بها إحداث فعل نحو (ليسافر القوم) وتسمى بلام الطلب إذا كانت من الأعلى للأدنى كما في قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[1]. وتكون للدعاء إذا كانت من الأدنى للأعلى.

وجدت هذه الصيغة عناية كبيرة من علماء اللغة جعلت السكاكي يقدمها على ما سواها إذ يقول: "وللأمر حرف واحد وهو اللام الجارة في قولك: ليفعل، وصيغ مخصوصة...، وعدة أسماء ذكرت في علم النحو"[2]. وقد وضعها الخطيب القزويني الصيغة الأولى للأمر فقال: "والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر"[3]. فهي إذاً الصيغة الثانية في البحث ولكنها الأولى في اهتمام بعض أئمة اللغة.

ويرى المبرد أنه لا بد من إدخال اللام إذا لم يكن الأمر للحاضر[4]. أي أن اللام تدخل إذا كان الأمر للغائب ويقل دخولها على فعل فاعل مخاطب، والكثير دخولها على فعل ما لم يسم فاعله نحو قولنا: لتعنى بحاجتي[5].

وهذه الآراء توضح أن هذه اللام يصح دخولها على فعل فاعل مخاطب مع قلته ومنها قراءة قوله تعالى: (بذلك فتفرحوا) ويؤيد الزمخشري هذا الرأي في المفصل وابن يعيش في شرحه[6].

وقد ذكر ابن يعيش إن هذه اللام تحذف في الشعر ويبقى عملها، أي تحذف ويجزم بها واستدل لذلك بقول الشاعر[1]:

---

(1) سورة الطلاق الآية ٧.
(2) المذهر في علوم اللغة و انواعها، عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ،٣٣٤/١، ط٣، القاهرة دار التراث، ١٩٩٠م.
(3) الإيضاح في علوم البلاغة الخطيب القزويني، محمد بن عبدالرحمن،٧٢/١، تحقيق محمد عبدالنعم خفاجي، ط بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.
(4) المقتضب ١٢٩/٢.
(5) حاشية الصبان ١٣٧/٢.
(6) المفصل ص٣٢٩ وشرح المفصل ٢٩١/٤.

فتضحي صريعاً لا تقوم لحاجة ولا تسمع الداعي ويسمعك من دعا

وقول الشاعر[٢]:

محمد تفد نفسك كل نفسي إذا ما خفت من شيء تبالا

أي لتفد وذكر أن هذا قليل إلا في لغة الشعر.

وتدخل كذلك على المضارع المسند إلى المتكلم كقوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[٣].

وقد ذكر المبرد في باب أسماه باب الأمر والنهي قوله: "فما كان منها مجزوماً فإنما جزمه بعامل مدخل عليه واللازم له اللام وذلك قولك ليقم زيد وليذهب عبد الله وتقول زرني ولأزورك فتدخل اللام لأن الأمر لك"[٤].

أما حركة لام الأمر فهي الكسر يقول المبرد: "وأعلم أن هذه اللام مكسورة إذا ابتدأت، فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في الكسر وقد يجوز إسكانها وهو الأكثر على الإسكان"[٥]. ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾[٦]. وإلى ذلك أشار عبد العال سالم مكرم: "لام الأمر مشكورة مع الغائب مثل: لينفق الأغنياء على الفقراء"[٧].

---

(١) البيت لعمران بن حطان في سر صناعة الإعراب، ٣٩٠/١، وشرح المفصل ٢٩١/٤.
(٢) البيت مجهول القائل في المقتضب، الزمخشري أورده لحسان أو الأعشى في المفصل ٢٢٦.
(٣) سورة العنكبوت الآية ١٢.
(٤) المقتضب ١٢٩/٢
(٥) المرجع السابق ١٣١/٢.
(٦) سورة النساء الآية ١٠٢.
(٧) تطبيقات نحوية وبلاغية، عبد العال سالم مكرم، ص١١٤، دار البحوث العلمية، ط٣ ١٩٨٣.

وقد بدأ الرضي ما ذهب إليه المبرد وهو تسكين اللام بعد الواو، وذكر أن ذلك أكثر من تحريكها وعلة ذلك هي الخوف من التقاء كسرتين. وقد أجمع القراء على ذلك[1].

وذكر السيوطي أن قبيلة سليم تفتحها. وهو ما قال به ابن هشام: "أما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر وسليم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها"[2]. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[3].

أما حذفها فإن الكوفيين على حذفها حذفاً مستمراً من الكلام، مثل: (قم)، و(أقعد) لأن الأصل (لتقم)، و(لتقعد) فحذفت للتخفيف.

أما البصريون فيمنعون حذف لام الطلب مطلقاً إلا في ضرورة الشعر. فيقول المبرد: "والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر"[4]. وحجتهم في ذلك هي أن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة والجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء.

وقد استدل لذلك بقول الشاعر متمم بن نويره:

على مثل أصحاب البعوضة فأخمشي

لك الويل حر الوجه أو يبكي من بكى

---

(1) شرح الكافية ١٣١/٢.

(2) مغنى اللبيب ص٢٢٥.

(3) سورة البقرة الآية ١٨٦.

(4) المقتضب ١٣٠/٢.

يريد ليبكي من بكى. ويرى ابن يعيش أن ذلك جائز ولكنه قبيح[١]. وقد وافقه في ذلك السيوطي[٢]. أما الكسائي فيجوز حذف لام الأمر بشرط تقدم (قل) مثل قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [٣]. أي ليقيموا . ووافقه ابن مالك في ذلك[٤].

ومن أحكامها أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل. وأن تدخل على المضارع المبدوء بحرف الغائب وهي الياء للمذكر مثل: (ليكتب) والتاء للمؤنث نحو: (لتكتب). ويقل دخولها على المضارع المبدؤ بحرف الخطاب أو بحرف التكلم وهي الهمزة والنون لأن المتكلم لا يأمر نفسه.

إنها تحذف ويبقى عملها في بعض الأحوال كأن تقع فعل الأمر (قل) على مذهب الكسائي. كما تحذف للضرورة الشعرية.

وذهب المبرد إلى أن اللام في الأمر ليست للغائب فحسب لكنها لكل من كان غير مخاطب. للغائب نحو: ليقيم زيد، وليذهب عمر، وللمجهول في نحو: ليضرب زيد، وللمتكلم نحو: قم ولأقم معك وأذهب ولأذهب معك[٥].

ويرى أن اللام تأتي للمخاطب على الأصل وهو عربي جيد، لكن خففت العرب بحذف أحرف المضارعة وهو الأكثر والأشهر[٦]. وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تكلم بها، وجاءت في أحاديثه الشريفة. فعنه صلى الله عليه وسلم

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٢٩٤.

(٢) مغنى اللبيب ٢٢٨.

(٣) سورة إبراهيم الآية ٣١.

(٤) مغنى اللبيب ص٢٢٨.

(٥) المقتضب ٤٣/٢- ٤٤.

(٦) المرجع السابق ٤٤/٢.

انه قال: "لتأخذوا مصافكم"[1]. أي خذوا مصافكم. وإنما أدخلت اللام مراعاة للأصل. وقوله صلى الله عليه وسلم: ولتأخذوا مناسككم"[2].

الصيغ غير الصريحة للأمر:

وردت للامر صيغ غير صيغة (أفعل) والمضارع المسبوق بلام الطلب وهي:

الأمر باسم فعل الأمر:

وهو كلمة تدل على ما يدل عليه فعل الأمر، أي أنه يقوم مقام الفعل في المعنى. وقد سماه تمام حسان بخالفة الإخالة[3]. وهي عنده كلمات تستخدم في أساليب اللغة العربية للكشف عن المواقف الانفعالية والإفصاح عنها. ويسميها النحاة (اسم الفعل). ويقسمونها دون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماضي (كهيهات) واسم فعل مضارع كـ(وي) واسم فعل أمر كـ(صه): وهي تلزم حالة واحدة للجميع فنقول (صه) للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقته كاف الخطاب فيراعى فيه الخطاب فيقول: (عليك نفسك) و(عليكما انفسكما) وعليكم أنفسكم ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾[4].

فصه بمعنى أسكت فهي اسم فعل أمر بدلالة المعنى ليس غير. وهي عاملة في المفعول به وليس لها فاعل إلا المتكلم. وهو صوت يطلب به السكوت. ومن أمثلته: بله: بمعنى (دع) واستدل في شرح الكافية بعدم قبولها الياء والنون أي نون التوكيد[5].

---

(1) صحيح مسلم، للإمام أبو الحسنين، مسلم بن الحجاج، باب الحج، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ط٢ تونس دار سحنون للطباعة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(2) صحيح مسلم كتاب الحجج، باب إستحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٣.

(4) سورة المائدة الآية ١٠٥.

(5) شرح الكافية ٦٤/١.

هيهل: بمعنى أنت وأقبل وأسرع وقد ذهب النحاة إلى أنه مركب من حي بمعنى أقبل و(أل) التي تحولت همزتها إلى هاء ولما تضمنت معنى أقبل اقتضت الخافض (على) فقيل: (هيهل على الخير).

هاؤم: بمعنى خذوا ومنه قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾[1].

هلم بمعنى أقبل كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[2].

هيت لك: بمعنى أسرع قال تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾[3].

عليك: بمعنى الزم وهو منقول عن جار ومجرور فقد ذهب الفراء إلى أنه اسم حيث عرض لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[4]. فيقول هذا أمر من الله والعرب تأمر من الصفات بـ(الظروف والجار والمجرور) يعليك، ودونك، وإليك)[5].

المصدر النائب عن فعله:

من الصيغ الدالة على الأمر:

١. ورد المصدر نيابة عن فعله في آداء المعنى كقوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾[6]. أي أحسنوا إلى والديكم إحساناً وكقول الشاعر قطري بن الفجاءة:

فِصْبراً في مَجَالِ الموْتِ صَبْراً فَمَا نَيْلُ الخُلودِ بِمُسْتَطَاعِ (7)

---

(1) سورة الحاقة الآية ١٩.
(2) سورة الأحزاب الآية ١٨.
(3) سورة يوسف الآية ٢٣.
(4) سورة المائدة ١٠٥.
(5) معاني القرآن /١٢١.
(6) سورة النساء الآية ٣٦.
(7) البيت لقطري بن الفجاءة ورد في خزانة الادب ١٦٣/١٠، و شرح الاشموني ٢١٢/١.

فقد ناب (صبراً) وهو مصدر عن الفعل (أصبر). وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[1]. فضرب الرقاب واقع موقع أضربوا الرقاب[2]. وهنا قد ناب المصدر عن الفعل في الدلالة على معناه، ويعرب مفعولاً مطلق حذف عامله. كما أنه ينوب عن الفعل في الدلالة على معناه دون العمل[3]. فالمصدر هنا لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب.

٢. ما جاء بصيغة الخبر: قد تأتي الجملة الخبرية ويقصد بها الطلب كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ ﴾[4]. فليس المقصود مجرد الإخبار إنما المقصود هو الأمر بالإرضاع وطلبه من الوالدات. أي المقصود هو تقرير الحكم كما في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ خَيۡرٌ ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴾[6]. وقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ ﴾[7]. وقوله تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ وَدِيَةٞ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦٓ ﴾[8].

ذهب ابن الشجري إلى أن الإخبار بجملة الأمر نادر[9]. وهو مذهب ابن الانباري الذي يرى أن جملة الخبر لا تكون طلبيه فلا يكون الأمر خبراً، ولا يصح نحو: زيداً أضربه.

---

(١) سورة محمد الآية ٤.
(٢) شرح الكافية ٦٤/١.
(٣) شرح ابن عقيل ٥٦٤/١.
(٤) سورة البقرة الآية ٢٣٣.
(٥) سورة البقرة الآية ١٨٣.
(٦) سورة المائدة الآية ٨٩.
(٧) سورة البقرة الآية ١٨٧.
(٨) سورة النساء الآية ٩٢.
(٩) أمالي ابن الشجري ١٨٤/٣.

وإذا وجد ما يوهم ذلك فالخبر قول مقدر. فيكون التقدير في المثال السابق: (زيد أول لك أضربه). وقد يؤدي الخبر معنى الأمر نحو: جزاك الله خيراً، بمعنى اللهم أجزه خيراً[1].

الإغراء والتحذير:

كذلك من الصيغ التي تدل على الأمر لوجود فعل أمر مضمر بها الإغراء التحذير مثل: اعد، ونحّ، وخلّ وما أشبه ذلك فهذه كلها أفعال أمر يجوز إظهار بعضها ومنعه في مواضع أخرى.

وإنما يلزم إضمارها مع (إيَّا) مطلقاً نحو: إياك والشر. فالناصب (إيا فعل أمر مضمر لا يجوز إظهاره مع المكرر مثل: الأسد الأسد لأن احد الأسمين قائم مقام الفاعل. ومع العاطف أيضاً نحو: قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾[2].

ويرى السيوطي أنه يمكن إظهار الفعل فيما سوى هذه الصور الثلاث. وجوز بعضهم حذف العامل مع المكرر. ويراه البعض قبيحاً. مثل: (الشر) والتقدير: احذر الشر. والسيارة، وتقديره احذر السيارة.

أما الإغراء فيقول السيوطي: (ومنه ما نصب إغراء بإضمار (الزم) إن عطف أو كرر، ويجوز إظهاره دونهم، ولا يكون ضميراً. وقد يرفع مكرراً، وإنما يعطف فيما الواو[3].

---

(1) أوضح المسالك ٦/٢.

(2) سورة الشمس الآية ١٣.

(3) همع الهوامع ٢٠/٣.

أي يجب إضمار فعل الأمر في صورتي الإغراء وهما: صورة التكرار نحو: الأمانة الأمانة ففعل الأمر مقدر تقديره (الزم) إذا عطف نحو: الصراحة والوفاء فالتقدير (الزم الصراحة وإلزم الوفاء).

ويجوز إظهار الفعل (الزم) إذا جاء المفعول منفرداً مثل: العهد.

لقد تناول سيبويه جملة الأمر كاملة وتحدث عن تركيبها وبين ما يتعلق بها وما ينزل منزلة الأمر فقد ذكر أن الأمر لا يقع إلا بفعل مضمر وأن هذا الفعل قد يبنى على اسم يختار فيه النصب أينما وقع وأن الأصل في جملة الأمر أن يبتدأ بالفعل ولكنه قد يتأخر نحو: (زيد أضربه)، و(عمر أمر به).

ويرى سيبويه أنه يجوز مع ذلك الاسم الرفع على الابتداء نحو: عبد الله أضربه لتنبيه المخاطب بالاسم الذي يقع عليه الأمر ليعرفه ثم يبنى عليه الفعل كما يبنى في الخبر.

ويرى سيبويه أنه إذا سبق الاسم الذي بنى عليه الأمر بما يدل على الجزاء دخلت الفاء على فعل الأمر، نحو: أما زيد فأقتله. ويجوز في هذا ما جاز في الأول من الرفع على الابتداء، تقول: أما زيد فأقتله، يرفع زيد على الابتداء. أما إذا سقط ما يدل على الجزاء فلا يجوز الرفع فلا يقال زيد فمنطلق، أو عبد الله فأضربه إلا إذا اعتمد على مبتدأ ظاهر أو مقدر، نحو: هذا زيد فأقتله. والمقدر نحو: الهلال –والله– فانظر إليه، والتقدير هو الهلال والله فانظر إليه[1].

وفي باب الجزاء الذي ينجزم في الفعل إذا كان جواباً لأمر، نحو: أتني آتك. ذكر سيبويه شيئاً آخر في جملة الأمر غير فعل القسم الذي يسند عليه، وهو جواب الأمر. ويرى أن هذا الجواب ينجزم كما ينجزم جواب الشرط في قولهم: إن تأت

---

(1) الكتاب ١٣٥/١.

آتك[1]. وحجته في ذلك هي أنهم لما أرادوا الجزاء جعلوه معلقاً بالأول غير مستغني عنه، كما لا يستغنى الشرط عن جوابه ولذلك جزم. أما إذا لم يردوا الجزاء، فوجهه الرفع وذلك من وجهين. الابتداء والحال تقول: زره يقل ذلك بالجزم على الجزاء فيكون القول مترتباً على الأمر. ويجوز أن تقول زره يقول ذلك بالرفع على الابتداء. فلا يراد منه جزاء ولكن يراد به الإخبار عن قائل الأمر. والتقدير زره إنه يقول ذلك[2]. ومن النحويين من وافق سيبويه على ذلك كالأخفش ومنهم من خالفه وهم: الزمخشري وابن الشجري، لأن معنى القول لا بد له من جملة تحكي به، وتكون جواباً[3].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن جملة الأمر الأساسية عند سيبويه ومن تابعه من النحاة على النحو التالي:

١. أن أصل الأمر في أبسط صوره يقع بفعل الأمر للمخاطب أو المواجهة نحو: استقم وتقدم وأجلس ويقع بلام الأمر والفعل المضارع لغير المخاطب كالغائب نحو: ليقم زيد والمتكلم نحو: لنذهب معكم ويجوز أن يؤمر المخاطب باللام والمضارع نحو/ لنخرج معهم، وقد يقع باسم الفعل نحو: صه، أو المصدر نحو: قياماً.

٢. قد يبنى الأمر على اسم نحو: أضرب زيداً، ولتضرب زيداً، وعليك نفسك، وضرباً زيدا، وفي هذه الحالة يتقدم الأمر على الاسم الذي يبنى عليه ويجوز تأخيره وتقديم الاسم لفظاً نحو: زيداً أضربه والأصل في الاسم الذي يبنى عليه

---

(١) كتاب سيبويه،٣/٩٣- ٩٤.

(٢) المرجع السابق، ٣/٩٨.

(٣) إعراب القرآن ٢/٤٤٨ والكشاف ٢/٣٧٨.

فعل الأمر أن ينصب ولكن لتقدمه جاز فيه النصب والرفع على الابتداء تنبيهاً للمخاطب.

٣. إذا سبق الاسم الذي بنى عليه الأمر ما يدل على الجزاء اقترن بالفاء ويجوز في الاسم هنا النصب والرفع.

٤. إذا اعتمد الاسم على مبتدأ ظاهر أو مقدر يقترن فعل الأمر بفاء الجزاء.

٥. إذا تعلق الجزاء بالأمر يجزم الفعل كما يتعلق الشرط بجوابه فيجزم.

٦. قد يؤدي الخبر معنى الأمر نحو: جزاك الله خيراً، بمعنى اللهم أجزه خيراً.

فقد وافق النحويون سيبويه فيما ذهب إليه من ذلك وخالفوه في مسألة رفع الاسم الذي يبنى عليه الفعل على أنه مبتدأ والأمر بعده هو الخير، فذهب ابن الشجري إلى أن الإخبار بجملة الأمر نادر[١]. وذكر ابن الأنباري أن جملة الخبر لا تكون طلبيه فلا يكون الأمر خبراً ولا يصح نحو: زيداً أضربه إلا إذا قدرنا الخبر نحو: زيد أول لك أضربه[٢]. ولكن الواقع اللغوي وما جاء في ألسنة العرب يؤيد ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإخبار بالأمر[٣].

وقد أيد ذلك المبرد فقد قال: (فأما قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيداً، ونحو: ذلك فإن لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب، إنما كان كذلك ليعلم السامع أنك لا تخبر عن الله – عز وجل– وإنما تسأله) [٤]. فهنالك أخبار كثيرة تعطي دلالتها فعل الأمر.

ومن ذلك أرى أن القول هو ما ذهب إليه سيبويه.

---

(١) أمالي الشجري ١٨٤/٣.

(٢) همع الهوامع ٩٦/١.

(٣) أوضح المسالك ٦/٢.

(٤) المقتضب ١٣٠/٢.

دلالات فعل الأمر:

الأولى: الإيجاب كقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1]. فقد ورد عند علماء الفقه أن الأوامر الواجبة ترد على صورتين الأولى بلفظ أفعل أو أفعلوا[2]. والثانية بلفظ الخبر نحو: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾[3]. إذ يرى ابن حزم أنه لا طريق لورود الأوامر الشرعية الواجبة إلا عن طريق هاتين الوجهتين[4].

الثانية: الندب كقوله تعالى: ﴿ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ ﴾[5].

الثالثة: الإرشاد كقوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ ﴾[6]. والفرق بين الإرشاد والندب هو أن الندب لثواب الآخرة والإرشاد لمنافع الدنيا.

الرابعة: الإباحة كقوله تعالى: ﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ ﴾[7].

وقول كثير عزة:

أسيّئ بنا أو أحسني لا مَلُومَةً لدينا ولا مقلية إنّ تَقَلَّتِ

الخامسة: التأديب كقوله صلى الله عليه وسلم: (كل مما يليك)[8].

السادسة: التهديد كقوله تعالى: ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ ﴾[9].

ويقرب منه الإنذار كقوله تعالى: ﴿ قُلۡ تَمَتَّعُواْ ﴾[10]. وقد جعله بعضهم قسماً قائماً بذاته.

---

(1) سورة البقرة الآية ٨٣.
(2) الأحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، ٤٠٠/٣، ط١ مكتبة الخانجي بمصر ١٣٤٥هـ.
(3) النساء ٥٨.
(4) الأحكام بن حزم ٤٠٠/٣.
(5) سورة النور الآية ٣٣.
(6) سورة البقرة الآية ٢٨٢.
(7) سورة الحاقة الآية ٢٤.
(8) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، حديث رقم ٤٩٥٧.
(9) سورة فصلت الآية ٤٠.
(10) سورة إبراهيم الآية ٣.

السابعة: الامتنان، نحو قوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾[1].

الثامنة: الإكرام كقوله تعالى ﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾[2].

التاسعة: السخرية: كقوله تعالى ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾[3].

العاشرة: التعجيز: **كقوله تعالى** ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ ﴾[4].

الحادية عشر: الإهانة: كقوله تعالى: ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾[5].

الثانية عشر: التسوية: كقوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ ﴾[6].

الثالثة عشر: الدعاء كقوله تعالى: **(أغفر لي)** [7].

الرابعة عشر: التمني: كقول أمري القيس[8]:

ألا أيها الليلُ الطويلُ انْجلي بصبْحٍ وما الإِصْبَاحُ مِنْكَ بأَمْثَلِ

تلك الصيغ جاء بها الأمر ليدل على اعتبارات خاصة بعلم التشريع من بيان الواجب والمندوب وغيرها من الأحكام. أما عند النحاة فإن صورة الأمر تقوم على أنه ما جاء على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف صيغته صيغة المضارع إلا أن تنزع الزوائد.

---

(1) سورة النحل الآية ١١٤.
(2) سورة الحجر الآية ٤٦.
(3) سورة البقرة الآية ٦٥.
(4) سورة البقرة الآية ٢٣.
(5) سورة الدخان الآية ٤٩.
(6) سورة الطور الآية ١٦.
(7) سورة الأعراف الآية ١٥١.
(8) ديوان أمري القيس ص١٨.

الفصـــــل الســـــادس

ما جـــــاء في الحروف

المبحث الأول:

الحروف العاملة في الأسماء

المبحث الثاني:

الحروف العاملة في الأفعال

المبحث الثالث:

الحروف غير العاملة

المبحث الأول

الحروف العاملة في الأسماء

للحرف أهمية بالنسبة للدارسين لفهم كثير من الأساليب اللغوية في كلام العرب، والقرآن الكريم، وإدراك ما في اللغة من روعة وبيان. فالحرف هو أحد أقسام الكلمة الثالثة (الاسم والفعل والحرف). ذكر المبرد أن الكلام عربياً كان أو أعجميا لا يخلو من هذه الثلاثة فقال: (الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ولا يخلو الكلام عربيا أو أعجمياً من هذه الثلاثة)[١].

وذكر ابن السراج أن الحرف لا يجوز أن يخبر عنه ولا يكون خبراً. كما أكد أنه لا يتألف منه مع حرف آخر كلام فقال: "الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه ولا يكون خبراً (والحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه ولا يكون خبراً) والحرف لا يتألف منه مع الحرف كلام"[٢].

وذكر ابن جني أن كلمة حرف إذا وقعت في الكلام فإنها يراد بها حد الشيء وحدته قال: (فأما الحرف فالقول فيه وفيما كان من لفظه: إن (ح ر ف) أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء وحدته. من ذلك حرف الشيء إنما هو حده وناصيته وطعام حريف يراد به حدته. وقولهم (انحرف فلان عني) من هذا أيضاً كأنه جعل بيني وبينه حداً بالبعد والانعزال)[٣].

وقد رأى ابن فارس رأى سيبويه في معنى الحرف، حيث قال: (وقد أكثر أصل العربية في هذا وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه إنه الذي يعتبر معنى ليس في

---

(١) المقتضب ٣/١.

(٢) الأصول في النحو ٤٠/١.

(٣) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ١٥/١، ط البابي الحلبي.

اسم ولا فعل) [1]. وعرفه الزمخشري بقوله "والحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه". وذهب ابن يعيش إلى أن القول في حد الحرف ما دل على معنى في غيره أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره. وعلة ذلك بأن القول ما جاء لمعنى في غيره فيها إشارة إلى العلة. وإن الحد يراد به الدلالة على الذات لأعلى العلة. قال: "لأن في قولهم ما جاء لمعنى في غيره"[2]. إشارة إلى العلة. والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره.

أقسام الحروف العاملة:

تنقسم الحروف من جهة عملها إلى ثلاثة:

الأول: قسم عامل لا غير

الثاني: قسم غير عامل وهو ما يسمي بالمهمل.

الثالث: قسم جاز أن يكون عاملاً وغير عامل.

ثم ذهبوا إلى أن العامل من هذه الحروف يكون على أربعة أقسام، قسم يعمل الرفع والنصب في الأسماء، وقسم يعمل الجر فيها، وقسم يعمل النصب في الأفعال، وقسم يعمل الجزم فيها.

أي أن هذه الحروف منها ما هو مختص بالأسماء وما هو مختص بالأفعال ومنها ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال. فمن حقه ألا يعمل لعدم اختصاصه بالاسم أو الفعل واستثنوا من ذلك (ما) الحجازية حيث أعملها الحجازيون عمل

([1]) الصاحبي في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي القزويني، ص٨٧، تحقيق أحمد ضفر، عيسى البابى الحلبى القاهرة.

([2]) المفصل في صنعة الإعراب، ص٢.

(ليس) لشبهها بها وأهملها بنو تميم فذهب ابن السراج إلى أن الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال. فما كان كذلك فهو عامل في الاسم

الثاني: ما يدخل على الأفعال فقط ولا يدخل على الأسماء.

الثالث: ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الاسم [1]. وذهب الوراق إلى أن الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يختص بالاسم وقسم يختص بالفعل وقسم يدخل عليهما أي على الاسم والفعل ومثل لما يختص بالاسم (إن) وأخواتها. ومثل لما يختص بالفعل وليس بجزء منه(بأن ولن). ومثل لما يدخل على الاسم والفعل ولا يعمل شيئاً بحروف الاستفهام مثل هل وحروف العطف مثل الواو [2].

فقد وضعت الحروف في الأصل للاختصار، أما معانيها التي تدل عليها فهي معاني الأفعال، لأنها نائبة عنها. فمثلاً (هل) تنوب عن استفهم و(ما) تنوب عن (أنفى) و(إن) تنوب عن (اوكد). وذهب الزمخشري وابن يعيش إلى أن الحرف على ثلاثة أضرب هي:

١. أن يأتي لإفادة معنى فيما يدخل عليه، وذلك نحو دخوله على الاسم مثل حروف الجر، أو على الفعل مثل (قد والسين، وسوف). فهي تفيد الفعل تقريبه إلى الحاضر فنقول: سوف يقوم، أو أن تدخل على الجملة فيحدث فيها معنى. فإذا قلنا مثلاً قام زيد، فهذه جملة مثبتة، ولكن إذا قلنا (ما قام زيد) يفيد دخول (ما) هنا معنى جديداً هو النفي. وكذلك في الاستفهام نحو (أزيد عندك) فلما دخلت الهمزة إفادت معنى الاستفهام. وقد كان الكلام قبل دخولها خبراً.

([1]) الأصول في النحو، ابن السراج ٥٤/١- ٥٥.

([2]) علل النحو، أبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، ص٣٠٥- ٣٠٦، تحقيق محمد جاسم الدرويش، ط١، ١٩٨٩م.

٢. أن يأتي للربط؛ كربط الاسم بالاسم في أسلوب العطف نحو جاء محمد وذهب علي أو ربط فعل باسم نحو: (سافرت إلى مكة) فقد أفاد المعنى هنا التعدية. أو أن يربط جملة بجملة ومثال ذلك جمل الشرط نحو: (إن جاء زيد سافر علي) و(إن تعطني أشكرك) فقد أفاد (إن) هنا معنى الشرط.

٣. أن تأتي بالحرف لغرض التأكيد. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[١]. فإن هنا لا موضع لها من الإعراب لأنها زائدة لغرض التأكيد. والدليل على ذلك أنها لو كان لها إعراب لعملت فيما بعدها[٢].

وهذا يبين أن الحرف لا بد أن يكون مصحوباً بغيره إذ لا معنى له في نفسه. ووجوده في تلك الهيئة يقوي اللفظ وقوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى.

لكن النحاة قد استثنوا بعض الحروف التي يحذف فيها الفعل وتبقى وحدها مفيدة معنى من المعاني وإنما تأتي الإفادة من تقدير المحذوف وهذه الحروف هي الحروف المجاب بها مثل (نعم) و(بلى) و(أي) و(إنّه) بمعنى (نعم).

فذهب ابن يعيش إلى أن العمل يكون للحرف بالنيابة في حالة حذف الفعل وذلك لأنك إذا أظهرت الفعل في (يا زيد) وقلت: (يا أدعو زيد) أو (أنادي) لتغير المعنى وصار خبراً والنداء ليس بخبر.

أما ابن الخشاب فيقول: (... وينقسم بعد إلى قسمين عامل، وغير عامل منها يسمى مهملاً. والعامل منها كل حرف اختص بأحد القبلتين الاسم، أو الفعل. وإن اشتركا في دخوله عليها بطل أن يكون عاملاً. ولهذا كانت لغة تميم ومن تابعهم من العرب في (ما) النافية من ترك إعمالها وإجرائها في الإهمال مجرى (هل). ومن

---

(١) سورة يوسف الآية ٩٦.

(٢) شرح المفصل ٤/٤٥٠- ٤٥١.

النحويين من شبهها بليس فأعملها مع كونها مشتركة متـــرددة فـــي الـــدخول علـــى الاســـم تارة وعلى الفعل أخرى تردد هـــل فأعرفـــه) [1] معنـــى ذلـــك أن الحـــروف مـــن حيـــث العمل تنقسم إلى قسمين: عاملة وغير عاملة. فالحرف العامل مـــا كـــان مختصـــاً بالاســـم أو الفعل وإذا استوى دخوله على الاسم والفعل لا يكـــون عـــاملاً ويســـمى مهمـــلاً. مثـــل (هل) التي تدخل على الاسم في مثل (هل علي خارج) وعلى الفعـــل نحـــو (هـــل حضـــر علي) ومثلها (ما) النافية عند بني تميم فهـــم لا يعملونهـــا لأنهـــا غيـــر مختصـــة. فهـــي تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل نحو ما حضـــر علـــي. ومـــا علـــى حضـــر. أمـــا أهل الحجاز فقـــد أعملوهـــا بـــالرغم مـــن عـــدم اختصاصـــها، لأنهـــم شـــبهوها بلـــيس. واشترطوا لعملها أن يتأخر الخبر[2].

حروف الجر:

القسم الثالث من الحروف وهو ما يجر فقط وهذه الحـــروف أقـــوى مـــن حـــروف جزم الفعل وهي تختص بالأسماء مثلمـــا اختصـــت حـــروف الجـــزم بالأفعـــال[3]. وهـــي على قسمين: قسم يجر الظاهر والمضمر. وهي سبعة حـــروف مـــن وإلـــى وفـــي والبـــاء واللام وعن وعلى[4].

وقسم يختص بجر الظاهر وهـــي: (التـــاء وحتـــى والكـــاف والـــواو ومـــذ ومنـــذ ورب). اما مذهب ابن يعيش هو ان الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

الأول الحروف التي استعملت حروفاً فقط وهي: (من وإلـــى ومتـــى وفـــي والبـــاء والـــلام ورب وواو القسم، وتاؤه).

([1]) المرتجل، ابن الخشاب، ص١٦٨.

([2]) كتاب سيبويه ٢٨/١- ٢٩، والجنى الداني في حروف المعاني ص٢٢٣.

([3]) الجمل للزجاجي ص٨٥ وما بعدها.

([4]) النحو القرآني قواعد وشواهده، جميل احم ظفر ، ص٣٩٥، ط١، مكة المكرمة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الثاني: وهو ما استعمل حرفاً واسماً وهي: (على وعن والكاف ومذ ومنذ).

الثالث: ما يكون حروفاً وأفعالاً وهي ثلاثة: (حاشا وعدا وخلا) [١].

أما معانيها فهي كما يلي:

(من) الغالب على استعمالها هو ابتداء الغاية وهي عند سيبويه لا تكون إلا للمكان. أما المبرد فقد جعلها لابتداء كل غاية[٢]. واستدل لذلك بقوله تعالى:﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾[٣]. أي من دار أهلك وقوله: (وناداه من جانب الطور) [٤]. فمن هنا لابتداء الغاية النداء وقد جاز الكوفيون استعمالها لابتداء الغاية الزمانية ورفض ذلك كثير من البصريين[٥]. كما أنها تأتي للغاية الشخصية كما في قوله تعالى: (إنه من سليمان) [٦].

كما تأتي لتفيد التبعيض وهي التي يسد لفظ بعض مسدها كما في قوله تعالى: (لن تناوا البر حتى تنفقوا مما تحبون)[٧]. أي بعض ما تحبون وأشار ابن يعيش إلى أن ذلك فيه معنى الابتداء أيضاً[٨]. كما تأتي لتبين الجنس وكثيراً ما تأتي بعد ما ومهما وقد تأتي بعد غيرها [٩].

---

(١) شرح المفصل ٤٥٨/٤.

(٢) كتاب سيبويه ٢٢٥/٤.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٢١.

(٤) سورة مريم الآية ٥٢.

(٥) شرح المفصل ٤٥٩/٤، والنحو القرآني ص٤١٦.

(٦) سورة النمل الآية ٣٠

(٧) سورة آل عمران الآية ٩٢

(٨) شرح المفصل ٤٦٠/٤.

(٩) النحو القرآني ص١٧.

فمثال وقوعها بعد ما قوله تعالى:﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[1]. ومثال وقوعها بعد مهما قوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[2]. ومثال وقوعها بعد غيرهما قوله تعالى:﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[3].

تكون (من) زائدة في النفي مؤكدة معنى العموم. وقد اشترط سيبويه لزيادتها شروط هي:

أن تكون مع النكرة نحو (ما جاءني من أحد) وان تكون عامة وأن تكون في غير الموجب.

كما أجاز الأخفش زيادتها في الموجبة واستدل بقوله تعالى: ﴿ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[4] وقد رد ابن يعيش رأي الأخفش لأن (من) في الآية عنده بمعنى التبعيض وهي غير زائدة والمعنى عنده كلوا من اللحم دون الدم والفرث فإنه محرم عليكم[5].

كما ذكر ابن يعيش أنها تكون لانتهاء الغاية. وذلك بان تقع مع المفعول[6].

وقد ذكر النحاة لـ (من) معاني لم يذكرها ابن يعيش في كتابه وهي:

أن تفيد التعليل نحو قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾[7]. أن تكون للبدل نحو قوله تعالى:﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ ﴾[8].

---

(1) سورة فاطر الأية (٢)
(2) سورة الأعراف الآية ١٣٢.
(3) سورة الحج الآية ٣٠.
(4) سورة المائدة الآية ٤.
(5) شرح المفصل ١٦١/٤.
(6) المرجع السابق ٤٦٢/٤.
(7) سورة نوح الآية ٢٥.
(8) سورة التوبة الآية ٣٨.

أي بدل الآخرة. أن تكون للفصل وهي الداخلة على ثاني المتضايفين نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ ﴾[1]. وأن تكون بمعنى (عن) نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا ﴾[2]. أن تكون بمعنى على كما في قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾[3].

أن تكون بمعنى (الباء) كما في قوله تعالى: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖۗ ﴾[4].

أن تكون بمعنى (في) كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾[6]. أي فيها. ورجح ابن هشام انها في الآية: لبيان الجنس[7].

أن تكون بمعنى (عند) كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ ﴾[8]. أي عند الله.

أن تكون بمعنى (بعد) كما في قوله تعالى: ﴿ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۢ ﴾[9]. أي بعد جوع[10].

---

(1) البقرة الآية ٢٢٠.
(2) الأنبياء الآية ٩٧.
(3) الأنبياء الآية ٧٧.
(4) السشورى الآية ٤٥..
(5) الجمعة الآية ٩.
(6) فاطر الآية ٤٠.
(7) مغنى اللبيب ٣٢١/١.
(8) سورة آل عمران الآية ١٠.
(9) سورة قريش الآية ٣، ٤.
(10) الجمل ٥٨٧/٤.

إلى:

ذهب ابن يعيش إلى أنها نغيضة (من). وفي الدلالة فهي تدل على انتهاء الغاية و(من) قد دلت على ابتداء الغاية فهي لابتداء الغاية مطلقاً زماناً أو مكاناً. أما استعمالها بمعنى (مع) فقد جعله ابن يعيش غير جائز في الاستعمال وجعل معنى المصاحبة هو معنى الانتهاء[1].

حتى:

هي حرف خافض عند الخليل وسيبويه وهي عندها بمنزلة اللام أما الكسائي فيرى أن خفض ما بعدها جاء بإضمار (إلى) [2].

وقال الفراء (حتى) من عوامل الأفعال مثل (كي وأن) وأن معناها هو انتهاء الغاية وفي العطف محمولة على الواو.

في:

ذهب ابن يعيش إلى أن الأصل فيها هو أنها للظرفية نحو الماء في الكأس. وزيد في الدار. أما قولهم (في فلان عيب) (وفي يدي دار) فهو على سبيل الظرفية المجازية. ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [3].

كما تأتي للمصاحبة نحو قوله تعالى: (﴿ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ ﴾ [4]. وتكون بمعنى على كما في قوله تعالى: (لأصلبنكم في جذع النخل) أي عليها. وذهب ابن يعيش إلى أن (في) هنا ليس بمعنى (على) بل هي على معناها من إفادة الظرفية لأن

---

(1) شرح المفصل ٤/٤٦٤- ٤٦٥.

(2) المرجع السابق ٤/٤٦٧.

(3) البقرة الآية ١٧٩.

(4) الأعراف الآية ٣١.

الجزع بما كان مقراً للمصلوب واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عدى الفعل بـ(في) التي للوعاء. وذلك أبلغ في الدلالة على شدة الصلب [1].

الباء:

وهي حرف من حروف الجر ومن معانيها الالصاق، نحو قولك (أمسكت بزيد) ولم يذكر سيبويه معنى غيره وهو يعلق أحد المعنيين بالأخر. والإلصاق قد يكون حقيقياً كما في قوله تعالى:﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾[2]. أو مجازياً كما في قوله تعالى: (وإذا مروا بهم يتغامزون) أي يمكان بقرب منهم. وقيل قد تكون زائدة مؤكدة[3].

أو تكون بمعنى المصاحبة وهي التي يحسن في موضعها (مع) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ ٱلۡغُرُوبِ ﴾[4]. وذكر ابن هشام أن النحاة قد اختلفوا في (الباء) في الآية. فقيل للمصاحبة والحمد مضاف إلى المفعول. أي فسبحة حامد له. أي نزهه عما لا يليق به. وأثبتت ما يليق به وقيل للاستعانة، والحمد مضاف إلى الفاعل. أي سبحه بما حمد به نفسه[5].

أن تكون زائدة مؤكدة، وهي التي لم تحدث معنى من المعاني. وهي تكون في موقع منها في فاعل أفعل به للتعجب كما في قوله تعالى:﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا ﴾[6].

---

(1) شرح المفصل ٤/٤٧٢.
(2) المائدة الآية ٦.
(3) البحر المحيط ٣/٤٣٦.
(4) سورة ق ٣٩.
(5) مغنى اللبيب ١/١٠٣.
(6) سورة مريم الآية ٣٨.

وفي فاعل (كفى) كما في قوله تعالى:﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1]. وفي المبتدأ وهو في خبر ليس و(ما) الحجازية أما في المبتدأ وهو في قولهم يحسبك أن تفعل.

فالجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء أما زيادتها في الخبر فهو في قوله تعالى:﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[2].

وذهب ابن يعيش إلى أن زيادة الباء في الخبر أكثر قياساً من زيادتها في المبتدأ[3].

أما زيادتها مع خبر (ليس) نحو قولك (ليس زيد بقائم) ومنه قوله تعالى: ﴿لَيَسُوٓاْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴾[4]. أما زيادتها في خبر (ما) الحجازية ففي قوله تعالى:﴿ وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ ﴾[5].

كما ذهب ابن يعيش إلى أن زيادتها مع المفعول هو الأكثر ومثل لذلك بقوله تعالى:﴿ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ ﴾[6].

اللام:

اللام عند ابن يعيش من الحروف الجارة وموضعها في الكلام الإضافة. ولها معنيان. الملك والاستحقاق، ومعنى ذلك إنها قد تدخل على ما يملك وما لا يملك نحو: (الدار لزيد)، (السرج للدابة) كما أضاف النحاة معان أخرى هي: أن تكون للتعدية إلى المفعول به. قال ابن هشام ذكره ابن مالك في الكافية ومن شواهد ذلك

---

(1) سورة النساء الآية ٧٩.
(2) يونس الآية ٢٧.
(3) شرح المفصل ٤/٤٧٧.
(4) الأنعام الآية ٨٩.
(5) الحجر الآية ٤٨.
(6) سورة البقرة ١٩٥.

قوله تعالى:﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾[1]. وذكر بعضهم أنها في الآية لشبه التعليل[2].

وأن تكون للتبليغ وهي الجارة لأسم السامع لقول أو ما في معناه نحو (قلت له وأذنت له ونسبت له)[3]. أن تكون للتعليل نحو قوله: تعالى﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[4].

أن تكون للتوكيد وهي الزائدة ومن أحوالها أن تقع معترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله. كما في قوله تعالى:﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾[5]. فذهب المبرد وجماعة إلى أن اللام زائدة، وذهب ابن هشام إلى أنها ليس زائدة بل ضمن لفعل ردف.

ان تكون للتقوية. أي تقوية العامل الذي ضعف أما بكونه فرعاً في العمل كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، وإما بتأخيره عن المعمول مع أصالته في العمل نحو قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[6]. فإن اللام جارة للاسم الموصول مقوية للعامل الذي ضعف عن العمل لفرعيته فيه وهو (مصدق)، فإنه اسم فاعل. وقوله تعالى:﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[7]. فإن لفظ فعال صيغة مبالغة لاسم الفاعل واللام لتقوية عمله. أما مجي اللام الجارة

---

(1) سورة مريم الآية ٥..
(2) مغنى اللبيب ٢١٥/١، والتصريح ١١/٢.
(3) همع الهوامع ٣١٢/٢.
(4) العاديات الآية ٨.
(5) النمل الآية ٧٢.
(6) سورة البقرة الآية ١٠١.
(7) سورة البروج الآية ١٦.

تأتي مقوية للعامل والذي ضعف عن العمل لتأخره عن المعمول فمثاله قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1]. فالرؤيا مفعول به مقدم لتعبرون، واللام في الرؤيا لتقوية الفعل الذي ضعف لمجيئه متأخراً عن معموله.

أن تكون بمعنى (في) نحو قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾[2]. أي في يوم القيامة وقيل هي للتعليل على حذف مضاف أي لحساب يوم القيامة. وقوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾[3]. أي في حياتي. وقيل هي للتعليل أي لأجل حياتي في الآخرة.

على:

وهي حرف جر، ولكن النحاة قد اختلفوا فيها فذهب المبرد إلى أن (على) مشتركة بين الاسم والفعل والحرف[4]. أما مذهب البصريين أنها حرف جر ولا تكون اسماً إلا إذا سبقها حرف بمعنى (فوق) [5]. نحو قول الشاعر:

غدت من عليه بعد ما نمّ ظمؤُها[6].

وذكر سيبويه أنها حرف أورد ذلك في أول الكتاب[7]. وهو ما ذهب إليه ابن يعيش فقال (أن الأصل ان تكون حرفاً، وإنما كثر استعمالها فشبهت في بعض الأحوال بالاسم) [8].

---

(1) سورة يوسف الآية ٤٣.
(2) سورة الأنبياء الآية ٤٧.
(3) سورة الفجر الآية ٢٤
(4) شرح المفصل ٤٩٧/٤.
(5) الجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٧٠- ٤٧١.
(6) البيت لنذير بن الطلاتويه ورد في شرح المفصل ٤٩٨/٤، والجنى الداني ص٧٤٠، ولسان العرب مادة علا وأسرار العربية ص٢٥٦.
(7) كتاب سيبويه ١٦/١-١٧.
(8) شرح المفصل ٤٩٩/٤.

عن:

هي اسم وحرف تكون اسماً (بمعنى) الجهة والناجية فتقول (جلست من عن يمينه). وإذا دخل عليها حرف الجر ولا تعمل الجر من غير (من) وذلك يدل على أنها اسم. لأن حرف الجر لا يدخل على حرفٍ مثله[١]. وذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أن (عن) إذا دخل عليها (من) تكون باقية على حرفيتها[٢]. وفيما عدا ذلك تكون حرفاً لأنها توصل معنى الفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها نحو قولك (وأخذت عن عمر) فهي عند ابن يعيش تتراوح بين الاسمية والفعلية[٣]. ومن معانيها المجاورة مثل قوله تعالى:﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾[٤].

كذلك تكون بمعنى البدل نحو قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[٥]. أي بدل نفس. وأن تكون بمعنى (بعد) نحو قوله تعالى:﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[٦].

وقد ذكر النحاة لها معان منها التعليل وبمعنى الباء وبمعنى (على) وبمعنى (من)[٧].

الكاف:

وهي حرف ملازم لعمل الجر. ذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف. ومذهب سيبويه أن الكاف لا تكون اسماً في ضرورة الشعر. أما مذهب الأخفش والفارسي

---

(١) شرح المفصل ٤/٥٠٠.
(٢) الجنى الداني ص٢٤٣.
(٣) شرح المفصل ٤/٥٠٠- ٥٠٢.
(٤) سورة طه الآية ١٢٤.
(٥) سورة الإنشقاق ١٩.
(٦) النحو القرآني، قواعد وشواهد، ص٤٠٧- ٤٠٨.
(٧) كتاب سيبويه ١/٤٠٨.

أنه يجوز أن تكون اسماً وحرفاً[1]. كما ذهب سيبويه إلى أن كاف التشبيه لا تدخل إلا على الظاهر[2].

أما قول الشاعر:

نحي الزنابات شمالاً كثباً وأم أو عالٍ كها أو أقربا

فإدخال الكاف على المضمر في قوله (كها) لضرورة الشعر.

إن وأخواتها:

هذه الحروف تدخل على المبتدأ أو الخبر فتنصب الأول وترفع الثاني. فقد أكد ابن يعيش أن هذه الحروف من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر. وإنما عملت فيهما تشبيهاً بالفعل في اختصاصها بالأسماء. ولأنها جاءت على لفظ الفعل في كونها على حرف أو حرفين. وأنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية. كما يجوز أن يتصل بها المضمر المنصوب. أما قول الكوفيين بأن هذا الحرف عامله في الاسم والخبر مرفوع على حاله كما كان في المبتدأ فقد خالفه ابن يعيش ووافق سيبويه في أن هذه الحروف إنما أصبحت عاملة دون غيرها من حروف المعاني لأنها أشبهت الأفعال شبهاً قوياً. ويكمن ذلك الشبه في أن معانيها هي معاني الأفعال (فإنِّ) (وأنَّ) بمعنى أوكد و(لكن) بمعنى استدرك. و(كأن) بمعنى أشبه ولعل بمعنى ارتجى وألفاظها مقاربة لألفاظ الأفعال في كونها تأتي على حرفين أو ثلاثة حيث يقول سيبويه في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده: "وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال. وهي إن ولكن وليت ولعل وكأن ... الخ"[3]. وذكر سيبويه هنا أن شبه هذه الحروف بالأفعال كشبه عشرين بالأسماء

---

(1) سر صناعة الإعراب ص٢٩٠- ٢٩١.

(2) كتاب سيبويه ٣٨٣/٢- ٣٨٤.

(3) كتاب سيبويه ١٣/٢.

التي هي بمنزله الأفعال كاسم الفاعل مثلاً. فإذا قلت عندي عشرون درهماً فإن عشرون نصبت درهماً لأنه ليس نعت لها وإنها ليست مضافة إليه ولا يحل الدرهم محل العشرين، لذلك عملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت هذا الضارب زيداً، لأن زيد ليس من صفة الضارب ولا محمول على حمل عليه.

(ما ولا):

ذهب النحاة إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز قد شبهت بليس لأنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس). ويحسن في خبرها (الباء). كما تحسن في خبر (ليس) فيقال ما زيد بقائم كما تقول (ليس عمر بمنطلق). إنها تنقص الأسماء كما تنفيها (ليس). فقد قرأ القراء قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ بالنصب أما عاصم فقرأ برفعها.

أما بنو تميم فقد جعلت (ما) عندهم غير عاملة، لأنها حرف غير مختص أي أنها تدخل على الأسم كما تدخل على الفعل.

أما ابن يعيش فلم يجز إعمالها في الأسماء ولا في الأفعال، لعدم اختصاصها وهو القياس عنده. وحجته في ذلك هي إنها وإن كانت مشبهه بليس فهي أضعف عملاً منها لأن ليس فعل و(ما) حرف ومن الضعف أن نقدم خبرها على اسمها[1].

أما إذا دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل العمل، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]. أما ليس عنده فتعمل على كل حال فنقول: (ليس زيد قائماً) وليس زيد إلا قائماً.

([1]) شرح المفصل ٢٦٨/١.

([2]) سورة آل عمران الآية ١٤٤.

أما الرماني فقد ذكر إن (ما) إذا تقدم خبرها على اسمها أو جعلت الخبر موجباً ليس منفياً بطل عملها وتساوت فيها لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم. فقال "فإن قدمت الخبر أو أوجبته استوت اللغات ومن ذلك قولك (ما قائم إلا زيد)، وما زيد إلا قائم"[1].

أما (لا) فهي تشبه بليس تشبيه الشبيه. لأن كليها للنفي. كما تشبه (بإن) تشبيه النقيض بالنقيض لأن "لا" للنفي وإن للتوكيد، جاء الحديث عنها في الفصل السابق بما يعني عن إعادته هنا.

الواو: في باب المفعول معه نحو قولهم (استوى الماء والخشب)، (وجاء البرد والطيالة)[2]. وجاء في القرآن ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[3].

ومنه قول الشاعر: [4]

فما أنا والسَيْرَ في مُتْلَفٍ يبّرحُ بالذكر الضابط

فالشاهد فيه قوله: (ما أنا والسير) فالواو هنا هي واو المعية والسير منصوبة على إنها مفعول معه بالرغم من إنها لم يسبقلها فعل.

هذب ابن يعيش إلى أن الواو في الأمثلة السابقة للجمع وهي بمعنى مع، أي استوى الماء مع الخشب. فمع ظرف يدل على المصاحبة وقد حذف في الجملة. والفعل لازم وهو العامل في (مع) المحذوفة واللازم لا ينصب مفعولاً ولا يتعدى إليه بنفسه وإنما يتعدى بمقوٍ. فأقيمت الواو مقام مع لتقاربها في الدلالة. لأن معنى

([1]) معاني الحروف ، الرماني، ص٨٨.

([2]) لفظ فارسي معناه الكبرية الأسود وجمعه طيلس، لسان العرب ١٢٥/٦.

([3]) سورة يونس الآية ٧١.

([4]) البيت لاسامة بن حبيب الهزلي ورد في شرح ابيات سيبويه ١٢٨/١، و شرح المفصل ٥٢/٢ ، وبلا نسب في رصف المباني ص ٤٢١.

الجمع قريب من معنى المصاحبة. إذ لا مصاحبة إلا بالاجتماع وإنضمام فقوى الفعل بالواو فنصب الاسم الذي كان (مع) مضافة إليه. وكان مجروراً ب(مع)، فصار منصوباً بالفعل. كما قوت (إلا) في الاستثناء الفعل اللازم فعدته إلى المستثنى فنصبه، نحو قولك: قام القوم إلا زيداً[1] . وقد وافق ابن يعيش سيبويه وجمهور البصريين في أن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل. لأن الأصل في قولك استوى الماء والخشبة، هو استوى الماء مع الخشبة. إلا أنهم أقاموا الواو مقام (مع) توسطاً في كلامهم فقوى الفعل بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه. كما قوى بالهمزة في قولك (أخرج زيد). ونظير هذا نصبه الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) [2] فمذهب سيبويه هو أن الواو وإن كانت في معنى العاطفة لم يجز أن تعمل فيما بعدها لأنها مختصة بالأسماء والأفعال معاً وعليه يكون المفعول بعدها منصوباً بالفعل قبله[3]. وهو ما ذهب إليه ابن يعيش من أن ما بعد الواو منصوب بالفعل قبله، ولانه غير متعد فقد قوى بالواو النائبة عن (مع) فتعدى كتعدي الفعل المقوى بحرف الجر، نحو مررت بزيد. إلا أن الواو من غير الفعل لا تعمل، لأنها في مذهب العطف[4]. أما رأي الأخفش القائل بأن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف فقد رده ابن يعيش وضعفه. كما ضعف قول الزجاج بأنه منصوب بإضمار فعل، وعلة ذلك أن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به. فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده كما هو في الواو[5].

---

(1) شرح المفصل ٢٣٩/١.
(2) أسرار العربية ص١٧٠ وشرح المفصل ١٣٩/١.
(3) كتاب سيبويه ٢٩٧/١.
(4) شرح المفصل ٤٤٠/١ والإنصاف ص٢٠٦.
(5) شرح المفصل ٤٤٠/١.

أما إذا لم يذكر قبل الواو فعل نحو قولهم (ما انت وزيد) تكون هنا عاطفة والرفع هو الوجه. واستدل على ذلك بقول الشاعر:

يا زبرقانُ أخا بني خلف ما أنْتَ وبْتَ أبيك والفخرُ[١]

فالشاهد هو رفع (الفخر) بالعطف على (أنت)، على الرغم من توفر معنى (مع) في الواو فقد رفع ما بعدها لعدم توفر الفعل الذي يتعدى إليه.

وقد سمع عند العرب نصب المفعول معه بعد ما وكيف الاستفهاميتين، فقد نصب بإضمار فعل مشتق من الكون فقال ابن مالك:

وبعد استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب وهو مذهب الزجاج وأبو اسحاق من البصريين[٢].

ومنه قول الشاعر:

فما أنا والسَيْرَ في مُتْلَفٍ يبّرحُ بالذكر الضابط

فالشاهد هو نصب السير بتقدير فعل وهو مذهب سيبويه[٣]. حجة النحاة في تجويز ذلك هو كثرة الاستعمال. ولكن ابن يعيش يرى أن الرفع أجود. ففي قولك (ما أنت وزيد) أن يرفع زيدُ لأنه يقول (تقدير الفعل حسن ولكن الرفع أجود) [٤].

كما أن النحاة قد أجروا (كان) في هذا الباب مجرى الأفعال الحقيقية متصلاً بها المفعول. ومن ذلك قول الشاعر:

فكونوا أنتمُ وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال[٥].

---

(١) ديوان المخبل السعدي ضمن شعراء مقلون، ٢٩٣، تحقيق حاتم صالح الصامن، ط١ عالم الكتب بيروت ومكتبة النهضة العربية بغداد، و خزانة الادب، ٩١/٦ ، و شرح المفصل ٥١/٢.

(٢) الإنصاف ٢٦/١. الجنى الداني ص١٥٦.

(٣) كتاب سيبويه ٢٠٢/١- ٢٠٣.

(٤) شرح المفصل ٤٤٨/١.

(٥) البيت لشعبه بن قمير في نوارد أبي زيد، ص ١٤١.

فالشاهد هو نصب (بني) على أنها مفعول معه، والناصب هو كونوا، وهي فعل ناقص. وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع اسمها، وخبرها هو مكان الكليتين. أما مذهب الكوفيين فهو إن المفعول معه منصوب على الخلاف، لأنه لا يحسن تكرير الفعل. وأن الفعل لازم فهو لا ينصب مثل هذا النوع من الأسماء[١].

القول عند ابن يعيش هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أن المفعول معه ينصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو. وهو المذهب المعتمد عند جمهور النحاة[٢].

أما قوله تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ ففيها أربع لغات هي:

الأولى: أن تكون منصوبة على أنها مفعول معه وهو ما اختاره البصريون وابن يعيش.

الثانية: أن تكون معطوفة على أمركم وهو ما رده ابن عقيل. إذ لا يجوز عنده عطف شركاء على أمركم لأن العطف يكون على نية تكرار العامل[٣].

الثالثة: أن تكون منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور وهو مذهب الزجاج[٤].

الرابعة: أن ما بعد الواو منصوب على الظروف وهو ما ضعفه ابن يعيش[٥].

إلا:

عرف النحاة الاستثناء بأنه إخراج بعض من كل. ولا من يخلو أن يكون موجباً. فيكون إخراجاً للمستثنى مما حكم به للمستثنى منه في حكم قد سلب من المستثنى منه، فالإيجاب كقوله: قام القوم إلا زيد وانطلقوا إلا أخوك. ومعنى ذلك أن

---

(١) الإنصاف ٢٠٨/١.

(٢) الإنصاف، ٢٠٨/١.

(٣) شرح ابن عقيل ٥٤١/١.

(٤) شرح المفصل ٤٤٠/١، والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبن جني، ٣١٤/١، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبدالفتاح شلبي، والنشر في القراءات العشر ٢٧٥/٢.

(٥) شرح المفصل ٤٤١/١.

الاستثناء هو إخراج ما بعد (إلا) أو أحد أخواتها مما حكم به للمستثنى منه هذا إذا كان الاستثناء غير منفي فقد ذهب الكوفيون والمبرد وأبو اسحاق إلى أن العامل النصب في المستثنى هو (إلا) نيابة عن الفعل (استثنى). أما ابن يعيش فقد ذكر أن عامل النصب في ما بعد ألا هو الفعل المذكور قبل (إلا) بتقوية (إلا) له حتى تعدي إلى ما بعد ها. مثل الواو في المفعول معه قد قوت الفعل[١]. وهو قد وافق في ذلك ما ذهب إليه سيبويه[٢]. وحجته في ذلك هي حجة البصريين. وهي أن الفعل وإن كان لازماً فقد قوى بـ(إلا) فنصب المستثنى كما يتعدى الفعل بحرف الجر في نحو قولك بـ(مررت بزيد) ولان (إلا) لا تنصب لأنها حرف غير مختص بالأسماء ولا الأفعال، بل يدخل عليها جميعاً. وبذلك يكون قد ضعف قول الكوفيين والمبرد وأبو اسحاق. كما ضعف ذلك المذهب ابن الخشاب بقوله: (وهو قول فاسد يظهر فساده بأدنى تأمل) [٣]. أما الفراء فقد ذهب إلى أن (إلا) مركبة من (إن) الناصبة للأسماء والرافعة للأخبار و(إلا) التي للعطف. فعملت بذلك عملين فيما بعد. فنصبوا بها في الإيجاب باعتبار (إن) وعطفوا بها في النفي. وقد رد ذلك ابن يعيش بقوله: (وهو قول فاسد) [٤]. وبذلك يكون قد وافق ابن الخشاب الرأي. وأجمع النحاة على أن حكم المستثنى المنفي يجوز فيه الرفع والجر، إلا الوراق فإنه يرى أن حكم المستثنى المنفي النصب فقط[٥]. أما المستثنى الذي لا يكون فيه المستثنى جنس من المستثنى منه فقد اختير فيه النصب نحو (جاء القوم إلا حمادا) لأنه لا يحتاج إلى تأويل. أما

---

(١) شرح المفصل ٤٦/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٢١٠/٢، الإنصاف ٢٢٧، وأسرار العربي ص١١٦، وشرح الجمل ٢٥٣/٢.

(٣) المرتجل، ص١٨٦.

(٤) شرح المفصل ٤٧/٢.

(٥) العلل في النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله المعروف بالوراق، ص٢٤٦- ٢٤٧، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان ودار الفكر دمشق سوريا، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

في حالة البدل فيجب حمل الكلام على المجاز. ويقدر الأول كأنه في حالة من جنس الثاني لأن شرط البدل ان يكون مطابقاً للمبدل منه او بعضاً منه وهو مذهب الكوفيين والوراق.

وللكوفيين حول (إلا) ثلاثة أقوال أوردها ابن يعيش هي[1]:

١.أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن الفعل (استثنى).

٢.رأي الفراء ويتلخص في أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) ثم خففت إن وادغمت في (لا) فنصبوا بها في حالة الاثبات بإعتبار بـ(إن) وعطفوا في النفي اعتباراً بـ(لا).

٣.رأي الكسائي ويتلخص في أن (إلا) تؤل بـ(إلا، أن) وقد ذهب ابن يعيش إلى أن هذا رأي يعد دعوى تفتقر إلى الدليل، لأن (إن) الثقيلة إذا خففت بطل عملها خاصة في مذهب الكوفيين وهو رأي ابن الأنباري[2].

أما رأي البصريين فهو الرأي المختار عند ابن يعيش وهو أن العامل في المستثنى هو الفعل الذي قبله بواسطة (إلا) وقد بين أن حكم المستثنى إذا كان الكلام موجباً النصب أبداً وعلة ذلك هي شبهه بالمفعول في أتيانه فضلة بعد الكلام التام[3].

أما بقية أدوات الاستثناء الأخرى فهي محمولة على (إلا) لأنها الأصل في هذا الباب. وهي (خلا وعدا وليس ولا يكون وحاشا). إلا أن النحاة قد اختلفوا في (حاشا) فمنهم من جعلها فعلاً. ومنهم من جعلها حرفاً. فذهب الكوفيون إلى أنها فعل ماض وذهب البصريون إلى أنها حرف وهو الرأي الأقوى عند النحاة وحجتهم هي عدم جواز دخول (ما) عليه. ولو كان فعلاً لجاز كما جاز دخوله على (خلا وعدا)،

---

(١) الإنصاف ٢٢٥/١، وشرح المفصل ٤٧/١.

(٢) الإنصاف ٢٣٠/١.

(٣) شرح المفصل ٤٨/٢.

وعدم قبوله التعريف[1]. أما (خلا وعدا) فقد عدهما ابن يعيش فعلان ماضيان، وفاعلهما ضمير مستتر، وما بعدهما ياتي منصوباً سواء أكان الاستثناء منفياً أو موجباً. فنقول (قام القوم خلا زيدا) وخلا الزيدين إذ لا يظهر الضمير في التثنية ولا في الجمع[2].

وقد أجريت (خلا وعدا) عند بعض العرب مجرى الحرف فخفض بها المستثنى مثل (حاشا) فقالوا جاءني القوم خلا زيد وعدا عمر.

أما سيبويه والمبرد فلم يذكرا بعد (عدا) إلا النصب، إنما ذكر الأخفش الجر. واستدل لذلك بقول الشاعر[3]:

خَلا اللهِ لا أرْجو سِواكَ وإنّما أَعُدُّ عِيالَي شُعبةً مِنَ عِيَالك

فالشاهد قوله (خلا الله) فقد استخدم (خلا) حرف جر فجر به لفظ الجلالة فقد ذكر ابن عقيل إن هذا مما نقله الاخفش[4]. أما إذا تقدمتها (ما) المصدرية وجب النصب لا غير، لأن (ما) لا توصل بالحرف إنما توصل بالفعل المحض.

أما (حاشا) فالأجود في الاستعمال أن تكون جارة، ولا يروي فعليها وهو مذهب البصريين. وقد ذكر ابن يعيش أنه لا خلاف بين النحاة في ذلك[5]. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها فعل، واستدلوا لذلك بقول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد[6].

---

(1) الإنصاف ٢٤١- ٢٤٤.

(2) شرح المفصل ٤٩/٢.

(3) ديوان الأعشى.

(4) شرح ابن عقيل ٥١١/١ وأسرار العربية ص١٩٤-١٩٥.

(5) شرح المفصل ٤٩/٢.

(6) ديوان النابغة، ص٣٣، تحقيق كرم البستاني، دار صادر بيروت، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

والقول الراجح هو قول البصريين لأن (أحاشي) غير متصرف من لفظ (حاشا) بل هي مثلها مثل الكلمات المنحوتة لا تخضع للتصرف[1].

أما (ليس ولا يكون) فينصب المستثنى بعدهما بأنه خبر ليس ولا يكون واسمهما مضمر.

أما إذا كان المستثنى متقدماً فعند ابن يعيش لا يأتي إلا منصوباً لأنه قبل تقدمه فيه وجهان:

النصب أو البدل. فالنصب عنده جائز والبدل هو الوجه المختار. لكن لما تقدم المستثنى امتنع البدل، لأن البدل لا يتقدم المبدل منه، فينصب للضرورة وهو ما يسميه النحويون أحسن القبيحين. نحو: فيها قائماً رجل. فلا يجوز في (قائم) إلا النصب. لأننا لو أخرنا وقلنا: (فيها رجل قائم) لجاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال إلا أن الحال ضعيف. ونعت النكرة أجود من الحال منها. فعند تقدمها يمتنع النعت، وإذا بطل النعت تعين النصب على الحال.

أما (سيما) فهي من الأسماء التي استخدمت في باب الاستثناء. وهي تفيد تفعيل ما بعدها على ما قبلها. ولا يستثنى بها لا مع (لا) الجحد. و(ما) المتصلة بها بمعنى (الذي). ويجوز لك أن تجر ما بعدها. وقد تستخدم مخففة في باب الاستثناء فتقول: (أكرم الناس قومك ولاسيما بنو عمك)، وإن شئت جررت وقلت لاسيما بني عمك. وتعد (ما) مزيدة مؤكدة لا عمل لها. وقد خففت ما بعدها بإضافة (سي) إليها. كأنه قال: (ولا سي بني). ومن رفع جعلها بمعنى الذي فقد رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف. والمعنى (سي الذي هو بنو عمك) واستدل لذلك بقوله تعالى

([1]) أسرار العربية ص١٩١.

﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾[1] برفع (أحسن) وتقديره الذي هو أحسن. أما قراءة ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[2]. فقد عدها ابن يعيش غير صحيحة. بوضع ذلك قوله: (وهو قبيح جداً لحذف ما ليس بفضلة) [3].

أما (سوى وغير) فهما من الأسماء التي استعملت في باب الاستثناء. (فسوى) ظرف مكان تلزمه الظرفية، ولا يظهر فيه الإعراب، ويحكم عليه بالنصب على الظرفية أبداً ويكون الاسم الذي بعده مجروراً بالإضافة إليه. ومعناه معنى الاستثناء. أما (غير) فهو اسم صريح مبهم، يجري عليه من الاعراب ما يجري على الاسم المذكور بعد (إلا) في الإيجاب والنفي ويكون الثاني مجروراً بإضافته إليه على كل حال. فتقول (جاءني القوم غير زيد) كما تقول (إلا زيد) وما جاءني أحد غير زيد كما تقول جاءني أحد إلا زيد. فعند ابن يعيش تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) في الإيجاب والنفي وهو في ذلك يشير إلى مذهب سيبويه الذي يقول: "أما أتاني القوم سواك. فزعم الخليل رحمه الله إن هذا كقولك": أتاني القوم مكانك. وما أتاني أحد مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء. فذهب سيبويه مذهب الخليل في أن (سوى) منصوبة على الظرفية المكانية وهي مشعرة بالاستثناء. وقال ابن يعيش (غير اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لأن إضافتها إليه لازمة. فصار إعراب الواجب بالاسم الواقع بعد إلا حاصلاً في نفس غير) هذا يعني انه يجوز النصب والرفع عنده كما كان ذلك جائزاً في (إلا)[4].

([1]) سورة الأنعام الآية ١٥٤.

([2]) سورة البقرة الآية ٢٦، البحر الميحط ١٥٣/٣. وتفسير القرطبي ٢٤٣/١- المحتسب ٦٤/١.

([3]) شرح المفضل ٦٥/٢.

([4]) شرح المفصل ٥٦٩/٢.

والعلة في ذلك هي أن (غير) قد اشتبهت الظرف والظروف تتعدى إليها الأفعال المتعدية وغير المتعدية فلما أشبهها(غير) انتصبت بالفعل لازماً كان أو متعدياً. ولم يفتقر الفعل بعدها إلى حرف متعد. أي أن الظرف تعمل فيه الأسماء التي أشبهت الأفعال الصريحة فنصب (غير) من دون أن تحتاج إلى فعل متعد.

يا النداء:

مما يعمل في الأسماء أيضاً ياء النداء. والنداء هو أحد أركان معاني الكلام. وهو رفع الصوت بالمنادى باحد أدواته وهي: (الياء) وهي الأصل. وتكون للقريب والبعيد و(أيا) وهي لما بعد و(هيا) لما هو أبعد. من المنادى بـ (أيا). والهاء قبلها بدل من الهمزة، كما أبدلت منها في أياك، فقيل هياك و(أي) للقريب و(الهمزة) لما هو أقرب.

المنادى المفرد:

فالمنادى أما ان يكون مفرداً معرفة، وهو ما كان معرفة قبل النداء مثل (يا زيد)، ويا خالد، او كان نكرة مقصودة وهي ما تم تعينها بالنداء نحو يا غلام. فحكم هذين النوعين من المفرد البناء على الضم. وربما سأل سائل لماذا بنيت هذه الأسماء جواب ذلك هو ان الذي أوجب البناء في هذه الأسماء هو شبهها بكاف الخطاب من ثلاث اوجه هي: الإفراد والتعريف والخطاب. كما أنها شابهت الأصوات والأصوات مبنية[1].

وقد ذهب ابن يعيش إلى أن هذا النوع من المنادى يكون منصوباً محلاً، والعامل فيه هو الفعل قيل الياء[2].

([1]) العلل في النحو ص١٩٦. وأسرار العربية ص٣٠٤.

([2]) شرح المفصل ٣١٩/١.

أما سبب بنائه على الضم وهو في محل نصب هو أنه تحرك لأنه أصلاً في التمكن. أي من الأسماء المتمكنة، فوجب أن يميز عن ما بنى مثل (من) و(لم). وإنما بنوه على الضم لوجهين:

الأول: شبهه بالغايات نحو قبل وبعد. لأنها إذا أضيفت أو نكرت أعربت وبنيت في غير ذلك. فلما بنوا (قبل) و(بعد) على الضم كذلك بنوا المنادى المفرد.

الثاني: أن المنادى إذا جاء مضافاً إلى مناديه يجب أن تحذف منه الياء ويعوض عنها بالكسرة. نحو (يا أخ أقبل)، و(يا غلام أذهب). أما إذا أضيف إلى غائب فكان حقه النصب. فلما استعمل الفتح والكسر في غير حال البناء جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بنائه وهو الضم[1].

أورد ابن يعيش أراءً حول الناصب للمنادى، فذكر رأي المبرد القائل بان الناصب هو (يا) نفسها نيابة عن الفعل. وقال: (بذلك) جاز إمالتها[2]. اما أبو علي الفارس فقد ذهب ألي أن (الياء) ليس بحرف، وإنما هو اسم من أسماء الفعل وقد اختار ابن يعيش رأي المبرد[3].

المنادى المضاف:

مثل (يا غلام زيد)، و(يا راكب بحر) فحكمه النصب على اصل النداء. لأنه يتعرف بالمضاف إليه ويتحقق به. فهو لم يشبه كاف الخطاب كالمفرد المعرفة فيبنى. والناصب له فعل مضمر تقديره (نادى)، أو (أريد)، او (أدعو) ذكر ابن

---

(1) شرح المفصل ٣٢٢/١.

(2) المرجع السابق ٣١٧/١.

(3) شرح المفصل ٣١٧/١- ٣١٨.

يعيش أنه لا يجوز إظهار ذلك العامل واللفظ به لان (يا) النداء قد نابت عنه. ولأنك إذا صرحت به كان أخباراً عن نفسك وليس النداء بأخبار[1].

ثم بين أن هذا القسم منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب سواء كان المضاف نكرة أو معرفة نحو: يا عبد الله أقبل ويا غلام زيد أفعل.

التشبيه بالمضاف:

وهو الذي يسميه النحاة بالمطول. لطوله فحكمه النصب أيضاً لشبه المضاف نحو: يا خيراً من زيد.

النكرة غير المقصودة وهي التي تفيد النداء تعريفاً. وهي التي يراد بها الجنس الشائع نحو (يا رجلاً خذ بيدي) والناصب لها هو حرف النداء النائب عن فعل لا يصح إظاهره. بقول ابن الخشاب: (فالنكرة الباقية على أصلها منصوبة بحرف النداء لان المنادى مفعول وحرف النداء نائب عن الفعل إلا أنه فعل لا يصح إظهاره لأنه لو ظهر لكان خبراً والنداء ليس بخبر لأنه أصل من أصول الكلام لا يحتمل الصدق ولا الكذب) ولهذا عد ركناً من أركان الكلام[2]. وقد استدل لذلك بقول الشاعر: ([3])

يا راكباً إّما عرضت فبلَّغَنْ نداماي من نجران ألا تلاقيا

فالشاهد هو نصب (راكباً) لأنه منادى نكرة ولم يقصد به القائل راكباُ بعينه إنما أراد أي راكب من الركبان أن يبلغ خبره. أما إذا قصد راكباً بعينه فيكون حقه البناء على الضم[4].

([1]) المرجع السابق ٣١٦/١.

([2]) المرتجل ٩١- ٩٢.

([3]) البيت لعبد يغوث بن وقاص في الاشباه و النظائر ٢٤٣/٦ ، و خزانة الادب ١٩٤/٢، و شرح المفصل ١٢٨/١.

([4]) شرح المفصل ٣١٨/١.

أما نداء ما فيه (ال) فقد منعه ابن يعيش. إذ لا يجوز عنده الجمع بين النداء والمعرف بـ(أل) لأن الألف واللام تفيدان التعريف والنداء يفيد التخصيص والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما[1]. كما أن الألف واللام تفيدان العهد وهو معنى الغيبة. والنداء خطاب الحاضر. فلا يجمع بينهما لتنافي التعريفين. فإذا أريد الجمع بينهما لا بد من التوصل إلى المنادى المعرف بالألف واللام (بأي) أو هذا. فقد خالف ابن يعيش بذلك رأي الكوفيين الذي جوز دخول الياء على المعرف بالألف واللام فقد احتجوا لذلك بقول الشاعر:

فايا الغلامان اللذان فرا أياكما أن تعقبانا شرا

فهذا الجمع بين (الياء) و(أل) جائز في الشعر لوجود الضرورة ولكن لم يجز في سعة الكلام.

أما اسم الجلالة فقد جوز ابن يعيش نداءه بياء النداء مباشرة، بالرغم من أنه فيه أداة التعريف (ال)، لأن الألف واللام عنده جاءت عوضاً عن الهمزة ةالمحذوفة في (إله) فصارتا كحرف من حروفه. ثم أن اسم الجلالة ليس غيره من الأسماء وهو ما ذهب إليه سيبويه بقوله "وأعلم أنه لا يجوز ذلك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة. إلا أنهم قد خالفوا يا الله أغفر لنا وذلك من قبل أنه اسم تلزمه الألف واللام لا تفارقانه وكثر في كلامهم، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحرف"[2]. فكثرة الاستعمال هي التي جعلت الألف واللام في اسم الجلالة أن تصبح جزءاً من حروفه. لذلك جاز عندهم النداء بالياء التي لم تجز في غيره من الأسماء.

([1])المرجع السابق ٣٣٤/١.

([2]) كتاب سيبويه ١٩٥/٢.

المبحث الثاني
الحروف العاملة في الأفعال

هنالك حروف تعمل في الفعل، منها ما يعمل النصب ومنها ما يعمل الجزم. وحروف النصب هي نواصب الفعل المضارع. وهي (أن ولن وكي وإذن) وقد ذهب النحاة إلى أنها تنصب الفعل المضارع بنفسها، وإنما عملت النصب في الفعل لاختصاصها به مثل عمل حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها.

أن:

ذهب الرماني إلى أن (أنّ) تكون عاملة وغير عاملة. أما العاملة فتكون مع الفعل في تأويل المصدر، وذلك مثل قولك (يعجبني أن تقوم) والمعنى (يعجبني قيامك). وقد تدخل على الماضي ولا تعمل فيه نحو قولك: (كرهت أن خرجت) والمعنى (كرهت خروجك) لان في المثال الثاني المصدر غير محدد بوقت[1]. كما ذهب النحاة إلى أن (أن) أمكن الحروف في نصب الأفعال. وهي في الفعل بمنزلة المصدر. وهذا المصدر المؤول جائز أن يقع في موضع رفع كما في قوله تعالى:﴿ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[2]. وموضع نصب كما في قوله تعالى:﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [3].وفي موضع جر كما في قوله تعالى:﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [4]. كما إن (أن) توصل بالفعل الماضي وفعل الأمر هو الحال في المضارع فمثال الأول قوله تعالى:﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾[5]. ومثال الثاني قوله تعالى:﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[6]. وهذه تكون

---

(1) معاني الحروف،ة ص٧١- ٧٢.
(2) سورة البقرة الأية ٢٣٧.
(3) سورة الكهف الآية ٧٩.
(4) المنافقون الآية ١٠
(5) القصص الآية ٨٢.
(6) سبا الآية ١٠- ١١.

غير عاملة[١]. وإنما عملت (أن) النصب في المضارع لأن الفعل قد دل على المستقبل وهو مذهب الوراق[٢]. أما ابن يعيش فقد ذهب إلى أنه (أن) تعمل في المضارع لأنها تشبه (أن) الثقيلة من جهة اللفظ والمعنى[٣]. أما (ما) فلم تستحق العمل في الفعل لأنها لا اختصاص لها بالفعل. لأنها يجوز أن يقع بعدها الاسم والفعل نحو (يعجبني ما أنت تصنع)، (يعجبني ما تصنع) أي صنيعك لذا لم يؤثر فيها شبه (أن). وبعض العرب يلقى عمل (أن) تشبيهاً لها (بما) ومن ذلك قراءة بعضهم (أن يتمُ الرضاعة) [٤]. برفع يتم.

لن:

أما لن فهي من نواصب الفعل المضارع. فهي نافية للفعل المستقبل وعاملة فيه وليست معه كما كانت (أن). ولهذا صح أن يتقدمها معمول الفعل نحو (زيد لن أضرب)، فلا يصح تأويلها معه بمصدر بخلاف (أن) التي تكون مع ما بعدها مصدراً. وإنما عملت تشبيهاً (أن). ووجه الشبه هو اختصاصها بالأفعال.

يقول الخليل في أصل (لن) إنها مركبة من (لا) النافية التي تنفي الفعل و(أن) الناهية للمستقبل وقد اورد سيبويه ذلك في كتابه فقال: (زعم الخليل أنها (لا وأن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم. ولو كانت على ما يقول لما قلت أما زيدا أضرب لأن هذا الاسم والفعل صلة)[٥]. يريد أن الفعل صلة الموصول الحرفي على تقدير الخليل ولما كان معمول الصلة لا يتقدم عليها النفي كون (لن) مركبة لأنه لو كان كذلك لما جازت تلك الجملة ولما كانت غير جائزة عُرف أن (لن) غير مركبة. وهي إذاً ثنائية الوضع، إذ لا دليل على التركيب، فقد وافق ابن يعيش سيبويه في أن (لن) مفردة وليست مركبة من (لا وأن) كما زعم الخليل فقال:

---

(١) النحو القرآني قواعده وشواهده،ص٢٤.

(٢) العلل في النحو ص٧١.

(٣) شرح المفصل ٢٢٤/٤.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣٣.

(٥) كتاب سيبويه ٤٠٧/١.

(وهو قول ضعيف إذ لا دليل يدل عليه، والحرف إذا كان مجموعه يدل على معنى، ولم يدل دليل على التركيب؛ وجب أن يعتقد فيه الإفراد) [1]. وهو ما ذهب إليه العكبري وحجتهما في ذلك هي انه يجوز تقديم معمول الفعل على (لن) وهذا لا يجوز إذا كانت (لن) مركبة من (لا وأن) لأنه لا يجوز تقديم بعض معمول الفعل عليها لهذا لا تكون والفعل في تآويل المصدر كما كانت (أن) [2].

إذن:

هي حرف من نواصب المضارع بشرط تصديرها واستقبالها واتصالها أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية[3].

كما أنها حرف جواب لأنك تقول (أذن أزورك) ويقال لك (إذن أكرمك) وهناك مواضع يكون فيها عمل إذن جائزاً وهي: إذا وقعت بعدها الفاء أو الواو العاطفتين فيجوز نصب المضارع بها أو الغاؤها وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى:﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [4]. فقد قرأ الجمهور برفع يلبثون عطفاً على يستفزون حذف وقرأ أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنها (لا يلبثوا) بغير نون على إعمال إذن ونصب الفعل بحذف النون- بعطف الجملة على جملة (وإن كادوا يستفزونك) أما في قول الشاعر:

أردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يرد وقيد العير مكروب[5].

([1]) شرح المفصل ٢٢٦/٤.

([2]) اللباب في علل البناء والإعراب، ص.

([3]) مغنى اللبيب ٢١/١.

([4]) سورة ال

إسراء الآية ٧٦.

([5]) البيت لعبد الله بن عتمة الأصعمي، الأصمعيات، ص٢٢٨. وخزانة الأدب ١٤١، ولسان العرب مادة (كرب).

تكون إذن ناصبة على غير.

أما إذا جاءت متوسطة معتمد ما بعدها على ما قبلها فهي تُلغي عن العمل، لأن الفعل بعد إذن معتمد على ما قبله. ففي جواب (أنا ازورك) تقول: (أنا إذن أكرمك) فقد رفع أكرمك لأنه معتمد على المبتدأ.

وقد لخص سيبويه الشروط التي لا بد من توفرها في (إذن) لكي تنصب المضارع فهي:

١. أن تقع في بداية الكلام.

٢. ألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل إلا القسم، لأن القسم مؤكد للفعل فتكون (إذن) في هاتين الحالتين عاملة عمل (أرى) في الاسم، وهو النصب لأنها أشبهتها. فإذا اختل أحد هذه الشروط فإن الفعل بعد (إذن) حكمه الرفع[١].

أما ابن يعيش فقد جوز عمل إذن إذا توسطت بين عاطف ومعطوف[٢]. وذكر ابن الناظم أن الإلغاء في ذلك أجود. موافقاً في ذلك رأي سيبويه[٣]. وقد جعل قراءة النصب في قوله تعالى: (مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا)[٤]. قراءة شاذة.

كي:

من الأدوات الناصبة للفعل المضارع بنفسها فتكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاً. وقد وردت في القرآن الكريم على صور مختلفة. فقد وردت غير

---

(١) كتاب سيبويه ٣/١٢- ١٣.

(٢) شرح المفصل ٤/٢٢٧.

(٣) شرح ابن الناظم ص٤٧٦.

(٤) سورة الإسراء الآية ٧٦.

مقترنة (بلا) النافية وغير مسبوقة باللام كما في قوله تعالى: ﴿ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾[1].

كما وردت مقرونة بلا النافية والفعل منصوب بها، كما في قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾[2].

ومنها ورودها مقترنة بلا النافية مسبوقة باللام، والفعل منصوب بها، لا بأن مضمرة بعد اللام على الرأي الصحيح. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ ﴾[3].

وذكر ابن يعيش أن (أن) تضمر وجوباً بعد حرفين من حروف الجر هما اللام وحتى، وبعد ثلاثة من حروف العطف هي أو والفاء والواو.

حتى:

هي حرف جر في الأصل وحروف الجر لا تنصب الأفعال بل تجر الأسماء. لذلك نقدر بعدها (ان) لتكون هي الناصبة للمضارع. ولا يجوز إظهارها. وإنما اختيرت (أنْ) من بين نواصب الفعل المضارع لانها تؤول هي والفعل بعدها بمصدر وهو اسم يجوز دخول حرف الجر عليه كما أنه يصح دخول حرف الجر على بعض حروف الجر مثل (من) و(إلى).

---

(1) سورة طه الآية ٤٠.

(2) سورة الحشر الآية ٧..

(3) سورة النحل الآية ٧٠.

والكوفيون يرون النصب لحتى وحدها، و(أن) توكيداً لحتى[1]. بل أجازوا إظهارها بعد (حتى) فيقولون في (سرت حتى أدخل المدينة) (سرت حتى أن أدخل المدينة).

لام الجحود:

من حروف الجر التي يجب إضمار (أن) بعدها لكي تنصب الفعل المضارع اللام المسبوقة فالكلام الذي يأتي بعدها يكون منفياً مثل: (ما كان زيد ليفعل كذا) والذي أوجب إضمارها طول الكلام. وقد أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار (انْ) كما في قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[2]. أما لام الجر التي تكون في الكلام الموجب فيجوز إضمار (أنْ)[3] بعدها إذا لم تقترن بها لا النافية. فإن اقترنت بها (لا) وجب إظهارها كما في قوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[4]. لأن إضمارها يؤدي إلى أن يعمل حرف الجر في حرف النفي وذلك لا يجوز.

أما الحروف التي تضمر (أنْ) بعدها فهي: (أو) ينصب الفعل بأن مضمرة بعد (أو) عند أكثر النحاة. وهي تفيد ثلاثة معاني: الغاية والتعليل والاستثناء. وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أن الواو ناصبة للفعل بنفسها. واستدلوا بقول الشاعر: (٥)

فَقُلْتُ لَه لا تَبْكِ عِيْنُكَ إنّما نُحاول مُلكاً أو نَمُوت فَنُعْذَرا

---

(١) شرح المفصل ٢٣٠/٤.

(٢) سورة يونس الآية ٣٧.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٤/٢.

(٤) سورة الحديد الآية ٢٩.

(٥) البيت لامرئ القيس في دوانه ص ٦٦ و شرح ابيات سيبويه ٥٩/٢ و خزانة الادب ٢١٢/٤.

الشاهد في قوله (او نموت) حيث نصب المضارع باضمار أن و أو بمعني إلاّ وهو مذهب الكسائي، أما الفراء فيرى أنه انتصب بالخلاف. أما البصريون فيرون إنها عاطفة والفعل بعدها منصوب و(أن) مضمرة[1]. وهو ما ذهب إليه ابن يعيش.

الفاء:

تضمر أن وجوباً بعد فاء السببية بشرط أن يتقدمها نفي محض أو طلب محض. ويرى أكثر النحويين أن النصب (بأن) مضمرة بعدها، ويرى الآخرون أن النصب هو للفاء نفسها[2].

وقد وافق ابن يعيش الجرمي في لزوم إضمار (أن) بعد الفاء إذا وقعت جواباً للأمر أو النهي أو الاستفهام أو الدعاء او التمني أو العرض. فإن (أنْ) في هذه المواضع هي الناصبة للأفعال التي وقعت بعدها، وإضمارها لازم (كالواو) و(أو) [3]. وحجته في ذلك أنها تعطي في أول الكلام معنى المصدر[4].

الواو:

وهي تسمى عند النحاة بواو الجمع. وهي تنصب الأفعال المستقبلة نحو: (اتأكل السمك وتشرب اللبن) فيلزم مع هذه الواو إضمار (أن) وهي الناصبة للفعل لا الواو. ولا يجوز إظهارها مراعاة للمشاركة في ظاهر اللفظ بين المعطوف والمعطوف عليه فلو عطفنا بظاهر اللفظ لكان النهي عن أكل السمك وشرب اللبن. ولكن المعنى هو أن لا تجمع بينهما. فالنصب قد جاء بإضمار أن بعد الواو عند ابن

---

(1) الجني الداني في حروف المعاني ص٢٣١- ٢٣٢.

(2) النحو القرآني ص٣١.

(3) شرح المفصل ٢٣٨/٤.، وشرح الجمل ٢٧٥- ٢٧٦.

(4) شرح المفصل ٢٤٠/٤.

يعيش على طريقة البصريين وخلافاً للكوفيين، الذين يرون أن الفعل في ذلك منصوب بالخلاف[1].

وذكر الرماني أن الواو من الحروف الهوامل. لأنها تدخل على الاسم والفعل جميعاً ولا تختص بأحدهما فاقتضى ذلك ألا تعمل شيئاً لانها ليست بالعمل في الاسم أدق منها بالعمل في الفعل. ولها معاني أن تكون جامعه غير عاطفة. وذلك نحو قولك (استوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة فحذفت (مع) وجئ بالواو فأوصلت الفعل إلى ما بعدها وهو الذي يسمى المفعول معه.

نخلص إلى أن الفعل المضارع ينصب مباشرة بعد (انْ) و(لن) و(كي) و(إذن) إذا توافرت فيها شروط معينة. أما (كي) فلها استعمالان أحدهما أن يكون حرفاً ناصباً للفعل المضارع إذا اقترنت بها اللام مثل: (جئت لكي تكرمني). والثاني أن تجري مجرى لام الجر فيكون النصب بعدها بإضمار (أنْ). وتضمر (أنْ) بعد حتى ولام الجحود لأنهما حرفان خافضان.

أما الفاء والواو فهي حروف عطف مشتركة بين الأسماء والأفعال ولا تختص بواحد منها دون الآخر لذلك فهي غير عاملة. ولما كان الفعل بعدها منصوباً علمنا أنه منصوب بإضمار (أنْ)[2].

حروف الجزم:

أصل الجزم في اللغة القطع. فلما دخلت هذه الحروف على الفعل قطعت عنه الحركة. ومعناها في الاصطلاح إسكان أو حذف يجري مجرى الإسكان. وهذا الحذف إنما يكون في الأفعال معتلة الأخر إذا عمل فيها حرف جازم. فإذا كان

---

(1) شرح المفصل، ٤/٢٣٧- ٢٣٨.

(2) معاني الحروف، ٥٩- ٦٠.

{خره ألف فإنها تحذف ويعوض عنها الفتحة. وإذا كان أخره واواً فإنها تحذف ويعوض عنها الضمة. وإن كان آخره الياء تحذف ويعوض عنها الكسرة.

بين النحاة أن الحروف الجازمة هي أضعف الأدوات عملاً. لذلك كان من المفترض ألا يكون لها معمول. والذي أوجب لها العمل هو لزومها الفعل وإحداثها فيه معنى. واختصت بالجزم لأنها شابهت حروف الجزاء حيث يقع الفعل بعدها بمعنى الماضي. كما يقع بعد حرف الجزاء بمعنى الاستقبال. والجزاء يتكون من جملتين الأولى جملة الشرط والثانية جملة الجواب ولهذا الطول في الكلام اختير للجزاء الجزم لأنه حذف وتحقيق. وقد جعلوا لذلك الأسلوب أدوات وهي على ضربين:

الأول: ما يجزم فعل واحد، واختير له من الأدوات العاملة ما يلي:

لم :

وهي حرف نفي وقلب أي أنها تقلب زمن المضارع إلى المضي. وهو مذهب سيبويه والمبرد والرماني وأكثر المتأخرين[1]. فهي إذا دخلت على الفعل المضارع تصير معه كالجزاء الواحد. ولا يجوز الفصل بينهما إلا في ضرورة الشعر لأجل استقامة الوزن كما جاء في قول الشاعر:

كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل [2].

فقد وافق ابن يعيش ما ذهب إليه النحاة في أن هذه الحروف مختصة بالأفعال لأنها تنقل معنى المضارع بقرينة كقولك: (لم يضرب أخي) وقد علل

([1]) معاني الحروف، الرماني، ص١٠٠- ١٠١، والجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٦٧.

([2]) عجز بيت لذى الرمة، وصدره: فأضحت مغانيها قفاراً رسومها.

لجزمها للفعل بقوله: (فلما نقلته على حد لا يجوز في الاسم عملت فيه إعراباً لا يكون في الاسم فلذلك كانت جازمة) [1].

لما :

وهي عبارة عن (لم) زيد عليها (ما) فصارت في أكثر الأمر لنفي الأفعال والمتراخية نحو، قولك: (جيئت و(لما) يركب الأمير)، و(خرجت ولما تطلع الشمس). (فلم) و(لما) يشتركان في الاختصاص بالمضارع والنفي والجزم وقلب معنى الفعل للمعنى كما في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [2]. وقوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [3]. كما يشتركان في جواز دخول همزة الاستفهام عليها. تنفرد (لم) بجواز دخول أدوات الشرط عليها.

ذكر ابن يعيش أن (لم) و(لما) وإن كان أصلهما واحد إلا أن هنالك فرق بينهما هو أن (لم) لا يجوز الوقوف عليها دون معمولها في ينحو قولك: (لم يقم زيد) فلا يجوز في جوابه (لم) حتى يقال (لم يقم). اما لما فيجوز أن تكتفي بها في الجواب دون ذكر معمولها نحو: (جئت ولما). وأنت تريد جئت ولما يركب الأمير. وسبب جواز ذلك هو دخولها على (لما) فقد قواها فشابهت صيغ الأسماء[4].

أما (لما) التي تدخل على الفعل الماضي فهي لا تعمل فيه شيئاً. وتكون بمعنى (حتى). وتتضمن معنى الشرط مثل (لما اجتهد أكرمته) والفرق بينها وبين

---

(1) شرح المفصل ٤/٢٦٣.

(2) الإخلاص الآية ٣.

(3) الحجرات الآية ١٤.

(4) شرح المفصل ٤/٢٦٤.

لما الجازمة هو أن الجازمة لا تدخل إلا على الفعل المضارع. مثل (ولما يجيء أخي بعد) [1].

لا الناهية ولام الأمر:

ويشتركان في أن كليهما يجزم المستقبل. والفرق بينهما هو أن (لا) تدخل على كل فعل منهي عنه. أما لام الأمر فإنها تدخل على الغائب. ولايفصل دخولهما على المخاطب. فلام الأمر يطلب بها أحداث فعل ولا الناهية يطلب بها تركه[2]. وهو ما ذهب إليه ابن يعيش. وقد أستدل على ذلك بقوله تعالى:﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[3]. أما سيبويه فهما عنده بمنزلة (لم) يحقق ذلك قوله (لم ولما واللام التي في الأمر وذلك في قولك ليفعل ولا في النهي وذلك في قولك لا يفعل فإنهما بمنزلة لم)[4].

الثاني: ما يجزم فعلين:

وهي أدوات الشرط. وإنها وضعت لتعريف جملة بجملة تكون الأولى سبباً في الثانية وقد ذهب ابن السراج وابن جني إلى أن هذه الأدوات تؤلف جملة واحدة تؤدي فكرة واحدة[5]. وهذه الأدوات هي (إن وإذما ومن وما ومهما ومعنى وأين وأيان وحيثما وأي).

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة، ص١٢٠.

(2) شرح المفصل ٢٦٤/٤.

(3) سورة يونس الآية ٥٨.

(4) كتاب سيبويه ٨/٣.

(5) الأصول في النحو ١٦٤/٢.

إن:

إن الشرطية وهي حرف باتفاق النحاة، وتفيد تعليف الجواب بالشرط. وهي أم ادوات الشرط كلها، لأنها تدخل في مواضع الشرط كلها ولا تخرج عن الشرط إلى غيره. وقد دار خلاف حول عامل الجزم في جواب الشرط، فذهب أكثر البصريين إلى أن (إن) هي العاملة في الشرط وجوابه حجتهم في ذلك هي أن حرف الشرط يتطلب جواب الشرط كما يتطلب فعل الشرط. ولما كان عاملاً في فعل الشرط وجب أن يكون عاملاً في جواب الشرط[1]. وذهب الأخرون إلى أن (إن) وفعل الشرط هما العاملان معاً في جواب الشرط. لأن حرف الشرط وفعل الشرط لا بد منهما معاً في جواب الشرط. لأن حرف الشرط وفعل الشرط لا بد لهما من جواب ولا يسطيع أن ينفك فعل الشرط عن جواب الشرط. فلما كانت (إن) وفعل الشرط هما اللذان يطلبان جواب الشرط وجب أن يكونا عاملين فيه معاً.

وذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط وملازم له لا ينفك عنه. لذلك حمل عليه في الجزم. والحمل على الحوار كثير في اللغة[2]. واستدلوا لذلك بقوله تعالى:﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[3]. فقد جر المشركين بالياء على الجوار لأنه جمع مذكر جاور الاسم المجرور بمن وهو (أهل) على الرغم من أنه معطوف على اسم (يكن) و(الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع. فكان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأن المعطوف على المرفوع مرفوع مثله[4]. وقد ضعف ابن الانباري رأي

---

(1) الانصاف ٢٠٦/٢ وأسرار العربية ٢٩٤ وما بعدها.

(2) المرجع السابق ص٤٨٣.

(3) سورة البينة الآية ١.

(4) الإنصاف ف ص٤٨٣- ٤٨٤.

الكوفيين في الآية السابقة لأن المشركين معطوف على مجرور والمعطوف على المجرور مجرور[1]. وذكر سيبويه رأي الخليل في (إن) فهي عندهم أم حروف الجزاء، وذلك لأن حروف الجزاء يمكن أن تكون استفهاماً كما يمكن أن تفارق بعضها (ما) فلا يكون فيها جزاء مثل (إذما وحيثما) أما (إن) فإنها تلزم حالة واحدة لا تفارقها، وهي أنها حرف جزاء. وإن لا يليها إلا الفعل مظهراً كان أم مضمراً، فالمظهر مثل: (إن تقم أقم معك) والمضمر مثل قوله تعالى:﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾[2]. والمعنى إن هلك أمرؤ هلك. إلا أن الفعل الأول لا يجوز إظهاره لأن الثاني يفسره مثل قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[3]. والمعنى إن استجارك أحد من المشركين استجارك. ولا يجوز رفع الاسم بعد (إن) على أنه مبتدأ كما ذكر الأخفش. ولكنه يرفع على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور لأنه (إن) تطلب الفعل من أجل الشرط وهذا هو ما ذهب إليه سيبويه ويونس بن حبيب[4]. وذهب ابن يعيش إلى أن العامل في الشرط وجوابه هو (إن) إلا ان عاملها في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء بواسطة[5].

أما المبرد فقد ذهب إلى أن (إن) وفعل الشرط قد عملا في الجزاء فالحال غنده كما في المبتدأ والخبر. وقد ضعّف ابن يعيش ذلك المذهب بقوله (هذا القول وإن كان عليه جماعة من حذاق أصحابنا فإنه لا ينفك من ضعف) [6].

أما إن التي لا تعمل فقد حدد النحاة لها عدة مواضع هي:

---

(1) اسرار العربية، ص٤٨٤.

(2) سورة النساء الآية ١٧٦.

(3) سورة التوبة الأية ٦.

(4) كتاب سيبويه ٤٥٨/١ ومعنى الحروف ص٧٩.

(5) شرح المفصل ٢٦٥/٤.

(6) المرجع السابق، نفس الجزء ونفس الصفحة.

١. أن تكون نافية، وذلك في مثل قولك إن زيد قائم ومنه قوله تعالى:﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴿٢٠﴾﴾[١]. وذهب الرماني إلى أن كل (إن) بعدها (لا) فهي نافية[٢].

٢. أن يكون جواب الشرط فيها غير فعلٍ. لأن الأصل في أسلوب الشرط أن يكون الشرط فعلاً والجواب فعلاويكون فعل الشرط سبباً لجواب الشرط نحو: (إن تتق الله يجعل لك مخرجا) فتكون التقوى سبباً للنجاة. أما إذا كان جواب الشرط غير فعل فلا تكون (إن) عاملة نحو قولك: إن تطع الله فأنت سعيد وإن جاء زيد فهو محسن. ومنه قوله تعالى:﴿إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلۡأَوَّٰبِينَ غَفُورٗا﴾[٣].

٣. أن يكون جواب الشرط جملة فعلية فعلها كفعل الأمر، نحو (إن جاء زيد فاضربه) أو منفي نحو (إن جاء زيد فما أضربه، او مسبوقة بلن نحو: إن جاء زيد فلن أضربه).

أما بقية الأدوات فهي أسماء وإنما عملت لأنها فيها معنى (إن) لذلك بنيت. وهي على ضربين أسماء وظروف، أما الأسماء فهي:

(من) وهي لمن يعقل و(ما) لما لا يعقل و(مهما) وتستعمل استعمال (ما). قال الخليل إنها مركبة من (ما) الشرطية زيد إليها (ما) أخرى توكيداً كما زيدت مع (إن) و(أين) و(متى) [٤]. كما ذهب أخرون أنها مركبة من (مه) بمعنى أكفف و(ما)

---

(١) سورة الملك الآية ٢٠.
(٢) معاني الحروف، ص٧٥.
(٣) سورة الإسراء الآية ٢٥.
(٤) شرح المفصل ٢٦٦/٤.

[١]. وقد وافق ابن يعيش الخليل في رأيه بأن قال: (والوجه قول الخليل لانه به يلزم أن يكون كل موضع جاء فيه (مهما) أريد فيه معنى الكف) [٢].

و(أي) فقد ذهب ابن يعيش إلى أنها مبهمة منكورة، فإن اضفتها إلى الزمان فهي زمان وإن أضفتها إلى المكان هي مكان[٣].

أما الظروف وهي: (متى وإيان) للزمان و(أين وإينما وأني وحيثما) للمكان و(كيفما) للحال أما (أي) و(متى) فتصلح لكل الأشياء السابقة لكنها تكون بحسب ما تضاف إليه. وهي معربة خلاف أسماء الشرط التي جاءت مبنية[٤].

---

(١) المرجع السابق ٤/٢٦٦- ٢٦٧.
(٢) شرح المفصل ٤/٢٦٧.
(٣) المرجع السابق ٤/٢٦٩.
(٤) المجمل في النحو، ص٨٤.

المبحث الثالث

الحروف غير العاملة

الحرف غير العامل هو كل حرف اشترك الاسم والفعل في دخوله عليها. فلا يعمل حينئذٍ في واحد منها، وبذلك يكون غير مختص باسم ولا فعل. مثال ذلك حروف العطف كالواو في (جاء زيد وعمر)، فقد عطفت الواو الاسم على الاسم. أما مثال عطف الفعل على الفعل فقولك (قام زيد وقعد عمر). وأدوات الاستفهام مثل هل والهمزة اللتين تدخلان على الاسم والفعل، مثل (هل زيد سافر) و(هل انطلق زيد). والنحاة قد ذكروا حروفاً مختصة بالأسماء، وأخرى مختصة بالأفعال ولكنها غير عاملة. يرجع ذلك إلى أن الحرف المختص قد اتصل بما اختص به اتصالاً شديداً فصار معه كالكلمة الواحدة وبذلك يصير غير عامل لانه أصبح كالجزء من الكلمة، والجزء من الكلمة لا يعمل فيها أما القسم الأول فهو الحروف غير المختصة وهي:

الهمزة: وهي حرف مهمل مشترك يدخل على الأسماء والأفعال لطلب التصديق. وهي أصل أدوات الاستفهام التي إذا دخلت على الجملة الخبرية تغير معناها إلى الاستفهام وتكون قد نقلت عن الخبر[1]. والهمزة أقوى أدوات الاستفهام، لذا جاز دخولها على (الواو) و(الفاء) و(ثم) من حروف العطف، وهو ما ذكره ابن يعيش[2].

كما أنها اختصت بأمور منها:

---

(1) شرح المفصل ٩٩/٥.

(2) شرح المفصل ١٠٠/٥ والجنى الداني ص٣١.

١. جواز حذفها كما في قوله تعالى:﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾[١].

٢. أنها ترد لطلب التصور كما في قوله تعالى:﴿ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾[٢].

٣. أنها تدخل على الإثبات كما في قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴾[٣].

٤. أنها تدخل على الشرط كما في قوله تعالى:﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ﴾[٤].

وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي وتجيء لمعاني أخرى بحسب المقام لكن الأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام ومن هذه المعاني:

أ- التسوية، وتقع التسوية عادة بعد ألفاظ هي: سواء وليت شعري، وما أبالي وما أدري[٥].

ومن شواهد ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[٦].

ب- التقرير، وهو حمل المخاطب على التقرير نحو قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ﴾[٧].

ج- التوبيخ، أي اللوم على ما وقع ومنه قوله تعالى:﴿ أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنۡيَا ﴾[٨].

د- الأمر، نحو قوله تعالى:﴿ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡ ﴾[٩]. أي أسلموا.

---

(١) سورة البقرة الآية ٦.
(٢) سورة النمل ٥٩.
(٣) سورة الشرح الآية ١.
(٤) سورة الأنبياء الآية ٣٤.
(٥) الجنى الداني ص٣٢.
(٦) سورة البقرة الآية ٦.
(٧) سورة الضحى الآية ٦.
(٨) سورة الأحقاف الآية ٢٠.
(٩) سورة آل عمران الآية ٢٠.

ه- الإنكار، نحو قوله تعالى:﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ﴾[1].

هل:

هي حرف استفهام على الأسماء والأفعال لطلب التصديق في الإيجاب فقط وبذلك تساوي الهمزة، وقد ترد لمعاني أخرى منها:

١. أن تكون بمعنى قد، وهو ما أشار إليه سيبويه. وإنما تركت الألف مقدرة للعلم بمكانها[2]. والذي يؤيد ذلك هو أنه لا يجوز أن تدخل عليها همزة الاستفهام[3]. وقد أجاز المبرد دخول همزة الاستفهام على هل وسائر أخواتها من أسماء الاستفهام. واستدل لذلك بقول الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القُفِ ذي الأكم

فقد ذهب بعض النحاة في تفسير ذلك إلى أنه جاء بجمع أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد[4].

أما ابن يعيش فقد رد ذلك النوع وقال أن ذلك الاستعمال قليل لا يقاس عليه[5]. واستدل لجعل هل بمنزلة قد بقوله تعالى:﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾[6].

٢. أن تكون للتقدير والإثبات ومنه قوله تعالى:﴿ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ﴾[7]. وقد أورد بعض النحاة أن (هل) لم تستعمل للتقدير بل قد انفردت بذلك الهمزة،[8].

---

(1) سورة الصافات الآية ١٥٣.
(2) كتاب سيبويه ١٨٩/٣.
(3) شرح المفصل ١٠٢/٥.
(4) الجنى الداني ص٣٤٤.
(5) شرح المفصل ١٠٣/٥.
(6) سورة الإنسان الآية ١.
(7) سورة الفجر الآية ٥.
(8) الجنى الداني ص٣٤٥.

٣. أن تأتي لإفادة الأمر كما في قوله تعالى:﴿ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[١]. أي انتهوا وهو ما لم يشر إليه الزمخشري وابن يعيش في كتابيهما.

إلا:

وهي حرف استفتاح وتنبيه وقد ذهب الزمخشري إلى انها مركبة من الهمزة ولا النافية. وذهب ابن مالك إلى أنها بسيطة[٢]. وفد رد أبو حيان ما ذهب إليه الزمشخري بحجة أنها قد تقع مثل (إن) و(رب) و(ليت) و(النداء) ولا يصلح النفس قيل تلك الأدوات[٣]. والمركبة عند ابن مالك هي التي تفيد العرض.

كما يجوز أن تأتي للعرض، وهذا مختص بالأفعال نحو قولهم: (ألا تنزل عندنا) اما قول الشاعر:

ألا رجل جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبين

فقد خرجه النحاة على تقدير (فعل) هو (تروني) وهو ما ذهب إليه الخليل[٤].

كما تكون للتحضيض والعرض، وهو طلب الشيء. لكن التحضيض طلب بحث كما في قوله تعالى:﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ ﴾[٥]. والعرض طلب بلين كما في قوله تعالى:﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ ﴾[٦].

---

(١) سورة المائدة الآية ٩١.
(٢) شرح المفصل ٤٣/٥. والجنى الداني ص٣٨٢.
(٣) الجنى الداني ص٣٨١- ٣٨٢.
(٤) المرجع السابق ص٣٨٢.
(٥) سورة التوبة الأية ١٣.
(٦) سورة النور الآية ٢٢. .

إن:

بالكسر والتخفيف. من وجوهها أن تأتي نافية غير عاملة، تدخل على الجملة الاسمية والفعلية. فالاسمية كما في قوله تعالى:﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[1]. وقوله تعالى:﴿ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ﴾[2].

وقد تكون زائدة في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾[3]. وقد تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى:﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾[4]. أي نفعت الذكرى.

لولا ولما:

هما حرفان مركبان تدل مفرداتهما على معنى، وبالتركيب تدل على معاني أخرى فمن معانيهما.

١. أن يدلا على التحضيض، فيختصان بالجمل الفعلية ومنه قوله: ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[5].

٢. أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الأسمية نحو قوله تعالى ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[6].

٣. أن تكون استفهامية، نحو قوله تعالى:﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾[7]. وقد رد ذلك ابن هشام. ومعناها في الآية عنده التوبيخ[8].

---

(1) سورة الملك الآية ٢٠.
(2) سورة المجادلة الآية ٢.
(3) سورة الأحقاف الآية ٢٦.
(4) سورة الأعلى الآية ٩.
(5) الفرقان الآية ٢١.
(6) سورة سبأ الآية ٣١.
(7) سوة الفرقان الآية ٧.
(8) مغنى اللبيب ٢٧٥/١.

٤. أن تكون نافية، نحو قوله تعلى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾[١]. أي فما أمنت قرية عند مجيء العذاب فنفعها إيمانها، وكذلك المعنى عند ابن هشام التوبيخ. أي فهلا كانت قرية من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجئ العذاب فنفعها إيمانها[٢].

أما لوما فهي حرف تحضيض يليها الفعل ظاهراً أو مقدراً وهي بمعنى لولا وهلا[٣].

ما:

وهي ترد على أوجه منها:

١. أن تكون مصدرية زمانية نحو قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[٤]. أي مدة استطاعتكم وقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٥]. أي مدة دوامي حياً. أو غير زمانية نحو قوله تعالى: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾[٦]. أي نسيناكم.

---

(١) سورة يونس الآية ٩٨.

(٢) مغنى اللبيب ٢٧٥/١.

(٣) البحر المحيط ٤٤٢/٥.

(٤) سورة التغابن الآية ١٦.

(٥) سورة مريم الآية ٣١.

(٦) سورة السجدة الآية ١٤.

٢. أن تكون نافية غير عاملة، وتدخل على الاسمية والفعلية فالاسمية نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[١]. والفعلية مثل قوله تعالى: (﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾[٢].

نعم وبلى:

هي حروف جواب في أشهر اللغات بفتح النون والعين. أما نَعِم بكسر العين فهي لغة كنانة وبها قرأ الكسائي وقرأ ابن مسعود بإبدال عينها حاء[٣]. وهي تكون لتصديق مخبر أو إعلام مستخبر.

وذكر سيبويه إنها حرف عدة وتصديق تكون عدة إذا كان قبلها طلب وتكون تصدقاً إذا كان قبلها خبر [٤].

أما (بلى) فهو حرف مختص بالنفي فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى وتجي هي رداً له سواء اقترنت به أداة استفهام أو لا [٥].

كلا:

ذكر النحاة في استعمالها أوجهاً أوردها ابن يعيش فهي عند سيبويه حرف ردع وزجر[٦]. أما الكسائي ومن ذهب مذهبه فقد قال إنها تكون بمعنى حقاً ومن ذلك قوله تعالى:

---

(١) سورة يس الآية ١٥.

(٢) سورة البقرة الآية ١٦.

(٣) الجنى الداني ص٥٠٦.

(٤) كتاب سيبويه ٣١٢/٢. و ٢٣٤/٤.

(٥) شرح المفصل ٥٥/٥.

(٦) كتاب سيبويه ٢٣٥/٤ وشرح المفصل ١٣٢/٥.

﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾[1]. وإن تكون رداً للكلام وهو مذهب أبو حاتم[2]. وقد اختلف النحاة في أصل (كلا) هل هى بسيطة أم مركبة. فمذهب الجمهور إنها بسيطة. بينما ذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(لا) التي تأتي للرد. وزيد بعد الكاف لام فشددت. كما زاد النحاة لـ(كلا) معنى آخر هو أنه يصلح أن يوقف عند حروفها ويبتدأ بها في القرآن الكريم.

الفاء:

هي حرف مهمل يأتي ليفيد معاني هي:

١. ان تكون عاطفة، وهي بذلك تشارك ثم في إفادة الترتيب، وتفارقها في أنها تفيد الاتصال وثم تفيد الانفصال[3]. كما أنها قد تأتي لمطلق الجمع مثل الواو وهو مذهب الجرمي. واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

٢. الفاء الجوابية تفيد الربط وتلازمها السببية. فهي تكون جواباً لأمرين الأول الشرط نحو إن وأخواتها [4]. والثاني ما فيه معنى الشرط نحو (أما).

٣. الفاء الزائدة فهي على ضربين[5]: الأول أن يكون دخولها كخروجها، وهو مذهب الأخفش نحو قوله تعالى:﴿ أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ ﴾[6]. ونحو قول الشاعر[7].

---

(1) سورة العلق الآية ٦-٧.
(2) الجنى الداني ص٥٧٧.
(3) الجنى الداني، ص٦١.
(4) ديوان أمري القيس، ص٨، ومغنى اللبيب ١٧٤.
(5) الجنى الدانى، ص ٧٠-٧١.
(6) سورة الماعون الآية ١- ٢.
(7) ورد بلا نسب في مغنى اللبيب ١٧٩ وخزانة الأدب ٢١٨/١. وكتاب سيبويه ٧٠/١.

وقائلة حوْلانُ فانِكحْ فتاتهمُ وأكرومةُ الحيين خلو كماهيا

والثاني الفاء الداخلة على خبر المبتدأ. إذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي ينجح فله مكافاة. وأنما دخلته تشبهاً له بالجواب.

٤. ومن معاني الفاء أن تكون تفسيرية ومنها قولـــه تعـــالى:﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[١]. كما يجوز أن تأتي لإفادة الاستئناف مثل قوله تعـــالى:﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ۚ ﴾[٢].

أما الجزء الثاني من الحروف غير العاملة فهي الحروف المختصة التـــي اتصـــلت بمـــا اختصت به حتى أصبحت معه كالشيء الواحد وأصبحت كالجزء منه وهي:

أل التعريفية:

وهي تختص بالأسماء دون الأفعال. فهي تدخل على الاسم وتكـــون كـــالجزء منـــه. والدليل على ذلك أنها تغير طبيعة الاسم فتنقله من العموم إلى الخصوص. لأنه كـــان قبـــل دخولها نكرة شائعة فصار بها معرفة يراد بها شخص بعينه قال الرماني "فمنها (أل) وهـــي حرف من الهوامل، وإن كان يختص بالاسم لأنه مع ما دخل عليه كالجزء الواحد"[٣]. ويعني

(١) سورة الأعراف الآية ٤.
(٢) سورة النحل الآية ٢٨.
(٣) معاني الحروف ص٦٥.

الرماني أن (أل) من الحروف غير العاملة بالرغم من اختصاصها بالاسم. وذلك لانها صارت مع ما دخلت عليه كالكلمة الواحدة.

السين وسوف:

هما حرفا استقبال وتنفيس، وهما من الحروف المختصة غير العاملة. بقول ابن الخشاب (وكذلك السين وسوف في العمل هما غير عاملين في الفعل مع اختصاصهما به لجريهما فيه مجرى لام التعريف من الاسم إذ كانتا تختصان به كما تختص تلك الاسم)[1]، فالعلة في عدم عمل تلك الحروف هي شدة التصاقها بالفعل حتى صارت كالجزء منه. وذلك واضح في قولك (سأكتب رسالة إلى أخي) وقولك (سوف يحضر أبي إلى السودان). فهما حرفا تنفيس في الزمان. فإذا دخلا على المضارع خلصاه إلى الاستقبال. ذهب الكوفيون إلى أن السين منقصة من سوف ولكن البصريين رأوا أنهما كلمتان مختلفتا الأصل، لذا تختلف دلالتهما. وهو ما ذهب إليه ابن يعيش[2]. كما ذهب البصريون إلى أن سوف اكثر توسعاً في الزمان من السين كما تجيء السين زائدة في الوقف في لغة بكر. فهم يزيدون سيناً بعد (كاف) التأنيث فيقولون عليكس وإن وصلوا حذفوها. فقد شهدها في ذلك الاستعمال بهاء السكت، وهي لغة قليلة[3].

قد:

من الحروف المختصة بالفعل. وهي مع الفعل كالجزء منه، فلا يفصل بينها وبين الفعل إلا بالقسم ومنه قول الشاعر:

---

(1) المرتجل ص٢٢٨.

(2) شرح المفصل ٥/٩٥.

(3) الجنى الداني ص٥٩- ٦٠.

أخالد قد والله أوطأت عشوة وما العاشق المظلم فينا بسارق

فقد أفاد القسم هنا تأكيد معاني الجملة. فكان كأحد حروفها. لذا أصبحت غير عاملة. فتكون حرف تقريب إذا دخلت على الماضي، أي تقرب الماضي إلى الحال. من ذلك قول المؤذن: (قد قامت الصلاة) [1]. أما إذا دخلت على المضارعه فهي حرف تقليل. فهو قولك (قد يفيد النصح في إرشاد من أخفق).

وقال أبو حيان إنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي، وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل[2]. فقد ذكر النحاة (لقد) معاني منها:

١. أن تفيد مع الماضي التحقيق، كما في قوله تعالى:﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[3].

٢. أن تفيد مع المضارع التقليل. وهو تقليل وقوع الفعل نحو: (قد يحضر الغائب).

٣. أن تفيد التكثير، وقد خرج الزمخشري قوله تعالى:﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ ﴾[4]. أي ربما نرى.

٤. أن تفيد التوقع، فقد ترد للدلالة على التوقع مع الماضي ومع المضارع، نحو قولك (قد يخرج زيد) ومع الماضي نحو قوله تعالى:﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا ﴾[5].

كذلك من الحروف المختصة غير العاملة (إن واخواتها) إذا دخلت عليها (ما)، على الرغم من أنها عاملة بالإصالة لأنها تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر. أما إذا

---

(١) شرح المفصل ٩٢/٥.

(٢) الجنى الداني ص٢٥٥، وشرح المفصل ٩٣/٥.

(٣) سورة المؤمنون الآية ١.

(٤) سورة البقرة الآية ١٤٤.

(٥) سورة المجادلة الآية ١.

دخلت عليها (ما) فتبطل عملها فتصبح كافة ومكفوفة (فما) تبطل عملها وتزيل عنها الاختصاص من ذلك قولك: (إنما زيد قائم) ومثال دخولها على الفعل (إنما يخرج زيد غداً). ومن ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[1]. فإنما في الآية الكريمة كافة ومكفوفة ولفظ الجلالة مبتدأ مرفوع واله خبره.

كذلك من الحروف المختصة غير العاملة (رُبَّ، بعد، ما) فرب لا تعمل إذا دخلت عليها (ما) فإنها تكفها عن العمل ويليها الفعل. وحروف الجر خاصة بالأسماء في الأصل فمثال دخولها على الفعل وهي مكفوفة عن العمل قوله تعالى:﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[2].

([1]) سورة النساء الآية ١٧١.

([2]) سورة الحجر الآية ٢.

- الخاتمة

- النتائج.

- التوصيات.

الخاتمة:

الحمد لله على ما أكرمني به من فضل ونعمة وأعطاني من توفيق لإتمام هذا العمل الذي تناول (التحليل النحوي عند ابن يعيش من خلال كتابه شرح المفصل) فقد سعى هذا البحث إلى بيان جهود ابن يعيش في تحليل المادة النحوية فقد وقف عند كل مسألة وقفة طويلة مكنته من تحليل المادة اللغوية تحليلاً دقيقاً معتمداً في ذلك على أسس التحليل النحوي التي اعتمدها العرب وهي السماع والقياس كما جعل آراء النحاة أساساً في تحليل المادة اللغوية.

وقد قدمت دراسة نحوية تحليلية حول الطريقة التي اتبعها ابن يعيش في تحليل المادة النحوية من خلال كتابه (شرح المفصل). فكان لا بد من الاطلاع على كتب النحو القديمة والحديثة، والدراسات السابقة حول التحليل النحوي، والقرآن الكريم باعتباره المصدر الأول لوضع القاعدة النحوي، وكذلك كتب الحديث ودواوين الشعراء، فتلك كلها أعانت في إعداد هذا البحث. فقد جاءت هذه الدراسة في ستة فصول بداخلها مباحث. دار الفصل الأول منها حول شخصية الزمخشري وابن يعيش مع ما اقتضاه ذلك من تحليل الملامح والسمات العلمية والمنهجية لكل من العالمين. والفصل الثاني تحدث عن المفاهيم الخاصة بالتحليل. والفصل الثالث تناول الأصول التي أقام عليها النحاة مناهجهم في التحليل. وعرضت في الفصل الرابع والخامس والسادس بعض القضايا النحوية وفقاً لما اقتضاه تقسيم ابن يعيش لكتابه (شرح المفصل) من حيث التأليف فجاء الفصل الرابع حول الجملة الاسمية والخامس حول الجملة الفعلية والسادس عن الحروف.

النتائج:

وبعد عرض هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية: .

١. يمثل شرح المفصل غزارة العلم الذي يتمتع به ابن يعيش لما احتواه من مادة لغوية ثرة تتمثل في النحو والصرف واللغة.
٢. تراوح التحليل النحوي عند ابن يعيش بين اتجاهين اتجاه يمثل آراء النحاة السابقين واتجاه يمثل آراءه الخاصة.
٣. يمثل (شرح المفصل) مصنفاً بصرياً وكوفياً معاً لما جاء به من ذكر المصطلحات البصرية والكوفية.
٤. كان ابن يعيش منتصراً لآراء البصريين دائماً وذلك لتبنيه آراءهم واستخدامه مصطلحاتهم ووصفه إياهم بـ(أصحابنا) بينما كان يوهن في صراحة آراء الكوفيين.
٥. منهج ابن يعيش في التحليل يتسم بكثرة الاستطراد فنراه يدلل للمسألة بأكثر من رأي.
٦. اهتم ابن يعيش بأمر السماع بالغ الاهتمام واستند إليه في كثير من المسائل النحوية ويشترط في الراوي أن يكون ثقة.
٧. السماع والقياس هما أساس معتمد في عملية التحليل عند ابن يعيش.
٨. الإعراب هو الإطار الأساسي في عملية التحليل النحوي عند ابن يعيش.
٩. يتحقق تأليف المعاني النحوية تأليفاً سليماً بمراعاة قوانين النحو وأصوله ومناهجه.

يشترط ابن يعيش في القياس أن يكون المنقول عن العرب كثيراً يبلغ قدراً يطمئن إليه فهو لا يقيس على الشاذ.

التوصيات:

أوصي طلاب الدراسات النحوية من بعدي بالاهتمام بالجانب التطبيقي من خلال المصنفات اللغوية المختلفة.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الأشعار.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	٢- سورة البقرة		
١.	(إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ...)	٦	٢٨١/٢٨٠
٢.	(خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ...)	٧	١٩٠
٣.	(وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ)	١١	١٥٣
٤.	(وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ...)	١٤	٧٢
٥.	(فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ)	١٦	٢٨٥
٦.	(ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ...)	١٧	١٩٥
٧.	(يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ ...)	٢٠	٦٧
٨.	(فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ ...)	٢٣	٢٣٣
٩.	(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ...)	٢٦	٢٥٩
١٠.	(ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ ...)	٤٠	١٩٤
١١.	(وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ ...)	٤١	١٩١
١٢.	(وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ...)	٦٠	٢٠٧
١٣.	(كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ...)	٦٥	٢٣٣
١٤.	(قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ...)	٧١	١٤٢/ ١٦٦
١٥.	(وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ...)	٨٣	٢٣٢

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
١٦.	(بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ...)	٩٠	٦٣
١٧.	(فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ ...)	٩١	١٩٨
١٨.	(وَلَمَّا جَآءَهُمۡ رَسُولٌ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ ...)	١٠١	٢٤٧
١٩.	(وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ ...)	١٣٠	٥٤
٢٠.	(سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ ...)	١٤٢	١٥٨
٢١.	(قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ ...)	١٤٤	١٩٠/٢٢
٢٢.	(كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ ...)	١٦٧	١٨٥
٢٣.	(وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ...)	١٧٩	٢٢٤
٢٤.	(فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ جَنَفًا أَوۡ إِثۡمٗا فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ ...)	١٨٢	٦٧
٢٥.	(كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ ...)	١٨٣	٢٢٨
٢٦.	(فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي ...)	١٨٦	٢٢٤
٢٧.	(أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ ...)	١٨٧	٢٢٨
٢٨.	(وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ ...)	١٩٥	٢٤٦
٢٩.	(فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ ...)	١٩٧	١٤٨
٣٠.	(وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ...)	١٩٧	٢١٠/ ٢١٥
٣١.	(وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ...)	٢١٦	١٤٤
٣٢.	(۞وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ ...)	٢١٩	٦٩

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
٣٣.	(وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ ...)	٢٢٠	٢٤٣
٣٤.	(وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ ...)	٢٣٣	٢٢٨
٣٥.	(أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ...)	٢٣٣	٢٦٦
٣٦.	(وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ...)	٢٣٧	٢٦٥
٣٧.	(وَٱعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ...)	٢٦٠	١٨٢
٣٨.	(لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ ...)	٢٥٤	١٤٨
٣٩.	(مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ)	٢٦١	٦٩
٤٠.	(وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ ...)	٢٨٢	٢٣٢
٤١.	(أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ ...)	٢٨٢	١٣٨
٤٢.	(وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ ...)	٢٨٤	١٢٠/٢١٢/ ٢١٤
٤٣.	(ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ...)	٢٨٥	٦٠
	٣- سورة آلـ عمران		
٤٤.	(إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا ...)	١٠	٢٤٣
٤٥.	(أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ ...)	٢٠	٢٨١
٤٦.	(كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ ...)	٣٧	١٨٢

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
٤٧.	(لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ ...)	٩٢	٢٤١/٢٠٠
٤٨.	(وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ...)	١٢١	٢٤١
٤٩.	(لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ...)	١٢٨	٢١٦
٥٠.	(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ ...)	١٤٤	٢٥١ /١٥١
٥١.	(ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ ...)	١٥٤	٦٢
٥٢.	(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ ...)	١٥٩	١٥٤
	٤- سورة النساء		
٥٣.	(إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ...)	٣١	٥٧
٥٤.	(وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ ...)	٣٦	٢٢٧
٥٥.	(إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ۗ ...)	٥٦	١٩٣
٥٦.	(إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ...)	٥٨	٢٣٢
٥٧.	(أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ...)	٧٨	٢١٢
٥٨.	(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ...)	٧٩	٢٤٦

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
٥٩.	(وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ ...)	٩٢	٢٢٨
٦٠.	(إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ...)	٩٧	٥٧
٦١.	(فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ...)	١٠٢	٢٢٣
٦٢.	(مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ...)	١٢٣	٢١٠ /٥٧
٦٣.	(إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ...)	١٧١	٢٩١
٦٤.	(إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ...)	١٧٦	٢٧٧
	٥- سورة المائدة		
٦٥.	(مِّمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ...)	٤	٢٤٢
٦٦.	(وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ ...)	٦	٢٤٥
٦٧.	(أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ...)	٤٠	٢٠٠
٦٨.	(فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ ...)	٥٢	١٩٣ /١٤٤
٦٩.	(إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ...)	٦٩	٥٥
٧٠.	(فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ...)	٨٩	٢٢٨
٧١.	(فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ...)	٩١	٢٨٣
٧٢.	(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ...)	١٠٥	٢٢٧ /٢٢٦

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	٦- سورة الأنعام		
٧٣.	(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ...)	٤٢	٩٨
٧٤.	(لَّيَسُوٓاْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ...)	٨٩	٢٤٦
٧٥.	(قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ...)	١٣٧	١١٤
٧٦.	(تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ...)	١٥٤	٢٤٦
	٧- سورة الأعراف		
٧٧.	(أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ...)	٥٤	٢١٧
٧٨.	(وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ...)	٤	٢٨٨
٧٩.	(ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ ...)	٣٨	٢٤٤
٨٠.	(فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ...)	٤٤	١٨٢
٨١.	(وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ...)	١٠٢	١٨٢
٨٢.	(وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ...)	١٣٢	٢٤١/ ٢٤٢
٨٣.	(وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ...)	١٣٩	١٣٥
٨٤.	(ٱغْفِرْ لِى ...)	١٥١	٢٣٣
٨٥.	(وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ...)	١٧٧	١٢٠/١٣٥
٨٦.	(خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ...)	١٩٩	٢١٥
	٨- سورة الأنفال		
٨٧.	(وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ...)	٢٥	٢٠٦
٨٨.	(وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ...)	٣٩	٢٢٠

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
٨٩.	(وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ)	٤٦	٢٢٠
٩٠.	(وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ ...)	٥٨	٢٠٥
	٩- سورة التوبة		
٩١.	(أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥٓ ...)	٣	٩٠
٩٢.	(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ...)	٦	٢٧٧
٩٣.	(أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ...)	١٣	٢٨٣
٩٤.	(قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ ...)	٢٤	٩٠
٩٥.	(أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ ...)	٣٨	٢٤٢
٩٦.	(وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ ...)	١٠٥	٢٢١
٩٧.	(لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ...)	١٠٨	٦٦
	١٠- سورة يونس		
٩٨.	(جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ...)	٢٧	٢٤٦
٩٩.	(وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ...)	٣٧	٢٧٠
١٠٠.	(فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ...)	٥٨	٢٧٥/ ١٦٣

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
١٠١.	(فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ...)	٧١	٢٥٢
١٠٢.	(فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ ...)	٩٨	٢٨٥
	١١- سورة هود		
١٠٣.	(أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ...)	٨	١٢١/١٥٤/ ١٣٢
١٠٤.	(مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا ...)	١٥	٢١٣
١٠٥.	(لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ ...)	٤٣	١٤٧
١٠٦.	(وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ ...)	٩٧	٢١٧
	١٢- سورة يوسف		
١٠٧.	(وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ...)	١٦	١٩١
١٠٨.	(فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ ...)	١٨	١١٤
١٠٩.	(وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ ...)	٢٣	٢٢٧
١١٠.	(مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا ...)	٢٥	٦٠
١١١.	(وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ ...)	٢٧	١٣٧
١١٢.	(يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ...)	٢٩	١١٦
١١٣.	(مَا هَٰذَا بَشَرٗا ...)	٣١	١٥٠/ ٤٢
١١٤.	(لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ...)	٣٢	١٦١/ ١٦٩/ ٢٠٥
١١٥.	(يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَايَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ...)	٤٣	٢٤٨

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
١١٦.	(قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ ...)	٥١	١٩٠
١١٧.	(تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا ...)	٩١	٢٠٥
١١٨.	(فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ ...)	٩٦	٢٣٩
١١٩.	(فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ...)	١٠١	١١٦
	١٤- سورة إبراهيم		
١٢٠.	(وَأُدۡخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ ...)	٢٣	٢٠٢
١٢١.	(قُلۡ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمۡ إِلَى ٱلنَّارِ ...)	٣	٢٣٣
١٢٢.	(قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ...)	٣١	٢٢٥
١٢٣.	(وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ...)	٤٢	٢٠٦
	١٥- سورة الحجر		
١٢٤.	(رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ...)	٢	٢٩١/ ٢١٠
١٢٥.	(ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ...)	٤٦	٢٣٣
١٢٦.	(وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ ...)	٤٨	٢٤٦
	١٦- سورة النحل		
١٢٧.	(ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡۖ فَأَلۡقَوُاْ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعۡمَلُ مِن سُوٓءٖۚ ...)	٢٨	٢٨٨
١٢٨.	(وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيۡهِ تَجۡـَٔرُونَ ...)	٥٣	٥٦
١٢٩.	(وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمۡۚ ...)	٧٠	٢٦٩

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
١٣٠.	(فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ...)	١١٤	٢٣٣
١٣١.	(وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ...)	١١٤	١٨١
١٣٢.	(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ...)	١٢٤	٢٠٥
	١٧- سورة الإسراء		
١٣٣.	(إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ...)	٧	٢١٣
١٣٤.	(إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا)	٢٥	٢٧٨
١٣٥.	(وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا)	٧٦	٢٦٧/ ٢٦٨
	١٨- سورة الكهف		
١٣٦.	(قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ...)	٣٧	١٩١
١٣٧.	(فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا...)	٦١	١٩٠
١٣٨.	(قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا ...)	٧١	٢٠١
١٣٩.	(أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا...)	٣٩	٢٦٥
١٤٠.	(قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ...)	١١٠	١٥٣
	١٩- سورة مريم		
١٤١.	(وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ...)	٤	١٩٥
١٤٢.	(فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ...)	٥	٢٤٧
١٤٣.	(كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ...)	٢٩	١٣٤

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
١٤٤.	(وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ...)	٣١	٢٨٥
١٤٥.	(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ...)	٣٨	٢٤٥
١٤٦.	(قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ ...)	٤٧	١٢٨
١٤٧.	(وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ...)	٥٢	٢٤١
١٤٨.	(وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ...)	٥٥	٢١٧
١٤٩.	(ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ...)	٦٩	٧٢/ ١٤٦
	٢٠- سورة طه		
١٥٠.	(فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ...)	٤٠	٢٦٩
١٥١.	(إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ...)	٦٣	٤٣
١٥٢.	(فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ...)	٦٧	١١٨
١٥٣.	(وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ...)	١٢٤	٤٢٩
١٥٤.	(وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ...)	١٣٢	٢١٦
	٢١- سورة الأنبياء		
١٥٥.	(أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ...)	٣٤	٢٨١
١٥٦.	(وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ...)	٤٧	٢٤٨
١٥٧.	(وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ...)	٥٧	٢٠٦
١٥٨.	(وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ...)	٧٧	٢٤٣

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
١٥٩.	(يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا ...)	٩٧	٢٤٣
	٢٢ – سورة الحج		
١٦٠.	(يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ...)	١	٩٢
١٦١.	(فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ...)	٣٠	٢٤٢
	٢٣ – سورة المؤمنون		
١٦٢.	(قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ...)	١	٢٠٤ /٢٩٠
١٦٣.	(كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۚ ...)	٤٤	١٩٣
	٢٤ – سورة النور		
١٦٤.	(أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۗ ...)	٢٢	٢٨٣
١٦٥.	(فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗا ...)	٣٣	٢٣٢
١٦٦.	(يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ ...)	٣٥	٣٨
١٦٧.	(يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ...)	٤٣	١٤٣
١٦٨.	(إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ...)	٤٤	١٣٩
	٢٥ – سورة الفرقان		
١٦٩.	(لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرٗا ...)	٧	٢٨٤
١٧٠.	(أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ يَأۡكُلُ مِنۡهَاۚ ...)	٨	٢٠١
١٧١.	(لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ...)	٢١	٢٨٤

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
١٧٢.	(وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ ...)	٢٣	١٩٤
١٧٣.	(تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ...)	٦١	١٨٩
	٢٧ – سورة النمل		
١٧٤.	(فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ...)	١٩	٢٠٧
١٧٥.	(إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ ...)	٣٠	٢٤١
١٧٦.	(قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ...)	٣٩	٥٧
١٧٧.	(وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ...)	٥٩	١١٥
١٧٨.	(ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ...)	٥٩	٢٨١
١٧٩.	(قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ...)	٧٢	٢٤٧
١٨٠.	(وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ...)	٨٧	١٩٢
	٢٨ – سورة القصص		
١٨١.	(فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ...)	٧	١٩١
١٨٢.	(أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ...)	٦٢	١١٥
١٨٣.	(وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ ...)	٨٢	٦٣
١٨٤.	(لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ...)	٨٢	٢٦٥
	٢٩ – سورة العنكبوت		
١٨٥.	(وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ...)	١٠	١٥٤
١٨٦.	(وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ...)	١٢	٢٣٣

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	٣٠ – سورة الروم		
١٨٧.	(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ...)	٤٧	١٢٠/١٣٥
	٣٢ – سورة السجدة		
١٨٨.	(فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ ...)	١٤	٢٨٥
	٣٣ – سورة الأحزاب		
١٨٩.	(يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ...)	١	٢١٩
١٩٠.	(وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ...)	٦	١٢٨
١٩١.	(وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ...)	١٥	١٣٧
١٩٢.	(وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ...)	١٨	٢٢٧
١٩٣.	(وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ...)	٤٨	١٦٥
	٣٤ – سورة سبا		
١٩٤.	(وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ، أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ ...)	١٠-١١	٢٦٥
١٩٥.	(لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ...)	٣١	٢٨٤
	٣٥ – سورة فاطر		
١٩٦.	(مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ...)	٢	٢٤١
١٩٧.	(أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ...)	٤٠	٢٤٣
١٩٨.	(إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ... يَزِيدُ ... مِنۢ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ إِنَّهُۥ كَانَ ...)	٤١	١٩٣

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	٣٦ – سورة يسن		
.١٩٩	(قَالُوا۟ مَآ أَنتُم إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ...)	١٥	٢٨٥
.٢٠٠	(وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ...)	٣٥	١١٥
.٢٠١	(مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا ...)	٥٢	٥٧
	٣٧ – سورة الصافات		
.٢٠٢	(وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ...)	١٣٧	٧١
.٢٠٣	(أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ...)	١٥٣	٢٨١
	٤١ – سورة فصلت		
.٢٠٤	(ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ...)	٤٠	٢٣٣
	٤٢ – سورة الشورى		
.٢٠٥	(وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ...)	٤٣	١٢٩
.٢٠٦	(يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ...)	٤٥	٢٤٣
	٤٣ – سورة الزخرف		
.٢٠٧	(وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ...)	١٩	٢٨٣
.٢٠٨	**٤٤ – سورة الدخان**		
.٢٠٩	(ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ...)	٤٩	٢٣٣
	٤٦ – سورة الأحقاف		
.٢١٠	(أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا ...)	٢٠	٢٨١

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
٢١١.	(وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ...)	٢٦	٢٨٤
	٤٧ – سورة محمد		
٢١٢.	(فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ...)	٤	٢٢٧
	٤٩ – سورة الحجرات		
٢١٣.	(قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ ...)	١٤	٢٧٤
	٥٠ – سورة ق		
٢١٤.	(وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ...)	٣٩	٢٤٥
٢١٥.	(يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ۚ ...)	٤٢	١٨١
	٥٢ – سورة الطور		
٢١٦.	(فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ ...)	١٦	٢٣٣
	٥٣ – سورة النجم		
٢١٧.	(وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ...)	١	١٥٤
	٥٤ – سورة القمر		
٢١٨.	(وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ...)	١٢	١٩٥
	٥٦ – سورة الواقعة		
٢١٩.	(وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ...)	٧٦	٩٨/٩١
	٥٧ – سورة الحديد		
٢٢٠.	(لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ...)	٢٩	٢٧٠

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	٥٨ – سورة المجادلة		
.٢٢١	(قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ...)	١	٢٩٠
.٢٢٢	(مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ ...)	٢	١٢٨/ ١٥٠/ ٢٨٤
	٥٩ – سورة الحشر		
.٢٢٣	(مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ...)	٧	٢٦٩
	٦٠ – سورة الممتحنة		
.٢٢٤	(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ ...)	٧	١٨٢
	٦٢ – سورة الجمعة		
.٢٢٥	(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ...)	٩	٢٤٣
.٢٢٦	(فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ...)	٩	١٩٥
	٦٣ – سورة المنافقون		
.٢٢٧	(وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ...)	١٠	٢٦٥
	٦٤ – سورة التغابن		
.٢٢٨	(زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ ...)	٧	١٨٣
.٢٢٩	(فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ...)	١٦	٢٨٥

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	٦٥ – سورة الطلاق		
.٢٣٠	(لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ...)	١	١٨١/ ١٨٣
.٢٣١	(وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ...)	٤	١٢٩
.٢٣٢	(لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ ...)	٧	٢٢٢
	٦٧– سورة الملك		
.٢٣٣	(إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٖ ...)	٢٠	٢٧٨/ ٢٨٤
	٦٩– سورة الحاقة		
.٢٣٤	(هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ...)	١٩	٢٢٧
.٢٣٥	(كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ ...)	٢٤	٢٣٢
	٧٠– سورة المعارج		
.٢٣٦	(إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ...)	٦–٧	١٨٢
	٧١– سورة نوح		
.٢٣٧	(مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا ...)	٢٥	٢٤٢
	٧٣– سورة المزمل		
.٢٣٨	(إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ...)	١٥	١٩١
.٢٣٩	**٧٥– سورة القيامة**		
.٢٤٠	(فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ...)	٣١	٢٠٩

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	٧٦- سورة الإنسان		
٢٤١.	(هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ...)	١	٢٨٢
٢٤٢.	(إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ تَنزِيلٗا ...)	٢٣	٩١
	٧٩- سورة النازعات		
٢٤٣.	(إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ ...)	٢٦	١٣٩
	٨٣- سورة المطففين		
٢٤٤.	(وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ...)	١	١٢٨
٢٤٥.	(وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ)	٣٠	٧١
	٨٤- سورة الانشقاق		
٢٤٦.	(لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ)	١٩	١٦٨
	٨٥- سورة البروج		
٢٤٧.	(فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ)	١٦	٢٤٧
	٨٧- سورة الأعلى		
٢٤٨.	(فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ ...)	٩	٢٨٤
	٨٩- سورة الفجر		
٢٤٩.	(هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ...)	٥	٢٨٢
٢٥٠.	(وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا)	١٩-٢٠	٢٠٦
٢٥١.	(يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ...)	٢٤	٢٤٨

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	٩٠- سورة البلد		
٢٥٢.	(فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ...)	١١	٢٠٩
	٩١- سورة الشمس		
٢٥٣.	(فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ...)	١٣	٢٢٩
	٩٣- سورة الضحى		
٢٥٤.	(وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ)	٥	١٥٨
٢٥٥.	(أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ)	٦	٢٨١
	٩٤- سورة الشرح		
٢٥٦.	(أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)	١	٢٨١
	٩٦- سورة العلق		
٢٥٧.	(ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ)	١	١٦٤
٢٥٨.	(كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ)	٦-٧	٢٨٦
٢٥٩.	(كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ...)	١٥	١٦٨
	٩٨- سورة البينة		
٢٦٠.	(لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ...)	١	٢٧٦
	١٠٠ - سورة العاديات		
٢٦١.	(وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ...)	٨	٢٤٧

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
	١٠٦- سورة قريش		
٢٦٢.	(فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ)	٣-٤	٢٤٣
	١٠٧- سورة الماعون		
٢٦٣.	(أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ)	١-٢	٢٨٧
	١٠٨- سورة الكوثر		
٢٦٤.	(إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ)	١	١٩٣
	١١٢- سورة الإخلاص		
٢٦٥.	(لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)	٣	٢٧٤/١٦٠

فهرس الأحاديث

الرقم	الحديث	رقم الصفحة
١.	(فليأخذ الناس مصافهم)	٢٢٦
٢.	(كل مما يليك)	٢٣٣
٣.	(ولتأخذوا مناسككم)	٢٢٦

فهرس الأشعار

الرقم	البيت	القائل	الصفحة
١.	إنما الميت من يعيش كئيباً ***كاسفاً باله قليل الرجاء	علي بن الرعلاء الغساني	٢٠٣
٢.	ومـــــا بـــه قتل أعاديـــــه يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب	المتنبي	١٥٣
٣.	أردد حمارك لا يرتع بروضتنا*** إذن يرد وقيد العير مكروب	عبد الله بن عتمة	٢٦٧
٤.	طربت وما شوقاً إلى البيض أطربُ*** ولا لعباً منّي وذو الشّيبِ يلعبُ	الكميت	١٤-٨٤
٥.	عسى الكرب الذي أمسيت فيه **** يكون وراءه فرج قريب	مجهول	١٤٣
٦.	نحي الزنابات شمالاً كثباً *** وأم أو عالٍ لها أو أقربا	مجهول	٢٥٠
٧.	أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته *** وألزم توقي خلط الجد باللعب	مجهول	٢٠٧
٨.	أهابك إجلالاً وما بك قدرةٌ *** عليّ لكن ملء عين حبيبها	مجهول	٧٨
٩.	فَلَوْ أنَّ الأطبّا كانُ حَوْلِي *** وكانَ مَعَ الأطباءِ الأُساةُ	مجهول	١٩٠
١٠.	أسيّئ بنا أو أحسني لا مَلُومَةً *** لدينا ولا مقلية إنّ تَقَلَّتِ	كثير عزة	٢٣٢
١١.	علَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أوْ دَوْلاتِها *** تدلننا اللَّمة من لِماتَها	مجهول	١٤٢
١٢.	مَنْ صَدَّ عن نَيْرانِها *** فأَنَا ابْن قَيْس لا بَراحُ	سعد بن مالك	١٤٩
١٣.	لِعَمْرُكَ ما أمْرِي عليَّ بِغُمةٍ *** تنَهَارِي ولَاَ لَيلي عليَّ بسَرمَد	طرفة	٢١٦
١٤.	أرأيت إذا جاءت به أملوداً *** مرجلاً ويلبس البرودا	مجهول	١٦٨
١٥.	لمن الديار بغتة الحجر ** أقوين من حجج ومن دهر	زهير بن أبي سلمى	٦٦
١٦.	يا زبرقانُ أخا بني خلف *** ما أنْتَ وبْتَ أبيك والفخرُ	المنخل السعدي	٢٥٣
١٧.	حاربن كعبٍ ألا أحلام تزجركم **** عنى وأنتم من الجوف الجماخير	حسان	١١٥
١٨.	فايا الغلامان اللذان فرا *** أياكما أن تعقبانا شرا	مجهول	٢٦٤
١٩.	وما أنا والسَيْرَ في مهمة ***يبّرحُ بالذكر الضابط	أسامة بن حبيب الهدبي	/٢٥٢ ٢٥٤

٢٠.	لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلّةٌ *** اتّسَعَ الخرقُ على الراقع	عباس بن مرداس	١٤٧
الرقم	**البيت**	**القائل**	**الصفحة**
٢١.	فتضحي صريعاً لا تقوم لحاجة *** ولا تسمع الداعي ويسمعك من دعا	عمران بن الحصين	٢٢٣
٢٢.	ليت أيام الصبا رواجعا	رؤية	١٤٢
٢٣.	تراني في علم المنزل عالماً *** وما أنا في علم الأحاديث راسفـــــاً	الزمخشري	٢٢
٢٤.	أخالد قد والله أوطأت عشوة *** ومـــا العاشق المظلـــم فينا بسارق	مجهول	٢٨٩
٢٥.	أين نصرف بها العداة تجدنا *** نصـــرف العين نحوهـــا للتلاقـــي	همام السلولي	٢١٢
٢٦.	خلا الله أرجو سواك وإنما *** أعـــد عيـــالي شيعة مـــــن عيـــالك	الأعشى	٢٥٨
٢٧.	على مثل أصحاب البعوضة فأخمشي *** لك الويل حر الوجه أو يبكي من بكى	متمم بن نويرة	٢٢٤
٢٨.	وما هَجْرتُك حتَّى قلت مِعْلِنةُ *** لا ناقـــةُ لـــــي في هذا ولا جَمَلُ	الراعي النميري	١٤٨
٢٩.	أحـــلامنا تزن الجبال رزانة *** تخالـــنا جناً إذا مـــــا تجـــــهل	الفرزدق	١٨٣
٣٠.	فكُونُوا أنْتمُ وبَنَي أبيكُمْ *** مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ	شعبى بن قمير	٢٥٤
٣١.	محمد تفد نفسك كل نفسي *** إذا ما خفت من شيء تبالا	حسان	٢٢٣
٣٢.	ألا أيها الليلُ الطويلُ انْجلي *** بصبْحٍ وما الإِصْبَاحُ مِنْكَ بأَمْثَلِ	أمرؤ القيس	٢٣٣
٣٣.	كان طوى كشجا على مُستكنة *** فلا هو أبداها ولمْ يتقدم	زهير	١٣٧
٣٤.	صددت فأطولت الصدود وقلما *** وصال على طول الصدود يدوم	المرارة الفقصي	٥٥
٣٥.	ولست بلوّام على الأمر بعد ما *** يَفُوتُ و ولكن عَلّ أن أتقدما	نافع الطائي	١٤١
٣٦.	أَلَسْتُ بِنِعْمَ اَلْجَارُ يُؤلِفُ بيْتَهُ**** كَذِي العُرْفِ ذا مَالٍ كَثِير ومَعْدِما	حسان	١٨٧
٣٧.	يا دار عبلة بالجواء تكلمي *** وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي	عنترة	١٧٤

٣٨.	حيثما تستقيم يقدر لك الله *** نجاحاً في غاير الأزمان	مجهول	٢١١
٣٩.	أبا الأراجِيزِ يابْن اللؤم تَوْعِدَني *** وفيِ الأراجِيز خِلتِ اللؤمَ والخونَّ	زهير	١٤٤
الرقم	**البيت**	**القائل**	**الصفحة**
٤٠.	ألا رجل جزاه الله خيراً *** يدل على محصلة تبين	مجهول	**٢٨٣**
٤١.	وقائله ما هذه الدرر التي تساقط *** مــن عينيك سمطين سمطـــــين	الزمخشري	٢٦
٤٢.	وما أدري إذا يممت أرضاً *** أريد الخير أيهما يليني	المثقب العبدي	٦٧
٤٣.	أجهالاً تقَول بني لؤي *** لعمر أبيك أم متجاهلينا	الكميت	١٤٥
٤٤.	وقائلة حوّلانُ فانِكحْ فتاتهمُ***وأكرومةُ الحيين خلو كماهيا	مجهول	٢٨٧

فهرس الأعلام

الرقم	العلم	رقم الصفحة
١.	أحمد بن محمد الشاني أبو سعد	٢٧
٢.	إسماعيل بن عبد الله	٢٧
٣.	أبو الحسن الطوسي	٣٠
٤.	أبي الخطاب بن البطر	٢٦
٥.	زينب بنت الشعري	٢٧
٦.	أبو السخاء الحائل النحوي	٢٩
٧.	أبي سعد الشقائي	٢٦
٨.	أبو طاهر سامان	٢٧
٩.	أبو العباس المغربي الحلبي الفيروزبادي	٣١
١٠.	ابن علوان الحلبي	٣٢
١١.	علي بن عيسى بن حمزة أبو الحسن بن وهاس	٢٧
١٢.	أبو عمر بن الحسن السمسار	٢٧
١٣.	ابن عمرون	٣١
١٤.	أبو الفضل الطوسي	٣٠
١٥.	أبو القاسم البوزوزي	٣٠
١٦.	القاضي أبو الحسن الطوسي	٣٠
١٧.	القفطي علي بن يوسف	٣١
١٨.	الكنديك تاج الدين أبو اليمن	٢٥، ٣٠
١٩.	ابن مالك	٣٢

الرقم	العلم	رقم الصفحة
٢٠.	محمد بن أبي القاسم	٢٧
٢١.	أبو محمد التكريني	٢٩
٢٢.	محمد بن يعقوب الأسدي	٣٢
٢٣.	محمود بن جرير الضي الأصفهاني	٢٦
٢٤.	الموفق بن أحمد بن أبي سعيد	٢٧
٢٥.	نصر الحارث بن منصور	٢٦
٢٦.	ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي	٣١
٢٧.	يحيى بن محمد الثقفي الصوفي	٣٠
٢٨.	يعقوب بن علي بن جعفر أبو يوسف	٢٧

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد لطيب بن أبي بكر الشـــرجي الزبيدي، ص١١٥، تحقيق د. طارق الجنابي، ط١، ١٤٠٧هـــ- ١٩٨٧م.

٢. الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي وجلال الدين بد الرحمن بن أبي بكـــر، المكتبـــة الثقافية بيروت ١٩٧٣م.

٣. الأحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، ط١، مكتبة الخانجي، مصر ١٣٤٥هـــ.

٤. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي، تحقيق محمد إبراهيم البنـــا، ط١، دار الاعتصام ، القاهرة ١٤٠٢هـــ.

٥. إرتشاف الضرب من لسان العرب، لابي حيان محمد بـــن يوســـف، تحقيـــق محمـــد مصطفى، القاهرة ١٩٨٤م.

٦. إرتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بـــن علـــي، تحقيـــق مصطفى أحمد النحاس ط١ مطبعة المدني ، مصر ١٤٠٩هـــ - ١٩٩٨م.

٧. أساس البلاغة، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزوخشري، تحقيق عبد الـــرحيم محمود. دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

٨. أسرار العربية ، أبو بكر بن الانباري، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٧م.

٩. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي رمضان الجربي.

١٠. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين- عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب. ط١، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

١١. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م.

١٢. الأصمعيات، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمد محمد هارون، ط٥، دار المعارف، مصر.

١٣. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي ط٤، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م ، بيروت.

١٤. إعراب القرأن ، للنحاس أحمد بن جعفر، ط٣ عالم الكتب – بيروت ١٩٨٨م.

١٥. الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م

١٦. أقسام الكلام العربي ، مصطفى فاضل الساقي ، دار المعارف القاهرة ، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.

١٧. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق د. محمود محمد الطناجي، ط٣ ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م.

١٨. أنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن سف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١ ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

١٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، أبو بكر بن الانباري ، الكتبة التجارية الكبرى.

٢٠. أوضح المسائل إلى ألفية بن مالك، لابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين، بيروت ، لبنان، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م.

٢١. أوضح المسائل في النحو وتطبيقاتها ، نادية رمضان النجار ، دار الوفاء للطباعة والنشر.

٢٢. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط٥، دار النفائس الأردن، عمان، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م.

٢٣. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط١ بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٩٥م.

٢٤. البحر المحيط، لمحمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م.

٢٥. البداية والنهاية ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ط٢ بيروت، مكتبة المعارف ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م.

٢٦. البرهان في علوم القران ، للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر بن عيد الله الزركشي.

٢٧. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٥هـ ، ١٩٦٥م.

٢٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي يكر، ط٢، دار الفكر ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م.

٢٩. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٢م.

٣٠. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، المطبعة الخيرية بجمالي مصر ١٣٠٦هـ.

٣١. تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ، بيروت، دار العلم للملايين ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م.

٣٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان- حققه د. بشار عواد معروف، ط٢ ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م.

٣٣. تحفة الأديب في نحاة مغنى اللبيب، للسيوطي جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د. حسن الملخ، ود. سهى نعجة ط١، عالم الكتب الحديث أربد الأردن، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٤. تذكرة النحاة، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. محمد عفيف- بيروت، مؤسسة الرسالة.

٣٥. تطبيقات نحوية وبلاغية، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ط٣ ١٩٨٣.

٣٦. التطبيق النحوي، عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٨م.

٣٧. التعريفات، للجرجاني علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧هـ،١٩٣٨م.

٣٨. تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل القرأن، محمد بن جرير بن يزيد الطبري- بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م.

٣٩. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القران) ، محمد بن احمد الأنصاري القرطبي، دار البيان للنشر.

٤٠. التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه وموقف النحاة ، د. سليمان يوسف خاطر، ط١، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠-٢٠٠٩م.

٤١. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ط١، دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٥م ، ط١ دار الفكر للطباعة، ٢٠٠٦م.

٤٢. الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت مؤسسة الرمالة ١٩٨٥م.

٤٣. الجملة الاسمية لابن هشام الأنصاري، تحقيق أميرة علي توفيق، مطبعة البرلمان الفنية ١٩٧١م.

٤٤. جمهرة اللغة، لابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصر.

٤٥. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط٢، منشورات دار الأفاق الجديد، بيروت، ١٩٨٣م، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤٦. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، السيد أحمد الهاشمي- دار الكتب للطباعة والنشر ١٤٢٩هـ ، ١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٩م.

٤٧. حاشية الصبان، محمد علي الصبان على شرح الأشموني، ط١ بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م.

٤٨. الحيوان: الجاحظ عمر بن بحرين محجوب.

٤٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ، المكتبة السلفية –القاهرة ١٣٤٨هـ.

٥٠. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٣– عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٥١. دلائل الإعجاز النحوي، عبد القادر الجرجاني النحوي، مطبعة المدني، القاهرة ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م.

٥٢. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني النحوي، صححه رشيد رضا، ص٤٨، مكتبة محمد علي صبيح القاهرة.

٥٣. ديوان امرؤ القيس، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر ١٩٦٤م.

٥٤. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر للطباعة ١٩٧٤م.

٥٥. ديوان الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري.

٥٦. ديوان زهير بن أبي سلمى، صنفه أبو القاسم ثعلب، دار الكتب، القاهرة ١٩٦٤م.

٥٧. ديوان طرفة بن العبد، د. علي الجندي، شرح وتحقيق ونقد، القاهرة ١٩٥٨م.

٥٨. ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح د. يوسف شاكر فرحات، دار الجيل بيروت.

٥٩. ديوان عنترة بن شداد العبسي، محمد سعيد مولوي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.

٦٠. ديوان الفرزدق، لهمام بن غالب بن صعصعة، دار صادر للطباعة والنشر- بيروت ١٩٦٠م.

٦١. ديوان المتنبي، أبو الطيب احمد بن الحسين، شرح عبد الرحمن البرقوقي، مكتبة منذر مصطفى الباني ١٤٢٢هـ ،٢٠٠٢م.

٦٢. ديوان المثقب العبدي، عائد بن محصن تحقيق كامل الصيوفي، القاهرة ١٩٧٠م.

٦٣. ديوان المخبل السعدي ، ضمن شعراء مقلون، تحقيق حاتم صالح الضامق، ط١ عالم الكتب بيروت مكتبة النهضة العربية، بغداد ١٩٨٧م.

٦٤. ديوان المرار الفقهي، ضمن كتاب شعراء أميون ، جمع وتحقيق د. نوري حموي القيسي.

٦٥. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر. بيروت ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.

٦٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

٦٧. روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الألوسي، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٨. سر صناعة الإعراب، لابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م.

٦٩. شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي- تحقيق د. غالب المطلبي.

٧٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م.

٧١. شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

٧٢. شرح الأشموني على ألفية بن مالك، للأشموني، إضراف أميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م.

٧٣. شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكيل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م.

٧٤. شرح التسهيل ، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م.

٧٥. شرح جمل الزجاجي، جمال الدين الأنصاري، تحقيق علي محسن عيسى، ط٢، عالم الكتب، ١٤٢٦هـ ، ١٩٨٦م.

٧٦. شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، تحقيق زكي فهمي الألوسي، وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، بغداد.

٧٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن محمد بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٧٨. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، عبد الله بن عقيل، مكتبة الجامعة الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٠م.

٧٩. شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام، ط٢، دار المعرفة، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م.

٨٠. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستريازي، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م.

٨١. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تقديم أميل بديع يعقوب، ٣١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ ،٢٠٠١م.

٨٢. شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود.

٨٣. الشعر والشعراء – أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٨٤م.

٨٤. الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي القزويني، تحقيق السيد أحمد ضفر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٨٥. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

٨٦. صحيح مسلم للإمام أبو الحسن مسلم بن الحاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، تونس، دار سحنون للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م.

٨٧. ضحى الإسلام، أحمد أمين، مطبعة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦م.

٨٨. طبقات الحفاظ ، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر، ط٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م.

٨٩. عصور الاحتجاج في النحو العربي، د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف ١٩٨٣م.

٩٠. العقد الفريد ، لابن عبد ربه الأندلسي، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٧٣م.

٩١. العلل في النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م.

٩٢. علل النحو للوراق، أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ط١، ١٩٨٩م.

٩٣. علم اللسان من البنيويه إلى الذهنية، مازن الوعر.

٩٤. العمدة في محاسن الشعر- لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت، دار الجيل ١٩٩١م.

٩٥. الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. علي مزهر محمد الياسري، تقديم د. عبد الله الجيوري، ط١ بيروت، الدار العربية للموسعات، ١٤١٣هـ ، ٢٠٠٣م.

٩٦. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٩٧. قطر الندى وبلَّ الصدى، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٨٤م.

٩٨. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل بيروت.

٩٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م.

١٠٠. الكشاف ، قاموس عربي ، صالح شلهوب، ط١، دار الأسـامة للنشـر، الأردن، عمان، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م.

١٠١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشـهير بحـاجي خليف، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م.

١٠٢. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي.

١٠٣. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيـق غازي مختار، ط١، دار الفكر المعاصر، دمشق ١٩٩٥م.

١٠٤. اللباب في قواعد اللغة وآلات الآداب، النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل ، محمد علي السراج، راجعه: خير الدين شـمس باشـا، ط١، دمشـق ، دار الفكر، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٠٥. اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان، ط٤، عـالم الكتـب، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م.

١٠٦. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.

١٠٧. المثل السائر في أدب الكتاب ، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي، ط١، دار النهضة، مصر.

١٠٨. مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، منشـــورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١م.

١٠٩. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبني جنـــي، تحقيـــق علي الجندي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي.

١١٠. مختار الصحاح ، للرازي، محمد بن أبي بكر بـــن عبـــد القـــادر، ط٣، المكبـــة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٣هـــ ، ٢٠٠٣م.

١١١. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط٨، دار المعارف، القاهرة.

١١٢. المذكر والمؤنث ، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. طارق عيد عـــون، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـــ ، ١٩٨٦م.

١١٣. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبـــراهيم، مكتبـــة نهضة مصر ومطبعتها ١٣٧٥هـــ ، ١٩٥٥م.

١١٤. المرتجل ، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، طبع دمشق١٣٩٢هـــ ، ١٩٧٢م.

١١٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، عبد الرحمن بـــن أبـــي بكـــر، ط٣، القاهرة، دار التراث، ١٩٩٠م.

١١٦. المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، الحسن بن تحقيـــق إســـماعيل عمـــايرة ص٤١- الجامعة الأردنية ١٩٨١م.

١١٧. المستقصى في الأمثال ، للزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٤م.

١١٨. معاني الحروف، للرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرمَّاني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، دار الشروق للنشر ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م، جدة.

١١٩. معاني القرآن، للفراء أبو زكريا يحي بن زياد بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق أحمد يوسف تجاني ومحمد علي النجار، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦م.

١٢٠. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، تحقيق د. إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

١٢١. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر.

١٢٢. المعجم العربي الميسر أحمد زكي بدوي ويوسف محمود، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٩م.

١٢٣. المعجم الكبير ، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط٢، الموصل، مطبعة الزهراء، ١٩٨٧٤م.

١٢٤. المعجم المفصل في النحور العربي، د. عزيزة فوال بابتي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ ،١٩٩٢م.

١٢٥. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الـــرازي القزوينـــي، تحقيق عبد السلام محمد هاروت، دار الجيل بيروت، ١٤١١هـــ ، ١٩٩١م.

١٢٦. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتبالعربية، عمر رضا كحالة، دار إحياء التـــراث العربي، لبنان بيروت.

١٢٧. معجم النحو العربي، عبد الغني الدقر، ط٣، مؤسسة الرســـالة بيـــروت، لبنـــان ١٤٠٧هـــ، ١٩٨٦م،.

١٢٨. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخـــرون، دار الرحمـــة للطباعـــة والنشـــر، استانبول، تركيا.

١٢٩. المعرب، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الحـــواري وعبـــد الله الجبري، ١٣٩١هـــ ، ١٩٧١م.

١٣٠. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ط١، دار الكتب العلميـــة بيروت، لبنان، ١٤١٨هـــ، ١٩٨٩م.

١٣١. مفتاح العلوم ، للسكاكي يوسف بن أبي بكر السكاكي، ط١، دار الكتـــب العلميـــة، بيروت ٢٠٠٠م.

١٣٢. المفصل في صناعة الإعراب، جار الله أبو القاسم محمود بن عـــر الزمخشـــري، تقديم: أميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـــ ، ١٩٩٩م.

١٣٣. المقتضب، للمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، عالم الكتب بيروت.

١٣٤. مناهج البحث العلمي، مختار عثمان صديق ، دار جامعة القرآن الكريم للنشر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٣٥. الموازنة بين أبي تمام والبحتري، سيف الدين الأمدي، تحقيق، محي الدين عبد المجيد، ط٢، دار الجيل بيروت.

١٣٦. النحو الوافي، عباس حسن، ط٤ دار المعارف ، مصر

١٣٧. النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس ١٩٨٩م.

١٣٨. النحو القرآني قواعده وشواهده، د. جميل أحمد ظفر، ط١، مكة المكرمة. ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م،

١٣٩. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري، صححه علي محمد الصباغ، دار الفكر للطباعة والنشر.

١٤٠. النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم، ط٩، القاهرة دار المعارف، ١٩٩٨م.

١٤١. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي، ط٢، ١٩٦٩م،

١٤٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العامل سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٣. الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل أيبك الصفدي، تحقيق، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٤. الوسيط في الأمثال ، علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عفيف محمد عبد الرحمن، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.

١٤٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبكر بن خلكان ، تحقيق، يوسف علي طويل ومريم قاسم طويل، ط١، بيروت دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

الدوريات:

١٤٦. المجلة العربية للدراسات اللغوية، عدد (١)، السنة (١١)، معهد الخرطوم الدولي للغات العربية، ١٩٨٢م.

١٤٧. مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، عدد ٢٠، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

١٤٨. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد ٦٥.

١٤٩. مجلة مجمع اللغة العربية، عدد ٦٦، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر	جـــ
ملخص البحث	د
مقدمة	١
أهمية البحث	٤
أهداف البحث:	٥
أسباب اختيار الموضوع	٦
الدراسات السابقة:	٦
منهج البحث	٧
هيكل البحث	٨
تمهيد	١١-١٦
الفصل الأول: ترجمة الزمخشري، وابن يعيش، وكتابيهما المفصل وشرح المفصل	١٧
المبحث الأول: التعريف بالزمخشري، وابن يعيش	١٨
أولاً: الزمخشري:	١٨-٢٢
ثانياً: ابن يعيش:	**٢٣-٢٥**
المبحث الثاني : شيوخهما، وتلاميذهما، مكانتهما العلمية	**٢٦**

أولاً: الزمخشري	٢٦
شيوخه	٢٦
تلاميذه	٢٧
مكانته العلمية	٢٨
ثانياً: ابن يعيش	٢٩
شيوخه	٢٩-٣٠
تلاميذه	٣١-٣٢
مكانته العلمية	٣٢-٣٣
المبحث الثالث: مؤلفاتهما ومنهجهما في التحليل النحوي	**٣٤**
أولاً: الزمخشري	٣٤-٣٥
منهج الزمخشري في تحليل الكتاب	٣٦-٣٨
ابن يعيش ومؤلفاته	٣٩-٤٠
منهج ابن يعيش في تحليل الكتاب	٤٠-٤٢
مذهبه النحوي	٤٣-٤٦
الفصل الثاني: مفاهيم حول التحليل النحوي	٤٧
المبحث الأول : التحليل النحوي مفهومه- موضوعه، أهميته	٤٨-٥٢
المبحث الثاني: أوجه التحليل عند النحاة	٥٣
أولاً: تعدد اللهجات العربية	٥٣-٥٥
ثانيا: طبيعة اللغة	٥٦-٥٧
ثالثا: فهم المعنى	٥٨
رابعاً: الأداء الصوتي	**٥٩-٦٠**

سادسا: الغموض	٦١-٦٢
خامساً الاجتهاد	٦٣-٦٤
المبحث الثالث: أسس التحليل النحوي عند النحاة	٦٥
أولاً: السماع	٦٥-٦٧
ثانياً: الأصل	٦٨-٩٦
ثالثاً: أراء النحاة	٧٠-٧٢
رابعاً: القياس	٧٣
الفصل الثالث: أصول التحليل عند النحاة	٧٤
المبحث الأول: الشكل	٧٥-٨٣
المبحث الثاني : المعنى	٨٤-٩٣
المبحث الثالث: علاقة اللفظ بالمعنى	٩٤-٩٨
الفصـــل الـــرابع: ما جاء في الأسماء	٩٩
المبحث الأول: الجملة عند النحاة أقسامها وخصائصها	١٠٠-١٢٢
المبحث الثاني: الجملة الاسمية المثبتة.	١٢٣-١٣٢
المبحث الثالث : الجملة الاسمية المنسوخة.	١٣٣-١٥٤
الفصل الخامس: ما جاء في الأفعال	١٥٥
المبحث الأول: الفعل وأحواله	١٥٦-١٨٨
المبحث الثاني: الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضي	١٨٩-١٩٦
المبحث الثالث: الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع	١٩٧-٢١٤
المبحث الرابع: الجملة الفعلية المصدرة بفعل أمر	٢١٥-٢٣٤

الفصل السادس: ما جاء في الحروف	**٢٣٥**
المبحث الأول: الحروف العاملة في الأسماء	٢٣٦-٢٦٤
المبحث الثاني: الحروف العاملة في الأفعال	٢٦٥-٢٧٩
المبحث الثالث: الحروف غير العاملة	٢٨٠-٢٩١
الخاتـــمة	٢٩٣
النتائج	٢٩٤
التوصيات	٢٩٥
الفهارس	٢٩٦
فهرس الآيات القرآنية	٢٩٧-٣١٧
فهرس الأحاديث النبوية	٣١٨
فهرس الأشعار	٣١٩-٣٢١
فهرس الأعلام	٣٢٢-٣٢٣
فهرس المصادر والمراجع	٣٢٤-٣٤٠
فهرس الموضوعات	٣٤١-٣٤٤